

**Konrad
Adenauer
Stiftung**

اللّفاظ



**Get to know
the new
alternative in
energy.**

卷之三

**تحرير: د. نبيل الشريم
إشراف: هنال الشريم**

John H. G. Allard. A large number of
people have been induced to believe that
the name of the author of the "Book of
Common Prayer" is John G. Allard, and
that he was a member of the Society of
Friends. This is a mistake.

2000 feet above the sea level, and the
Mangrove forest is found at the bottom
of the valley. The forest consists of
various species of Mangroves.

卷之三

صلاح الدين حافظ - مصر

راجم خورعی - لینان

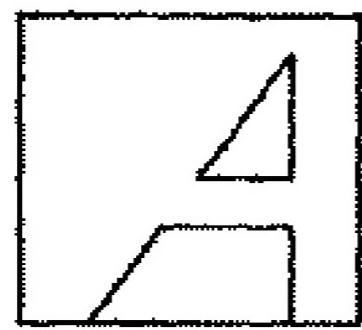
طلاسم سلطان - لبنان

د. نبيل الشهري - الازدياد

د. نبيل حداد - الأردن

GIFTS 2005

Konrad Adenauer Foundation
Jordan



Konrad
-Adenauer-
Stiftung



مركز الأفق الثقافي

البحر الميت

تحرير : د. نبيل الشريف

إشراف : منال الشريف

Edited by
Konrad-
Adenauer-
Stiftung
Office
 مؤسسة كونراد آدناuer
Stiftung
Office



البحر الميت - الأردن

١٩٩٦



رقم الاريداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٤٢٥/٩/١٩٩٧)

رقم التصنيف : ٣٤٢٠٧٠
المؤلف ومن في حكمه : تحرير نبيل الشريف
عنوان الكتاب : التحري الصحفي
الموضوع الرئيسي : ١ - المعارف العامة
٢ - الصحافة
بيانات النشر : عمان : مركز الأفق

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ١١٣ / ٩ / ١٩٩٧

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز استخدام مادة الكتاب إلا باتفاق
خطي مع مركز الأفق الثقافي
عمان -الأردن

الشميساني - شارع عبد الحميد شومان - عمارة عمر الخيام - الطابق الثاني
تلفون ٦٨١٦٢٨ تلفاكس ٦٨١٦٢٨ ص.ب ٩٤١٠٣١ عمان - الأردن

e-mail:horizonc@go.com.jo



المحتوى

- * تمهيد بقلم : أشرف كوندغن / الممثل المقيم لمؤسسة كونراد أديناور ص (٤)
- * منال الشريفي / مديرية مركز الأفق الثقافي ص (٥)
- * تقديم بقلم : د. نبيل الشريفي ص (٦)
- * وقائع ورشة عمل التحرير الصحفي ص (٧)
- * نماذج من الصحافة العربية
تقارير استقصائية ناجحة ص (٨)
- النموذج الأول - صحيفة النهار اللبناني ص (٩)
- النموذج الثاني - مجلة روز اليوسف المصرية ص (١٠)
- النموذج الثالث - جريدة الاهرام المصرية ص (١١)
- النموذج الرابع - جريدة الوفد المصرية ص (١٢)
- النموذج الخامس - جريدة الاحرار المصرية ص (١٣)
- * ملحوظ اوراق العمل ص (١٤)
- * التحرير الصحفي في مصر / صلاح الدين حافظ ص (١٥)
- * التحرير الصحفي في لبنان / راجح الخوري ص (١٦)
- * المعوقات التي تواجه التحرير الصحفي / طلال سلمان ص (١٧)
- * صحافة التحرير بين الواقع والطموح / د. نبيل الشريفي ص (١٨)
- * التحقيق الصحفي شرطه العلمية للنجاح والتأثير / د. نبيل حداد ص (١٩)
- * اسماء المشاركين ص (٢٠)



لعميد

قررت مؤسسة كونراد أديناور الألمانية بالتعاون مع مركز الأفق الثقافي عقد هذه الندوة حول صحافة الاستقصاء انطلاقاً من الحرص على دعم وسائل التعبير الحرة، وإيماناً بأن الاعلام الحر المستقل هو اهم ضمانة لتشكيل المجتمعات الديموقراطية.

وتحتفي صحافة الاستقصاء بانها الاكثر تعبيراً عن دور الصحافة الداعم للعملية الديموقراطية، فهذا النوع من التحقيق الصحفي، هو الذي يمكن العاملين في الصحافة من القيام بدورهم الرقابي نيابة عن الشعب. ويستطيع الصحفيون المدربون على هذا النوع من الاستقصاء ان يساهموا في حركة التغيير في مجتمعاتهم وان يقفوا بالمرصاد لاي تجاوز او افتئات على حقوق الناس.

لهذه الاسباب مجتمعة، نشعر بالسعادة اننا استطعنا عقد تلك الندوة حول الاستقصاء الصحفي ونشر وقائعها في هذا الكتاب تعميمياً للفائدة.

عمان - كانون الأول ١٩٩٦

أولف كوندجان
مؤسسة كونراد أديناور

منال الشريف
مركز الأفق الثقافي



لقد يعم

يَقْرِئُونَ

انه لمن دواعي سروري ان اقدم للقراء والمهتمين هذا الكتاب الذي يتضمن اوراق العمل والمناقشات التي جرت خلال ندوة صحفية متخصصة حول صحافة الاستقصاء او التحري الصحفي.

وتكتسب هذه الندوة التي عقدتها في فندق البحر الميت بالأردن في او اخر عام ١٩٩٦ مؤسسة كونفراد أدیناور الالمانية بالتعاون مع مركز الافق الثقافي في عمان من حيث كونها الاولى من نوعها في العالم العربي التي تسلط الضوء على فن صحافة الاستقصاء الذي يعد فناً جديداً في الصحافة العربية لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً ب مدى انتشار الحرية والنهج الديمقراطي. ولما كانت الديمقراطية في عالمنا العربي هي الاستثناء وليس الاصل (مع الاسف) فان الصحافة العربية لم تعرف هذا الفن بشكل واسع و معمق، رغم ان هذا الفن الصحافي معروف وواسع في كثير من الديمقراطيات في العالم.

يرتكز هذا الفن إلى كشف أصناف التجاوزات والخروقات التي تحدث في مجتمع ما في الخفاء ونشرها بهدف فضح هذه الاعتداءات على حقوق المواطنين.

ومن أشهر قصص هذا الفن الصحفي ما تسمى بفضيحة ووترغيت في الولايات المتحدة حيث نجح صحفيان في كشف تجسس الحزب الجمهوري على الحزب الديمقراطي تنفيذاً لتعليمات الرئيس الأمريكي نيكسون، وقد أدت هذه الفضيحة في نهاية المطاف إلى سقوط الرئيس نيكسون.

لقد استعرض المشاركون في هذه الندوة عدة اوراق متخصصة خلال يومين، ودار نقاش معمق حول مفهوم صحافة الاستقصاء واساليب كتابة هذا الفن الصحفي. والمرجو أن يسهم هذا الكتاب في توسيع دائرة الوعي بهذا الفن لتعزيز دور الصحفي العربي في خدمة قضايا المجتمع.

ورشة عمل الاتری الصدفی

عقدت في فندق البحر الميت بتاريخ ١٢ و ١٣ كانون الأول ١٩٩٦ ندوة استمرت يومين عن صحفة الاستقصاء او التحري الصحفي. وقد اشترك في الندوة ممثلو الصحافة الاردنية اليومية والاسبوعية وأساتذة الجامعات والأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب. وقد نظمت الندوة مؤسسة كونراد اديناور الالمانية ومركز الأفق الثقافي. وعالجت الندوة التي اقسمت بالموضوعية والواقعية عدة قضايا شائكة تواجهها الصحافة الاردنية والعرب، وكذلك المشاكل التي تواجه الصحفي اثناء قيامه بمهنته في البحث عن الحقيقة.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية السيد (أوليف كوندجن) ممثل مؤسسة (كونراد اديناور) في الاردن، حيث قدم لمحة عن نشاط المؤسسة في مختلف أنحاء العالم والاهداف التي دعم مشاريع التنمية الاجتماعية والمشاريع والبرامج الاعلامية ضمن جهودها كمنظمة غير حكومية لتعزيز قيم الديمقراطية في كافة المجتمعات البشرية.

واوضح السيد (أوليف كوندجن) ان مؤسسته تسعى ايضاً الى دعم مسيرة المرأة وتطوير عمل الاحزاب السياسية، بالإضافة الى تأكيد دور الاعلام في دفع العملية الديمقراطية الى الامام. وأكد ان الصحافة اداة مهمة لاخضاع من هم في الحكم الى المحاسبة.

وتحدثت بعد ذلك السيدة مثال الشريف، مدير مركز الأفق الثقافي، مؤكدة أهمية هذه الندوة التي ستتناول بالبحث موضوع الاستقصاء او التحري الصحفي (Investigative Reporting) الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدور المأمول للصحافة في المرحلة الديمocrاطية باعتبارها اداة مهمة من أدوات المراقبة الشعبية ولكونها عين الشعب اليقظة التي تساهم في كشف الاعوجاج والتنبيه الى مواطن الخلل.

واشارت السيدة الشريف الى انه بالرغم من أهمية صحفة التحري، الا ان الوعي بها لدى الوطن العربي لا يزال ماقصراً، مع انها قطعت اشواطاً هامة على الصعيد العالمي واسهمت في كشف الفساد والخطاء، بل واستطاعت في بعض الاحيان ان تسقط رؤساء حكومات، مثل الرئيس الامريكي نيكسون.

وبعد ذلك، قام المشاركون في الندوة بتعريف انفسهم والمؤسسات التي يعملون فيها، وتحدثوا عن توقعاتهم من هذه الندوة والفائدة التي يتوصلون بها منها.

وقد اجمع المشاركون على انهم يتوقعون لدى انتهاء الندوة ان يكون بمقدورهم كتابة قصة صحافية اخبارية بشكل جيد حسب الاصول المهنية، والتغلب على الصعوبات التي تعيق الصحفيين في الصحافة في الحصول على المعلومة الاخبارية، وكذلك انتهاج الاساليب العلمية في التحري الصحفي والمدى نحن في أمس الحاجة اليه.

وتحدث في الجلسة السيد محمد الطرزى، محافظ البلقاء، الذى اكد ان التحري الصحفي هو محاولة



الوصول الى الحقيقة، كما ان هناك مشكلات تواجه العاملين في الصحافة يجب مواجهتها والبحث عن الحلول المناسبة لها.

الم الحاجة الى المزيد من التدريب :

وتحدثت في الجلسة الافتتاحية ايضاً الاستاذ صلاح الدين حافظ، الامين العام لاتحاد الصحفيين العرب، الذي أكد ان الصحفي العربي بحاجة الى المزيد من التدريب، وبالتحديد على الجوانب الفنية والتقنية للأجيال الجديدة للصحفيين. وأوضحت ان اتحاد الصحفيين العرب يدير الان برامج مكثفة للتدريب، وهي مفتوحة لجميع الصحفيين العرب للاشتراك فيها بدون استثناء. وأوضحت ان الصحافة العربية قد انتقلت خلال النصف الثاني من القرن العشرين من صحافة الرأي المطلق والمقال الطويل ذي الطابع الادبي الى صحافة الخبر والتحري والتحليل الاخباري، اي البحث عن الخبر والتحري عن الحقيقة وتغطية الحدث.

وقال السيد حافظ ان الصحافة العربية تمر الان في ازمة، فالرأي العام يطلب الحقيقة ويطلب الصحافة بكشفها ونشرها بحرية، في حين تبحث الصحافة عنها وتعرفها في معظم الاحيان، ولكنها لا تستطيع ان تنشرها في كل الاحيان.

وأوضح ان انفجار ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، عزز من سرعة وسهولة وكفاءة نقل الاخبار والمعلومات. غير ان الصحافة العربية لا تزال تفتقر في الكثير من الاحيان الى الحرية، وهذه الحرية لا تزال مقيدة لاسباب عديدة.

وأكد السيد حافظ ان الصحافة العربية تتساوى بين صحافة تنشر نصف الحقيقة وتعاني من صعوبة التحرري والتغطية المعلوماتية وصحافة لا تنشر الا البيانات الرسمية، كما ان قنوات تدفق المعلومات وحرية التحرري عن الاخبار محدودة او شبه محدودة في معظم الحالات، والتبادل الاعلامي المعلوماتي بين الدول العربية محدود للغاية. وتحتمد الصحافة العربية بنسبة (٨٠) في المائة فيما تنشره على الصحافة الاجنبية بدلاً من الاعتماد على الكوادر الصحفية الوطنية.

القوانين التي تحكم حرية الصحافة :

وقال السيد حافظ ان الصحفيين المصريين ناضلوا طويلاً من أجل اسقاط القوانين التي تحكم حرية الصحافة، مؤكداً في الوقت نفسه ان الصحافة الحرة يجب ان تكون صحفة مسؤولة.

واضاف ان متابعة التطورات وتغطية الاحداث الساخنة والتدقيق في التحرري والتحليل الاخباري تتراجع الى حد كبير لتفسخ المجال أمام التعامل النمطي الروتيني البروتوكولي مع الاخبار والاحاديث الرسمية.

وأوضح السيد صلاح الدين حافظ ان المؤسسات الصحفية، وخاصة الصحفة الاسبروعية، مؤسسات هشة، وان هناك تدخلًا واختراقاً للصحافة العربية بالاموال بهدف تأمين تبعية هذه الصحف الى خط سياسي معين. كما ان هناك الاختراق الاجنبي، حيث الصحافة العربية مهددة بدخول الاحتكارات الصحفية الاعلامية الكبرى الى سوق الاعلام العربي. كما ان هناك تحدياً بارزاً



يكون في كيفية تعامل الصحفي مع المستجدات التكنولوجية واستيعابها.

وفي جلسة بعد ظهر اليوم الاول من الندوة، قدم الاستاذ طلال سلمان، رئيس تحرير صحيفة السفير اللبنانية ورقة عمل قرأها باليابا عن الاستاذ حمدان الحاج. وقدم الدكتور نبيل الشريفي، رئيس التحرير المسؤول في صحيفة الدستور الاردنية، ورقة عمل اخرى، حيث دار موضوع الورقتين حول التقرير الاستقصائي ومعوقاته وسبل تجاوزها.

حاجة الصحفي الى الحصاية :

وقد أكدت ورقة السيد طلال سلمان ان الصحفي العربي تنقصه الحماية اذا ما افصح عن الحقيقة، وخاصة في ظروف غياب الحرية والديمقراطية، وهناك بعض القوانين الاستثنائية التي تحصن الحكم وتمنع الصحافة من نشر اخبار تتقد النهج السياسي للحكومة تحت ذريعة الحرص على السلامة العامة او علاقات لبنان العربية والدولية. وهناك قوانين استثنائية تخول الحكومة حق تعطيل الصحف وتوقيف الصحفيين قبل المحاكمة بحجج حماية الوحدة الوطنية ومنع تجدد الحرب الاهلية في لبنان. ثم ان هناك على المستوى القانوني قانون حظر التعرض للملوك والرؤساء العرب ورؤساء الدول الصديقة. كما يمنع موظفو الدولة والادارات الحكومية من الادلاء بأية معلومات او تصريحات لصحف او كتابة مقالات الا ببيان خطى من المدير العام او الوزير المعنى، وهذا بالضرورة يؤدي الى عرقلة التحقيق الصحفي.

الاحباطات التي يواجهها الصحفي :

وتحديث الورقة عن الاحباطات التي يواجهها الصحفي لدى محاولته التحري عن الحقيقة مستشهدة بقضية المؤلف اللبناني في وزارة المالية الذي اختلس ما يعادل ثلاثة مليارات ليرة لبنانية واختفى بعد عملية الاختلاس. وقد أجريت جميع التحقيقات بسرية تامة ولم تستطع الصحافة ان تخترق الدائرة المغلقة للتحقيق او ان تصل الى الحقيقة.

واوضحت الورقة ان موقف الجمهور من الصحافة موقف سلبي. ففي الوقت الذي يطالب فيه الجمهور الصحافة بأن تكشف عن الحقيقة، فإنه لا يساعدها ولا يهب الى نجذبها عندما تلتحقها بالسلطة التنفيذية او القضائية.

واستشهدت الورقة بتحقيق كانت قد نشرته صحيفة (السفير) قبل ثلاث سنوات، عندما نشرت على صفحاتها الاولى ورقة العمل الاسرائيلية بعنوان (الاطار السياسي لمجموعة العمل العسكرية المشتركة) والتي كانت قد قدمت الى الوفد اللبناني في المفاوضات الثنائية اللبنانية - الاسرائيلية في واشنطن.

وفي واقع الامر فقد بذلت (السفير) جهداً خارقاً من اجل الحصول على نص هذه الورقة، ولكن الصحيفة فوجئت بعد نشر ورقة العمل الاسرائيلية بقرار النائب العام اللبناني بتعطيل الصحيفة عن الصدور لمدة أسبوع بدعوى نشر وثيقة سورية من جهة وبدعوى ان النشر يعرض سلامة الدولة او سيادتها او وحدة اراضيها للخطر. وفي واقع الامر، فقد كان قرار التعطيل يتصل بالوقف السياسي بالمفاضلات.



التقرير الاستقصائي :

ثم عرض الدكتور الشريف ورقة عمل ترکزت حول تعريف صحافة التحري او التقرير الاستقصائي والعوائق القانونية والمهنية والاجتماعية التي تحول دون ازدهار التحري الصحفي في العالم العربي. وقد أكد ان هذا النوع من الصحافة ليس نشاطاً مستقلاً عن النشاط الصحفي العادي، بل هو جزء مكمل لهذا النشاط. كما ان هذا النوع من الصحافة لا يعدو كونه تطويراً لنفس الادوات والمهارات التي يستعملها الصحفي في نشاطه اليومي. غير ان (صحافة التحري) تحتاج الى وقت اطول واستعراض اقوى واستعراض اشمل للقصة الاخبارية. كما انها تحتاج الى خيال واسع ومعرفة اكبر بالجوانب المستترة لموضوع ما. وتحتاج ايضاً الى مهارة خاصة في تخطي العقبات التي تعيض طريق الصحفي اثناء محاولته الكشف عن ابعاد القصة الاخبارية، وكذلك الى صبر وجلد على تحمل المشقات والصعوبات التي تنشأ اثناء البحث عن جوانب القصة الاخبارية وبعد نشرها على الملا. ولما كان النشاط الصحفي اليومي يتسم في العادة بأنه عبارة عن رد فعل سريع للحدث وانه لهاث مستمر وراء القصة الاخبارية الآنية السريعة، فإن كاتب قصة التحري الصحفي يجب ان تتتوفر فيه القدرة على التأمل والابداع والعمل الهدى الصامت والخفى بعيداً عن ضغط مواعيذ الاغلاق اليومية للصفحات التي تجبر الصحفي احياناً على تقديم القصة الاخبارية بشكل سطحي وسريع.

مهمة صحافة الاستقصاء :

وأوضح الدكتور الشريف ان من السمات المميزة لصحافة التحري هي انها تكشف ما يحاول المعنون او المنشور طعن اخفاءه. فالسمة الاساسية هنا هي ان هناك شخصاً يحاول اخفاء الحقيقة، وصحافة التحري تحاول ان تكشف عنها. وهناك ثلاثة اسس رئيسية تقوم عليها صحافة التحري. وأول هذه الارسال تكون قصة التحري الاخبارية مستندة الى جهد الصحفي وان تكون محصلة لعمله هو في البحث والاستقصاء. وافضل مثالين على ذلك هما (قضية ووترغيت) حيث قام الصحفيون الامريكيون بطريقتهم الخاصة وجدهم الخاص بالكشف عن تورط الرئيس نيكسون، وهي القضية التي أدت الى استقالته. والمثال الآخر مأخوذ من الصحافة الامريكية، حيث قامت صحيفية (نيويورك تايمز) بتحضير ملف عن فيتنام يحمل اسم : (Vietnam Papers) او (أوراق فيتنام) وكان صدى هذه الاوراق مدوياً. وقد أدت في النهاية الى انتهاء الحرب الامريكية في فيتنام.

والأساس الثاني لصحافة التحري هو ان يكون الموضوع مدار البحث متعلقاً بأمر يهم القراء او المشاهدين او متلقي الرسالة الاعلامية بشكل عام. وبمعنى آخر، يجب ان يكون الموضوع نفسه له علاقة بهموم الناس ومشاغلهم ومشاكلهم وقضاياهم، لا ان يكون موضوعاً ترفيفياً او فلسفياً او فكرياً.

وثالث هذه الارسال هو انه يجب وجود شخص او جهة تحاول إخفاء شيء ما وان يكون هناك صحفى يحاول ان يكشف ما هو خفى. ومن اهم ما يلفت النظر في هذه الارسال هو التأكيد على استقلال جهد الصحفي في الحصول على المعلومة.

ومن الجدير بالذكر ان تلقي المعلومة الجاهزة والملفات المعدة سلفاً لا يدخل ضمن اطار التحري

الصحفي، لذا على الصحفي أن يبذل جهداً خاصاً في الاستقصاء والتحري وتحديد إطار الموضوع دون الوقوع تحت أي تأثير. كما أن الهدف أو الغاية التي يجب أن يسعى إليها الصحفي من وراء نشر هذا النوع من التحقيق هو خلقوعي في مجتمعه لوضع حد لخلل ما أو إنهاء نوع من أنواع التطاول على حقوق الناس. فالصحفي لا يهدف إلى احداث التغيير مباشرة بقدر ما يهدف إلى خلقوعي الذي يؤدي إلى التغيير ومحاربة الفساد والكف عن التطاول على الحق العام.

الحرية شرط أساسى لنجاح صحافة التحرى :

وأوضح الدكتور الشريف أن هناك علاقة مباشرة بين وجود الصحافة الحرة، وصحافة التحرى تحديداً، من جهة، وبين حجم ظاهرة الفساد من حيث انعدامها أو محدودية انتشارها، من جهة أخرى. فالبلدان التي تقل فيها ظاهرة الفساد هي البلدان التي تزدهر فيها صحافة التحرى. أما أكثر معدلات الفساد، فإنها توجد في بلدان لا حرية ل الصحافة فيها على الإطلاق.

واضاف الدكتور الشريف قائلاً إن صحافة التحرى تتبع من قناعة الصحفي بأن الصحافة سلطة رابعة بالفعل وإن لها مسوؤلية اجتماعية في الدفاع عن حقوق الناس وكشف التجاوزات والاعتداء على هذه الحقوق . فالصحافة الحرة المؤمنة بدورها المهني والاجتماعي لا تستطيع أن تبقى سلبية إزاء حالات الاعتداء على المال العام أو على حقوق المواطنين، وهي تقوم بدورها في الكشف عن الخل وتسلیط الضوء على التجاوزات بتفويض متعارف عليه ولكنه غير مكتوب بينها وبين الناس . وكلما أحسن الناس أن الصحافة هي سلاحهم لكشف الفساد وموطن الخل، كلما ازداد إيمانهم بها وأدراكيهم لأهميتها، وكلما منحوها المزيد من الدعم لمواصلة دورها الرقابي كعین حارسة لمصالح الناس . وكلما تخلت الصحافة عن هذا الدور الرقابي وقنعت بدورها كمجرد بوق يبرد ويزين القرارات الرسمية، كلما انصرف عنها الناس وضعف إيمانهم بأهميتها، بل تخلوا عنها لتقايل معاركها وحدها . وعلى الصحافة الحرة أن تحافظ على مسافة بينها وبين الحكومات وأن لا تقترب من الحكومات بالقدر الذي يترك الانطباع بأنها جزء من الأجهزة الحكومية .

ان الصحافة والحكومة لا يمكن ان يلتقيا في خندق واحد، وذلك لأن دور الصحافة هو ان تكون رقبياً على اداء الحكومة نيابة عن الجمهور.

الصحافة والمصادر الحكومية :

وفي الوقت نفسه، فإن صحافة التحرى تتطلب الاقتراب من المصادر الحكومية للحصول على المعلومات والوثائق والأرقام المطلوبة للقصة الاخبارية. إذن فعلاقة الصحافة بالحكومة علاقة معقدة، ففي الوقت الذي يتوجب فيه على الصحفي الابتعاد حتى ينأى بنفسه عن شبكات التأثير بالوضع الحكومي، يجب عليه الاقتراب حتى يحصل على مصادر معلوماته.

واشار الدكتور الشريف في ورقته الى ان الاردن قطع شوطاً لا يأس به على طريق تحرير الصحافة من الملكية الحكومية. وأكد أن الوضوء الأمثل للصحافة الاردنية يمكن في تخليصها من الملكية الحكومية للأسهم وتعديل قانون الطبعات والنشر الذي ينص على حق الحكومة في الاحتفاظ بثلاثين في المائة من أسهمها في المؤسسات الصحفية. كما ان حدث الحكومة عن إعادة هيكلة مؤسسة الاذاعة والتلفزيون يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، وذلك لأنه يخفف من هيمنة الحكومة

على هذه المؤسسة الإعلامية، بالرغم من اعتقاد البعض أن مثل هذه الخطوة هي خطوة شكلية تخلو من أي مضمون يوحى بالتغيير.

وأكد الدكتور الشريفي أن المظلة القانونية هي الضمانة الرئيسية لازدهار صحافة التحرري. فكلما كانت القوانين متسامحة كلما انتشرت الحرية الصحفية، ومن الجدير بالذكر أن قوانين الصحافة والمطبوعات التي تقييد حرية العمل الصحفي، لا توجد إلا في دول العالم الثالث. وهذه القوانين تتبع في رأس سلم أولوياتها حماية المسئولين من الصحافة. والمطلوب تطوير هذه القوانين بحيث تصبح نقطة ارتكازها هي حماية الصحفيين وتمكينهم من أداء واجبهم خدمة للمجتمع. ويمعنى آخر فإن المطلوب هنا هو تغيير نقطة الارتكاز، فبدلاً من أن تكون نقطة الارتكاز حماية المسئولين، وأخفاء عيوبهم، يجب أن تكون حماية الصحفيين وتمكينهم من أداء دورهم في حماية المجتمع.

كما أكد الدكتور نبيل الشريفي في عرضه أهمية الضوابط والمعايير المهنية. وقال إن نشر قصة أخبارية غير دقيقة المعلومات يسيء إلى حرية الصحافة أكثر من أي أمر آخر ويجعل مهمتها صعبة في نشر المزيد من قصص التحرري الأخبارية التي تؤدي إلى تغيير الواقع نحو الأفضل.

صحافة الرأي والمقال وصحافة المعلومة :

وتحدث بعد ذلك السيد صلاح الدين حافظ مؤكداً أن صحافة الرأي والمقال لم تنته بالرغم مما يقوله البعض أن صحافة المستقبل هي صحافة المعلومة. فحتى الإعلام الإلكتروني الحديث في الوقت الحاضر يتبنى الرأي والمقال، لأن الرأي والمقال هنا يدخلان في أمور أخرى غير المعلومة. فالعلومة وحدها لا تكفي، ولكن ماذا تستفيد من هذه المعلومة؟ هذا هو دور الرأي ودور التحليل ودور المقال. لقد كانت الصحافة المصرية لغاية الأربعينات هي صحافة المقال الأدبي أو الأسلوب الأدبي الذي يركز على المقال الطويل التحليلي. ولكن أصبحت المعلومة أو الخبر الآن تقدم الصحافة وتقدم الإعلام كله وليس فقط الصحافة المكتوبة. ففي الماضي كان الرأي هو الذي يحدد الموقف السياسي للكاتب أو يحدد التوجيه السياسي الذي يريد الكاتب توصيله للآخرين. واليوم فإن المعلومة هي التي تصنف القراء والسياسة والرأي وتحدد المواقف على أساس المعلومات.

وأكد السيد حافظ أنه لا حرية بدون معلومات، وهذه هي القضية المطروحة الان. ولذلك إذا لم تتجه الصحافة في هذا الطريق فإنها ستبقى متختلفة اسيرة اجهادات ذاتية وفردية تدور في دوائر مغلقة. إن المعلومات هي التي تفتح أمامنا هذه الابواب، وبدون المعلومة تصبح قضية المشاركة التي تتحدث عنها كالديمقراطية والتعديدية وغيرهما كلاماً لا جدوى منه.

وأشار السيد حافظ إلى ضرورة تعامل الصحفي المعاصر مع التكنولوجيا الحديثة، والا فإنه سيختلف عن العصر، وقال إن صحفة الاهرام المصرية تتعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة منذ عشر سنوات وتدرب كواردها على استعمال التكنولوجيا الجديدة للاتصال (New Technology of Communication).

الضغوط التي تمارس على الصحف :

وأجاب الدكتور نبيل الشريف بعد ذلك عن استئلة واستفسارات المشاركين حول ورقة العمل التي قدمها. وفي معرض رده على سؤال حول الضغوط غير المرئية التي تمارس على الصحف، قال أن هناك عدة محبيطات ومعيقات في الجسم الصحفي ولا يملك أي شخص أن يغيرها دفعة واحدة. ولكننا نعمل ونضغط كلنا من خلال لقاءات من هذا النوع ومن خلال الكتابة لمحاولة خلق حالة لتحرير الصحافة الاردنية من البقية الباقيه من القيود المفروضة عليها. علينا مسؤولية كصحفيين ان نعمل باستمرار وضمن أسوأ الظروف. حتى كلما ساعات الظروف، يجب أن نبتعد ونخلق أفكاراً جديدة ومفاهيم ابداعية للتعامل معها، بدلاً من أن نقول إن الواقع صعب ولا نستطيع تغييره.

ورداً على سؤال حول دور الصحافة في تأمين الحماية لصحتها، قال الدكتور الشريف أنه يفترض أن تقوم الصحف بهذا الدور. وهناك حالات كثيرة وقفت فيها الصحف مع صحتها، ليس في هذه المرحلة فقط، بل في مرحلة الخمسينيات. وخلال فترة الاحكام العرفية، كان هناك رؤساء تحرير يقولون لدى سؤالهم إنهم هم الذينكتبوا هذا المقال أو ذاك، بينما لا علاقة لهم بالموضوع. وهناك رؤساء تحرير قضوا فعلاً بعض الليالي في السجن عندما صدرت الاحكام العرفية، وذلك لأنهم دافعوا عن صحفيين زملاء لهم كتبوا عن موضوع معين. ومن المؤكد أن على الصحافة أن توفر الحماية لصحتها كأحد أهم الضمانات لازدهار التحرير الصحفي.

الصحافة اليومية والصحافة الأسبوعية :

ورداً على سؤال حول الفرق بين الصحافة اليومية والصحافة الأسبوعية، قال الدكتور الشريف أن الصحافة الأسبوعية ربما قامت بمحاولات انجح او افضل في مجال التحرير الصحفي. ولكن، هناك غياب لأسس المهنية، ونحن نحتاج بالفعل الى ارساء أسس مهنية. وحضورنا جميعاً هذه الورشة دليل على حبنا للتعلم وتحسين مستوى المهنة ورفع سويتها.

ورداً على سؤال حول هدف الصحفي من وراء نشر المعلومة او قصة التحري الاخبارية، أجاب الدكتور الشريف أنه لا ضير أن يكون هدفه تحقيق هدف صحفي إذا كان من نتيجة ذلك أيضاً رفع ظلم او تغيير حالة قساد او كشف انسان مفسد . وأكد أن الهدف الأساسي للصحافي يجب أن يكون المصلحة العامة، ولكن لا ضير إذا كان يسعى الى الشهرة الشخصية أيضاً او إشهار صحفيته ضمن المنافسة الشريفة بين الصحف.

ورداً على سؤال حول علاقة الصحفي مع المصدر الحكومي، أجاب أن المطلوب من الصحفي أن يقترب من المصدر الحكومي وان يكون على علاقة حميمة معه، لأنه بدون هذه العلاقة، فإن المصدر لن يتيسط امام الصحفي، ولن يفصح المصدر الحكومي عما في نفسه. ولكن، وفي نفس الوقت، يجب أن لا يكون تابعاً له. إن هذا الامر متزوج من تقدير الصحفي نفسه والتدريب الذي يتلقاه الصحفي حول هذا الموضوع. وعلى الصحفي أن يبقى دائماً مسافة بينه وبين المصدر، لا ان يصبح جزءاً من المصدر. ومن المؤسف أن هذه الظاهرة موجودة في صحفتنا الاردنية، حيث نجد المندوب الصحفي متذوباً لجهته في الجريدة. وليس العكس. ويجب أن تنتهي هذه الظاهرة. فولاء الصحفي يجب أن يكون لهنته وقارئه وضميره. وإذا تخلى عن هذه الثوابت، فإنه سيفقد جزءاً كبيراً من اهليته كصحافي.

ورداً على سؤال حول تعديل القوانين ب بحيث تتم حماية الصحافيين، أجاب الدكتور الشريف أنه قد تم التأكيد على هذا الموضوع أكثر من مرة، وهنا، فإن دور نقابة الصحفيين مهم جداً، إذ إن المطلوب من النقابة حماية الصحفيين والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. كما يتوجب أيضاً تعديل القوانين لاعطاء المزيد من الحرريات. وهذه مسؤولية كبيرة، لانه ربما عدل القوانين في اتجاه المزيد من التقييد. والسؤال هنا كيف نعمل كجسم صحي لتعديل القوانين في اتجاه المزيد من الحرريات.

الصحافة و الأخلاقية المهنية :

وبعد الانتهاء من اجابات الدكتور نبيل الشريف، شاهد المشاركون فيلماً وثائقياً عن (التحرى او الاستقصاء الصحفي) . وبعد الانتهاء من مشاهدة الفيلم، ابدى المشاركون انطباعاتهم وأراءهم في موضوع الفيلم.

وقد استهل الدكتور نبيل الشريف الحديث بالقول ان الفيلم اثار قضية لها علاقة بالأخلاق المهنية، وهي هل يجوز للصحافي ان يتذكر في زمياني عامل صيانة، مثلاً للكشف عن فساد في مصنع؟ ان الجواب لم يحسم بعد فهناك المؤيدون وهناك المعارضون. فمثلاً، عندما اكتشفت احدى الصحف، كما ورد في الفيلم الوثائقي، ان المسؤولين عن الترخيص في المدينة يقبضون الرشاوى، قامت الصحيفة نفسها بافتتاح متجر للتعامل المباشر مع المسؤولين المرشدين، وبذلك كشفوهم بشكل قاطع وادانوهم. وطبعاً نشروا القصة واحذروا التغفير الضروري. ان دور صحافة التحرى هو تزويد الجمهور بالمعرفة وبالعلوم، وليس التغيير الفعلي. ان دور الصحفي هو ان ينشر موضوعاً يتعلق بالفساد او موضوعاً يهم حياة الناس وصحتهم، ويبيّن للناس بعد ذلك أن يمارسوا دورهم في التغيير المباشر.

وعلى أحد المشاركون على هذا الموضوع قائلاً انه حتى في التحرى الصحفي، توجد هناك وجهتا نظر، واحدة مع التخفى لمعرفة حقيقة القضية، والأخرى ضد التخفى. وأشار الى انه شاهد فيلماً وثائقياً في احدى الندوات عن صحفي يتابع قضية تلوث بحيرة بعياه المجرى. ولما ذهب الصحفي لسؤال بعض العمال، ارتكب خطأين : الخطأ الأول انه لم يعرف بنفسه، بل بدأ بكتابه ملاحظاته، والخطأ الثاني انه لم يقل انه الصحفي الذي يتتابع هذه القضية حتى يعطي ثقة للعامل الذي امامه ويقول له انك اذا لم تكن تود ان تذكر اسمك، فإنتي لن اذكره.

وعلى أحد المشاركون الآخرين قائلاً انه عندما يعلم الناس انك صحافي، فاتهم يخافون وتصبح هناك رهبة وبالتالي لن تظهر الحقيقة.

وعلى الاستاذ محمد المحاسب على الموضوع قائلاً : ان التخفى يجب ان لا يخالف القانون الساري في البلد. فعدم مخالفة القانون، كما رأينا في الفيلم، مهم جداً.

الصحافة والقانون :

وأكد السيد صلاح الدين حافظ الموضوع بقوله ان المهم ليس فقط عدم مخالفة القانون، بل عدم مخالفة اخلاقيات المهنة ايضاً، لأن هذه قضية تعلو احياناً على القانون. فالأخلاقيات المهنية تحظى مرتبة أعلى من القانون. فلو افترضنا ان صحافياً قد تخفى في زمياني لص ومارس السرقة من أجل ان يكشف عن عصابة، فإن ذلك عمل غير مقبول، لا من الناحية القانونية ولا من الناحية المهنية، وذلك لأن الصحفي يمارس في هذه الحالة ما هو ممنوع. ولذلك، فالى جانب احترام القانون، يجب احترام

الأخلاقيات المهنية والقيم الاجتماعية بشكل عام، وعندما نتحدث عن الحرية، يجب أيضاً أن نتحدث عن المسؤولية. فالحرية ليست مطلقة، ولكن الحرية تعني المسؤولية.

هل الغاية تبرر الوسيلة؟

وقال أحد المشاركين إن دافع السرقة هنا كان وسيلة وليس غاية. فعندما يمارس الصحافي السرقة، فإنها وسيلة للوصول إلى المعلومة، وليس غاية. ومن الممكن أن يقوم الصحافي في اليوم التالي بإعادة المسروقات إلى أصحابها. فالدافع هنا الذي هو الوسيلة وليس الغاية.

وعلق الدكتور نبيل الشريفي على الموضوع بقوله إن السؤال هنا هو أن نضع الخط. صحيح أن دافع الصحافي هو كشف الممارسة السلبية، لكنه يقترب في سبيل ذلك ممارسة سلبية أخرى. ولذلك، يجب أن تكون حذرين. والسؤال الذي أثير مهم جداً. فقد يبدو لأول وهلة أنه لا بأس أن تفعل ما شئت، إن تتخفي فسي زمي شرطي سير مثلاً، ولكن ربما وقع هناك حادث، وانت لا تعرف أصول عمل شرطي السير وتتسبب في ضرر أكبر. هنا تكون أنت مدفوعاً بحب التغيير من أجل المصلحة العامة، ولكنك تتسبب في ضرر أكبر. هناك نقاط دقيقة جداً يجب أن نتنبه لها قبل أن يدفعنا حماسنا للتغيير الاجتماعي لارتكاب الأخطاء.

الصحافة وقضايا الفساد :

وبعد ذلك، أبدى المشاركون ملاحظاتهم وتعقيباتهم على ورقة العمل اللتين قدمهما الاستاذ طلال سلمان والدكتور نبيل الشريفي. وعقب الاستاذ رمضان رواشدة على ورقة الدكتور الشريفي قائلاً انه عندما حدثت فضيحة الغذاء والدواء الفاسد التي فجرها وزير الصحة الاسبق في صحيفة شيحان، كانت الصحيفة تجري مقابلة عادية مع الوزير، ولكن الوزير بادر إلى الكشف عن معلومات مذهلة ومثيرة شغلت الشارع الاردني ثلاثة أشهر من مناقشات البرلمان وغيرها. وتساءل الاستاذ الرواشدة عما إذا كان ذلك نوعاً من أنواع التحرري الصحفي. وتساءل أيضاً أنه لو كشف أحد الموظفين في وزارة المالية عن فضيحة مالية للصحافة، فهل من المهم أن يكون ذلك الموظف على خلاف مع الوزير أم لا، ما دامت النتيجة ستتصب في المصلحة العامة.

اما بالنسبة لورقة السيد طلال سلمان فقد عقب الاستاذ الرواشده قائلاً ان قانون المطبوعات الاردني شبيه بالقوانين والمراسيم التشريعية اللبنانيه، من حيث ذريعة الوحدة الوطنية، وهي عبارة شخصاً في قانون المطبوعات والنشر الذي يحظر أيضاً من الاساءة الى رؤساء الدول والملوك في الدول العربية والصديقة. وهناك اثنا عشر محظورة في هذا القانون، مثل حظر ذكر عدد القوات المسلحة وعدم جواز نشر اي خبر او تعليق او رسم يتعلق بالقوات المسلحة الاردنية او عددها او يمس بالأجهزة الامنية. وكلمة (يمس) مختلف عليها قانونياً، وهناك اختلافات كثيرة حول تعريف قانون المطبوعات لها. فهل ذكر واقعة مفادها ان رجل سير ضرب مواطناً يعتبر (مساساً) بالاجهزه الامنيه باعتبار ان الشرطي جزء من الاجهزه الامنيه . وهل ذكر التعذيب من قبل الاجهزه يعتبر (مساساً) بهذه الاجهزه، وهي امور حدثت بالفعل.

وعقب الاستاذ محمد المحاسب على ورقة الدكتور نبيل الشريفي قائلاً انه اقرب كثيراً من كنه هذه الندوة وأنه يؤيده في ضرورة ان تكون هناك ضوابط مهنية تحكم عمل الصحافي . غير ان هناك كثيراً



من المبررات لاختراق هذه الضوابط المهنية، كالسبق الصحفي وضغط رؤساء التحرير على الصحفيين للحصول على مادة وخصوصاً من الصحفيين المبتدئين وكذلك اعطاء الوقت الكافي وتوفير المال الكافي . وهذا يدفع الصحفي الذي يقوم بعملية التحريري الى سلق ما بين يديه بدون أن يعطي نفسه الوقت الكافي للتحريري عن حدق أو عدم صدق المعلومات التي يحصل عليها.

اذن، يجب على الصحفي ان يتلزم بالضوابط المهنية مع اعطاء الفرصة لصحافي التحريري ليقوم بعمله خير قيام من خلال توفير الوقت والمال والجهد الكافي. اما بخصوص ملكية الصحافة، فقد تساءل عما اذا كان من الممكن القيام بعمل توقيفي كأن تكون هناك صحفة حكومية وشبكة حكومية وصحافة خاصة ل تستطيع من خلال الكفتين ان توفق ما بين متطلبات المجتمع ومتطلبات الجانب الرسمي الحكومي.

وتحدث السيد هاشم الخالدي من صحيفة شيشان الاسبوعية قائلاً ان التحريري الصحفي موجود في الصحف الاسبوعية وليس في الصحف اليومية، وان الصحف اليومية هي التي تقتل التحريري الصحفي، وتساءلت الآنسه رنا الحسيني لماذا لم تنشر الصحف حادث الاعتداء الذي وقع على احدى الصحف، وما المحاذير التي تمنع الصحف من نشر مثل هذا الاعتداء؟

الصحافة والتشريع :

وعقب الاستاذ صلاح الدين حافظ على ورقتي العمل قائلاً ان صياغة التشريعات العربية بشكل عام هي صياغات فضفاضة. فالقوانين التي تصدر في ايّة دولة عربية تحاكي بسرعة وخاصة اذا كان فيها تقييد للحريات. ان كلمة (التعرض) كما اوردها القانون كلمة فضفاضة. والتعرض لرئيس الدولة يعني انك لو قابلته في موكب رسمي وقلت له السلام عليكم، فإن هذا يعد تعريضاً. هناك تعمد في التشريع لاستعمال الالفاظ الفضفاضة المعمرة غير المحددة قانوناً، وهدفها تقييد الحريات. ان الافضل هو ان نقول (الاساءة) الى رؤساء الدول او (الاساءة بقصد الاضرار برؤساء الدول) وبالتالي تكون قد وصلنا الى تحديد افضل.

واكد الاستاذ حافظ ان المشكلة هي ان هناك مدرسة في التشريع العربي تسمى (مدرسة تفصيل القوانين) التي تستطيع سن اي تشريع يتلاءم مع رغبة الحاكم، وعادة ما تستهدف هذه القوانين تكبيل الحريات، وأوضحت ان قانون المطبوعات المصري يحتوى على الفاظ فضفاضة، مثل (تعكير السلم) و(نشر اخبار بقصد تعكير السلم والامن العام). ولذلك، فإن واجب الصحافة ان تنبه دائماً الى ان الهدف من اي قانون هو ان يكون مصاغاً صياغة محكمة قانونياً وسياسياً وفلسفياً حتى لا يتعرض الصحفيون لهذه التعليمات.

وعقب السيد عبد الرحمن الخطيب من صحيفة الحدث الاسبوعية التي تصدر في عمان قائلاً ان معظم التشريعات الصحفية في العالم العربي مشابهة، وتساءل : كيف يمكن ان يشكل الجسم الصحفي قوة ضغط لتعديل هذه القوانين، وما الدور المنوط بهذا الجسم الصحفي؟ ولكي نكتب قصة تحرر ناجحة، هل المطلوب او لا ان يقوم الجسم الصحفي الاردني بالطالبنة بتعديل القوانين والتشريعات الصحفية حتى نصل الى نقطة يستطيع فيها الصحفي ان يكتب قصة التحريري الصحفي بشكل ناجح ومهني و حقيقي بدون اية عواقب اخرى؟

وأشار السيد الخطيب إلى أن هناك قضيتيين كان من الممكن أن يقسم الصحفي الأردني بعمل تحرير صحفي حولها، وهذا يعني أنه يمكن على الصحافة أن تنشر ما يجري في قاعة المحكمة. والسؤال هنا هو كيف يمكن للصحافة أن تكتب في مواضيع تجعلها الحكومة محرمة، أو تحاول أن تخفي عليها نوعاً من التستر والكتمان؟ هذا بالنسبة لورقة الاستاذ طلال سلمان. أما بالنسبة لورقة الدكتور نبيل الشريف، فقد قال السيد الخطيب أنه كان سعيداً أن الدكتور الشريف تطرق إلى موضوع الوقت والامكانيات لكتابه قصة تحرير ناجحة، والسؤال هو: هل بإمكان الصحافة الأردنية أو المؤسسات الصحفية الأردنية أن توفر المال والامكانات الالزامية للمصريين بحيث يقومون بكتابه قصة تحرير ناجحة؟ أو هل يستطيع الصحفي العامل في صحيفة ما أن يتفرغ شهراً كاملاً أو شهرين لا عدد موضوعه بدون مساءلة رئيس التحرير عن العمل الذي قام به خلال تلك الفترة؟

وأوضح السيد الخطيب أن عدم ملكية الحكومة للصحافة لا يعني أنها لن تتدخل فيها، مشيراً في هذا الصدد إلى منع الاستاذ طلال سلمان وزملائه اللبنانيين من دخولالأردن لحضور هذه الندوة. وقال إن زملاءنا في الصحافة اليومية طلبوا منها أن تكتب عن الفضة في الصحافة الأسبوعية قائلاً إنهم لا يستطيعون أن يكتبوا عنها، وأكد أن المطلوب هو أن تبادر المؤسسات الصحفية اليومية، إلى رفع مستوى سقف ما ينشر لديها، وذلك من أجل تشكيل حالة من الضغط على الحكومة من أجل أن تتحرر من الهيمنة الحكومية.

وعقب السيد عزيز الرنتاوي على ورقة الاستاذ طلال سلمان قائلاً إن صورة الصحافة العربية ليست بنفس السوداوية التي عرضتها ورقة الاستاذ سلمان. وقال أنه ربما كان الظرف الخاص للبنان بالذات بعد الحرب الأهلية هو الذي أوصى بمثل تلك السوداوية، وأن القوانين التي تحدث عنها الاستاذ سلمان تعود إلى مرحلة ما بعد الحرب الأهلية عندما فقد لبنان تميزه كدولة حاضنة للديمقراطية والتعددية اللبنانية والערבية.

وأكد السيد الرنتاوي أن التحريري الصنفي في الأسبوعيات أفضل منه في اليوميات. وقال إن علينا أن نتوقف عن الدوران في حلقة مفرغة، أي أن نطرح استئلة لا جواب عنها. أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الصحيفة. وعلى رئيس التحرير أن يكون عنصراً حاسماً في هذه الصحيفة من أجل النهوض بهذا المسار. وعلى الصحيفة أن تؤمن الحماية لصحفائها أيضاً، وليس الامكانيات المالية هي المهمة فقط. فعلى سبيل المثال، عندما يتحول صحافي إلى القضاء وتفرض عليه غرامة مالية قدرها عشرون ألف دينار، يجب أن تكون هناك مؤسسة تحميه وتبني قضيتها، وهي صحفته، وأن تحول هذه المسألة إلى قضية رأي عام.

وقال السيد الرنتاوي أن أهم فضيحة بعد (واترغيت) كانت (إيران-كونترا) والتي حصلت عليها صحافية مغمورة وصحفافي معتمد في لبنان، وهي صحيفة (الشارع) لصاحبها حسن صبرة. وقد تسربت المعلومات إلى الصحيفة عن طريق أحد الأجهزة الأمنية الإيرانية التي كانت على خلاف مع النظام الحاكم في إيران في ذاك الوقت.

وتحدث الأنسة وفاء العقادية موجهة سؤالها إلى الدكتور نبيل الشريف حول ما إذا كان يعتقد أن الهدف من الاستقصاء الصحفي هو تحقيق سبق صحافي، وليس توعية الجمهور، وإن الصحفي يسعى في هذه الحالة إلى إشهار نفسه وصحفته.

وتحدثت السيد وليد حسن عن الجهد الشخصي الذي يبذله الصحافي في البحث والتحري من أجل الحصول على المعلومات، وبالتالي الكشف عما يحرض المسوّل على اخفاذه والتستر عليه.

وقال ان على الصحفي ان يبقى قريباً من مصادره الحكومية وان يتخلّى بالدبلوماسية اللازمة التي تمكنه من الحصول على المعلومات من المصادر الحكومية.

وتحدث السيد وليد العابد قائلاً ان هناك هرائعاً بين سلطتين، هما الحكومة والسلطة الرابعة التي هي الصحافة. ومن الواضح ان قوانين المطبوعات والنشر الحالية تحمي المسؤولين من الصحافة وتشريع حماية المسّؤول من اية فضائح او من تسلط الصحافة عليه. وهذا يأتي دور الجسم الصحفي في قبول التحدي. ويجب على نقابة الصحفيين ان تلعب دوراً مركزياً في هذا الشأن.

اما السيد رakan السعادي، فقد تساءل الى اين وصلت الصحافة الاردنية في كتابة قصة التحري الصحفي. وقال ان الصحف اليومية والاسبوعية لا تكتب قصص تحر صحفي بمعناه الدقيق وال صحيح. وهناك اسباب كثيرة لذلك، منها الوقت، حيث لا يعطى الصحفي الوقت الكافي. ومن الاصباب ايضاً الظروف المادية السيئة للصحفيين والتقصّ في الدورات التدريبية، مثل هذه الدورة. كما ان قانون المطبوعات والنشر هو من الاصباب الرئيسية لتردي وتأخر عملية الاستقصاء الصحفي بمعناها الشمولي، وليس فقط بمعنى التحري الصحفي وحده. وبالاخصّة الى ذلك، فإن ادارات الصحف، سواء الادارات المالية او ادارات التحرير، محكمة بمصالح ليس مع مؤسساتها بقدر ما هي مع مؤسسات اكثرها حكومية. وبالتالي، فإنها تحكم اداة العمل الصحفي وتوجهاته وكيفية تناؤله الواضح. وهناك ايضاً موضوع الحماية، حيث ان الصحف لا تدافع عن العاملين فيها اذا ما اعتقلوا او سجنوا، وهذه من المشاكل الاساسية التي تواجه العاملين في الصحافة. وفي موضوع التحريري الصحفي، يذهب الصحفي ببحث عما وراء الكواليس ليكتشف الفساد، وبالتالي، فإنه يتتحمل المسؤولية وحده من جانبه القانوني، وانا ما تعرض لللاحقة القضائية ، فإنه لا يجد له نصيراً.

اما السيد مامون الروسان، فقد علق على ورقة الدكتور نبيل الشريف قائلاً انه لا توجد في دول العالم المتقدم قوانين مثل قوانين المطبوعات والنشر تتحكم في الصحافة.اما في دول العالم الثالث، فإن قوانين المطبوعات والنشر هي التي تحكم الصحافة. وحيث ان الاردن هو دولة يحكمها القانون فيجب علينا ان نعمل لالغاء قوانين المطبوعات والنشر بحيث يكون الاحتكام الى القانون الجزائري وقانون العقوبات، كما هو الحال في الدول المتقدمة. وأكد مقوله الاستاذ طلال سلمان ان الخوف من السلطة يؤدي الى الخوف من الحقيقة، وانتا ما دمنا محكومين بقانون المطبوعات والنشر ونخاف من السلطة فنحن الذين نخاف من الحقيقة.

الصحافة والعقوبات التي تفرض عليها :

وأوضح السيد رمضان رواشدة ان هناك فرقاً في العقوبات بين قانون المطبوعات وقانون العقوبات الاردني. فالجرائم المتصوص عليها في قانون العقوبات والتي يحاسب عليها القانون بغرامة قدرها الف دينار، يحاسب عليها قانون المطبوعات بالسجن من سنتين الى ثلاث سنوات. وبالتالي فإن مصلحة العاملين في الصحافة ان يكونوا خاضعين لقانون العقوبات وليس لقانون المطبوعات.

وبعد ذلك، قام الدكتور نبيل الشريف بالرد على الاستئذنات التي أثيرت حول ورقةه. فاكد ان العاملين في الصحافة لا يمكنهم الاستغناء عن المصادر الحكومية الرسمية والتي يجب ان يسعوا الى التقرب منها بهدف الوصول الى (طرف الخط) او بداية الموضوع. ولكن المصدر لا يعطي الموضوع كاملاً، لانه اذا اعطى الموضوع كاملاً، انتفت كلمة الاستقصاء. ان كلمة (التحرري) تعني جهداً خاصاً بهذه الصحفى نفسه، ولكنه اذا اخذ المعلومة جاهزة وكاملة، فإن هذا لا يعد تحريراً او استقصاء. وما فعلته الزميلة (شihan) مع وزير الصحة الاسبق الدكتور عبد الرحيم ملحس في موضوع الغذاء الفاسد لا ينطبق عليه موضوع التحرري، لأن الدكتور ملحس ذهب الى الصحيفة و قال لها ان لديه معلومات يريد ان يبوح بها.

وتدخل الدكتور نبيل حداد قائلاً ان ما فعلته (شihan) هو انها اطلقت حملة صحفية، والحملة الصحفية شيء، والتقرير الاستقصائي شيء آخر.

واستطرد الدكتور نبيل الشريف في اجاباته عن استفسارات المشاركين قائلاً ان موضوع الغذاء الفاسد كان موضوعاً صحفياً مدوياً يتعلق بحياة الناس وتنطبق عليه بعض عناصر التحريري، ولكنه يفتقر الى العنصر الاهم، وهو عنصر الجهد والتضحيه، جهد الصحفي نفسه . بمعنى آخر انه من الممكن ان يكون هذا الموضوع قد تحول الى موضوع استقصائي لو ان الدكتور ملحس قال في جلسة ما ان لديه معلومات معينة وأشار اليها بشكل سريع، ثم تذهب انت كصحفى وتدخل الى مصدر آخر في وزارة الصحة وتحاول ان تصور ورقة معينة من الملفات التي يحاولون ان يخبيئوها . والعنصر الآخر هو عنصر الاختفاء، اي ان المصدر يخفى ولا يريد منك ان تعرف . فلذلك يجب ان تشك انت، لأن معنى ذلك ان يكون له هدف آخر، كما عرفنا جميعاً . وفي الحالة التي تبحث فيها، فقد يكون الدكتور ملحس هدف آخر يتعلق بشخصه او بخلافه مع الحكومة . لذلك، يجب ان يكون لموضوع التحرري او الاستقصاء علاقة بجهد الصحفي نفسه.

الصحافة والضوابط المهنية :

وفي حديثه عن الضوابط المهنية التي يجب ان تحكم مهنة الصحافة، أكد الدكتور الشريف انه لا يجوز التخلص عن الضوابط المهنية تحت اي اعتبار، لأن الصحفي يبقى في مأمن من الجميع طالما تمسكتها بضوابط المهنة الصحفية . وإذا تخلص عن هذه الضوابط، يمكن ان يحدث خلل كبير في الاداء الصحفي بشكل عام.

وأضاف الدكتور الشريف اننا يجب ان نعزز المقاييس المهنية لدى صحفيينا ولدى زملائنا بشكل عام، وهذه مسؤولية الجسم الصحفي نفسه، مسؤولية نقابة الصحفيين، ومسؤولية المؤسسات الصحفية، ومسؤولية كل العتبيين بالجرائد .

واكذ ان هذه الندوة ربما كانت اول محاولة مهنية حقيقة للغوص في موضوع صحفي محدد بعمق واعطائه يومين كاملين من العمل والاستقصاء.

وفي معرض حديثه عن الفرق بين الصحف اليومية والاسبوعية، قال الدكتور الشريف ان لدى الصحف الاسبوعية هامشاً اكبر من الحرية الصحفية والمعالجة الجريئة لمعالجة المواضيع، غير ان الضعف المهني موجود لدينا ولا فرق في ذلك بين صحيفة يومية واسبوعية.

الملوكية الصحفية :

وقال الدكتور الشريف ان اهم عائق امام الحرية الصحفية في الاردن هو موضوع الملكية الصحفية، فالصحف المملوكة للحكومة بنسبة عالية لا تستطيع الخروج عن خط الحكومة. لقد ولدت الصحف اليومية في حضن الحكومة، وليس من السهل ان تناهى بنفسها عن التأثير الحكومي بحكم كون الاردن بلداً صغيراً وبحكم العلاقات القائمة بين الناس. ان الصحافة الاردنية تعيش الان في مرحلة انتقالية نحو تعامل افضل مع الواقع الديمقراطي، ولكننا لم نصل الى ما ننشده بعد.

ثم تحدث الدكتور نبيل حداد مبيناً أن التحقيق يتطلب اسلوباً في الاداء يختلف عن اسلوب الخبر، لكنه مع هذا يظل اسلوباً صحفياً تتجمع فيه خصائص اسلوب لغة الصحافة، وهي اللغة المضغوطة، والدقة وال الموضوعية والتسويق. ثم هناك عناصر الجدارة الاخبارية. غير ان اسلوب التحقيق الصحفي يتطلب اضافة الى ذلك اموراً اخرى، من اهمها ما يلي: ان اول ما يتبعفي ان تلتفت اليه هو اللغة المضغوطة. في عندما تتحدث عن اللغة المضغوطة، فإننا لا نعني الحجم الصغير للموضوع، بل حذف ما ليس ضرورياً من عبارات، مما يعني بعبارة اخرى تجنب المحسو والتكلر، هذا مع العلم بأن التحقيق يستقصي ويناقش ويفسر، وكل ذلك باداء لغوي مضغوط دون اطناب لا معنى له ولكن دون اختصار مخل كذلك. فيما ان اسلوب التحقيق هو اسلوب صحفى، لا بد ان تتسم لغة التحقيق بالوضوح. وهذا تكمن العادلة التي تحتل فيها لغة الصحافة موضوعها بين اساليب التعبير المألوفة.

ان لغة الصحافة، كما هو معروف، لغة وسط بين اساليب التعبير الاخرى. انها اللغة التي يفهمها كل من يقرأ. ولا نقول غالبية الناس فحسب، او جمهور الصحيفة اليومية العادية، وهو جمهور متتنوع الثقافة، متتنوع درجة التعليم العلمي، ومن هنا الحرص على اللغة الوسط، ان صحي القول، تلك اللغة التي تبتعد عن لغة الاختصاص العلمي. هنا ايضاً، فإن التحقيق يتعامل مع موضوع علمي ترد فيه المصطلحات واضحة او مشروحة، فلستنا كلنا اطباء لنفهم المصطلحات الطبية، ومن ناحية اخرى، فإن لغة التحقيق تتبعى عن الاسفاف وتتجنب التعبيرات السوقية.

انها كما ذكرنا اللغة وسط. ولغة الصحافة تتسم بالتشويق، ولا اقول التشويق بمعنى الاثارة. كلا. ومن هنا، لا بد ان يحشد كل ما يمكنه ان يحشد من عناصر تجعل القارئ يقبل على موضوعه، فيقراءه من بدايته الى نهايته. ولعل الموضوع عنصر مهم. الموضوع يحد ذاته هو عنصر مهم من عناصر التشويق. وكل العبارات الموجزة او ما يمكن ان يعبر عنه الان بالاسلوب التلفراشي، وكذلك تماسك الموضوع، وتضافر جزئاته، بحيث تقضي الاشكال إلى بعضها البعض، بحيث لا يشوّبهها التقى، كل هذا من شأنه ان يزيد من قابلية القارئ في النهاية على التهام موضوعه.

ويتطلب التحقيق اسلوباً في المعالجة يختلف عن اسلوب الخبر واسلوب التقرير كذلك. فاسلوب الخبر قد يقوم على الالفاظ البسيطة والتعبيرات الدارجة، في حين ترقى لغة التحقيق وفي كثير من النماذج الى مستوى لغة البحث والدراسات مع ما يتطلب الرجوع اليه من الدراسات المساعدة. ويقوم التحقيق ايضاً على المتابعة. فربما لا يكفي موضوع واحد لاستكمال ابعاد مشكلة بشكل جلي، او احتاج اخلاق سلعة الى عدة تحقيقات من عدد كبير من الزوار، ويفترض هذا بطبعية الحال مجدها ربما في بعض الاحيان غير فردية. وفي اعتقادي انه لا توجد طريقة محددة ثابتة لكتابه التحقيق الصحفى، اذ ليس كافياً ان تقول ان كتابة التحقيق تستند الى اسلوب الهرم القائم، او في كتب التحرير نجد ان هناك ما يسمى باسلوب الهرم المقلوب للاحبار. ثم يتحدثون عن كتابة المقال وكتابة التحقيق

فيقولون ببساطة هكذا اسلوب الهرم القائم اي غير المعكوس. لكنني كما ذكرت لكم، كل ما يمكنني ان ا قوله ان التحقيق يشمل الاجزاء الثلاثة التي ذكرتها. هناك كلام عن مصادر التحقيق، يمكن اجمال هذه المصادر، وهناك الورقة ستكون بين ايديكم وتقرأون ذلك، الملاحظة والمشاهدة، ثم الخبرة والتجربة، وثم المواد المعدة من مواد مطبوعة او مكتوبة او مصورة كذلك.

الحملة الصحفية :

بقى ان نشير الى مفهوم الحملة الصحفية والفرق بينها وبين التحقيق، اذ كثيراً ما يختلط المفهومان وينظر الى التحقيقات الساخنة على أنها حملات صحفية، في حين ان الأمر قد يكون على خلاف ذلك. وفيما يلي بيان ذلك :

ليست الحملة الصحفية جنساً قائماً بذاته، شأنها شأن التحقيق او الحديث، بل هي فن استخدام الاجناس الصحفية من اجل انجاز هدف ما. فالحملة اذن تستخدم الخبر والمقال والتحقيق، انها فن توظيفي يقوم على عدد من العناصر، على الموضوع، كان تكون مشكلة تهم الرأي العام، او هدفاً يقسم بال موضوع والتحديد من البداية وحتى النهاية، يعني مكافحة التدخين مثلاً. هناك جمهور متفاعل متخصص للقضية واهدافها.

والحملة عوامل نجاح ابرزها الاعداد الجيد المسبق والمتابعة المستمرة لكل جزئياتها، ثم افساح الصدر للرأي العام وهو ما يكسب الصحفية صاحبة الحملة احترام القراء واقرارهم بموضوعيتها.

هذا نص للدكتور فاروق ابو زيد : وينبغي على الصحافة تجديد امكاناتها او ابراز محرريها في سبيل انجاح الحملة، ثم اخيراً عدم التسرع في اصدار الاحكام، لا سيما الادانات قبل الحصول على المعلومات الكافية والادلة القاطعة التي تبرر بصورة لا لبس فيها دور الصحيفة كحارس لمصالح المواطنين، متربص من كل ما من شأنه النيل من حقوقهم. وقد قدمت الصحافة المحلية في الاردن نماذج جيدة للحملات الصحفية، لكن الملاحظ ان هذه الحملات لم تكن نتاج مجهد صحفي جماعي، بل كانت في اكثراها جهوداً فردية اعتمدت جنساً يكاد يكون واحداً من اجناس الكتابة الصحفية، وهو المقال العمودي. وحسبنا ان نشير الى الحملات الصحفية التي تسببت فيها اعمدة صحفية فحسب. ومن هذه الحملات خلال عام ١٩٨٦ مثلاً ما عرف بقضية (البيض الفاسد) وقضية (المؤسسات التعليمية الخاصة) وقضية تعين المتزوجات في وزارة التربية، ثم ما عرف بقضية امتيازات المغتربين وغير ذلك مما اشار اليه بعض الكتاب النابهين في الصحافة المحلية. وكان حقيقة في حينه حديث المجتمعات في كل ركن في البلاد.

وفي مطلع التسعينات، فجر وزير الصحة الاردني الدكتور عبد الرحيم ملحس من خلال تصريحات ادى بها الى احدى الصحف الاسيوية قضية كبيرة حول واقع الغذاء والدواء المستورد في الاردن مما اثار حملات صحفية متتابعة كانت نتائجها ايجابية على سلامة المجتمع الاردني، اذ فتحت هذه الحملات الاذهان الى الواقع كان في حاجة الى معالجات جذرية مما ادى الى وضع كثير من الضوابط الفنية والقانونية لتحكم استيراد الادوية والاطعمة.

ويجمل الحمامصي ثلاثة فروق بين التحقيق والحملة الصحفية يمكن ايجازها بما يلي : اولاً، ان التحقيق الصحفي يولد كاماً. قد يتضامن لكي يتتحول الى حملة، لكنه قد يكتفي بذاته. التحقيق قد يكتفي بذاته، وقد يظل مجهوداً فردياً في حين تتضافر في الحملة الصحفية جهود متعددة تشتراك فيها اقلام الكتاب الذين يحاولون ان يشركون الرأي العام في الموضوع بما يبدى افراده من اراء في

هذا الامر، والفرق الثاني فرق اسلوبي، ان التحقيق الصحفي في كثير من الحالات يحتاج الى استعمال الاسلوب الذي يرتفع به كاتبه الى مرتبة البحث والدراسة، طبقاً للشروط والضوابط الاصلية من لغة مضغوطة وتوازن وتناسب وغير ذلك، ويطلب تسلسل التحقيق الرجوع الى المراجع التي تساعد على نجاحه وابراز جسامته الاخطاء موضع التحقيق، اما اساليب الحملات الصحفية فانها تعتمد على قوة اللفظ وحسن العبارة والمحجة في ابراز نواحي الضعف، فالامر يحتاج الى براعة خاصة وقدرة على التعمق في فهم الامر الذي تدور حوله الحملات الصحفية.

اما الفرق الثالث فيتصل بالخطة التي يرسمها الكاتب لنفسه، فالتحقيق يتطلب وضع خطة متكاملة مع ضمان توافر اكبر عدد ممكن من المصادر التي تسمح بان يستوفي التحقيق جوانبه، والصحفى هنا كممثل للادعاء لا يستطيع ان يقدم القضية الى المحكمة قبل ان يستكمل كل النقاط ويجعلها صالحة للنظر (الكلام لل Hammami) والا من نفسه اجمالاً يتعلق بالحملات، لكن مع فوارق، إن صاحب الحملة عليه ان ينبعق في دراسة كل الاحتمالات التي قد تتولد عن هذه الحملة، وقد يضطر في بعض الحالات الى قطع سلسلة كاملة ليرد على بعض البيانات او يصحح بعض المعلومات ثم يمضي بعد ذلك في طريقه.

عناصر التحقيق الناجح :

وأوضح الدكتور حداد ان التحقيق والحملة الصحفية يشتركان في سمة مهمة، وهي ان كليهما يتطلب قدرًا متفاوتاً من المتابعة، والكتابة فيها تفتح ابواباً واسعة للنقاش والأخذ والرد، ويطلب التحقيق اكثر من غيره صوراً مصاحبة على قدر من الوضوح والدلالة، كما يتطلب احياناً رسوماً وخرائط تفسيرية، ويجب الاعتناء بعناوين التحقيق الرئيسية والفرعية بحيث تشتمل انتباه القارئ الى مواصلة قراءة الموضوع حتى النهاية، ولا بد من الاشارة ايضاً الى ان اسلوب اخراج التحقيق يساعد في انجاته، وربما كان للتغير في استخدام الالوان واحجام الحروف والعناوين الفرعية وعناصر الابراز دور مهم في الصورة العامة التي يتخذها شكل التحقيق.

وفي سياق تحديد العناصر التي من شأنها ان توفر لنا تحقيقاً ناجحاً ومنمراً، قال الدكتور حداد انه يجب ان تكون الفكرة جيدة ومثمرة، وان تكون الاهداف واضحة، وان يكون الصحفي كفؤاً وعلى استعداد للتضحية، وان تكون المعلومات دقيقة وشاملة و موضوعية، وان تكون المعالجة فنية علمية، والاخراج الطباعي متقن.

تحديد المفاهيم الصحفية :

ثم قدم الاستاذ محمد المحاسب ورفته التي تناولت تحديد المفاهيم، والتي أكد فيها ان الخلط في المفاهيم في كتبنا العربية بالذات نابع من الترجمات التي اعتمد عليها كتابينا ومؤلفونا في هذا المجال، فالترجمة من اللغات الاجنبية الى اللغة العربية ومن اكثر من مرجع انعكست حتماً على التعاريفات عندما انتقلت الى اللغة العربية، والنقطة الثانية التي يجب التاكيد عليها هي ان كل فنون العمل الصحفي عبارة عن تقارير، فالخبر تقرير عن حالة، والتقرير تقرير، والحدث او المقابلة الصحفية تقرير عن مواجهة الصحفي للشخص الذي يجري المقابلة معه، والتحقيق هو عبارة عن تقرير عن قضية معينة او عن ظاهرة معينة، وبالتالي، فإن كل اعمال او فنون العمل الصحفي عبارة عن تقارير صحفية، ويعني ذلك انه لو لا وجود الخبر لما كان هناك اي فن من فنون العمل الصحفي، ومن الخبر

تنطلق الفنون بدءاً بالقصة الخبرية فالموضوع الخبري فالتسفير فالحديث فالتحقيق فالمقال. والسؤال الذي يطرح نفسه حقيقة : هذه الفنون الصحفية، هل جاء ترتيبها بهذا الوضع.. القصة الخبرية مبتدئين بها، انتهاء بالمقال اعتباطاً. في تصورى، انه لم يكن اعتباطاً. هناك محددات جعلت هذا الترتيب يكون على هذا النحو. ولعل اول هذه المحددات الموضوعية وما يقابلها من الذاتية. فكلما ابتعدنا باتجاه عكس عقارب الساعة كلما خفت الموضوعية وبدأت الذاتية تظهر.

فالقصة الخبرية موضوعيتها تكاد تقترب من موضوعية الخبر، ثم الموضوع و اختيار جزئية معينة، ذاتية الكاتب تظهر، تظهر في التقرير، تظهر من خلال اختياره الموضوع، من خلال اختياره من يقابل، لتحديد الأسئلة، لوضع الأسئلة، توجه الحديث باتجاه معين، في كل هذا شخصية الصحفي ستظهر تماماً، وتنتهي في المقال. وانت تعرفون ان المقال كتابة، اي ان كاتب المقال يكتب اسمه تحته لأنه هو صاحبها ولغتها وأدبها وثقافتها وفكرة وما يخطر على باله. وبالتالي، الموضوعية تكاد تقل تدريجياً. لكن يجوز ان يكون هناك ليس يحصل، اي هل تعنى الذاتية وبعد عن الموضوعية ؟ لا . ان ذاتية الكاتب، شخصية الكاتب، أدب الكاتب، فكر الكاتب تظهر، ولكن تناوله حتى برأيه مثلاً في المئة سيكون موضوعياً، وليس فيه شرع من المبالغة او الذاتية المجردة البعيدة عن الموضوعية.

فياذن اول نقطة، او اول محددة لهذا الترتيب هو الموضوعية وما يقابلها من الذاتية. ثانياً : عدد المحاور، وأقصد بعد المحاور عدد الزوايا او الجوانب التي يسلط الضوء عليها الصحفي في هذه الموضوعات. فالموضوع الصحفي قد يسلط الضوء على محور واحد، على زاوية واحدة.

نقرأ الخبر، هناك مجموعة من المحاور من الزوايا في الخبر غير مفهومة، غير واضحة، او جديرة بالانتباه، غريبة، مشوقة. فيأخذ الصحفي محوراً من هذه المحاور ويسلط الضوء عليها . في التقرير يتبعى عدد المحاور من واحد الى اثنين الى ثلاثة، وربما اكثر، ويستمر الى ان نجد مجموعة من المحاور والزوايا في التحقيقات الصحفية . ويعنى آخر، حتى يأتي التحقيق الصحفي نموذجاً متكاملاً، نجد الكثير من المحاور والزوايا . المتضرر والمضرر والحيادي ... اي، كما قال الدكتور نبيل، كل من له علاقة بهذا الموضوع من قريب او من بعيد، ظواهرها الظاهرة والمخفية، اسبابها القرصية والبعيدة، كل هؤلاء الناس ستفطينهم في التحقيق . وبالتالي، المحاور التي يغطيها التحقيق اكثر بكثير من محاور القصة او الموضوع والتقدير . ومن هنا اختلفت، اي ان هذا ايضاً محدداً آخر وفاصل آخر من الفواصل ما بين الفنون الصحفية المختلفة . اما المساحة، فما دامت قد تعددت المحاور، فإن المساحة تماماً تختلف . ان مساحة الخبر تختلف عن القصة الخبرية، وتختلف عن الموضوع، وعن التقرير، وعن الحديث، وعن التحقيق، وهكذا .

المحدد الآخر هو اللغة والأسلوب. وانت تعرفون وانت صحفيون ان لغة الخبر هي اللغة العامة التي تستعملها في الحياة، اللغة السهلة الواضحة، لأنها قطاع الجماهير التي تريد ان تقرأ . وكلما اتجهنا بعكس عقارب الساعة نجد ان اللغة اختلفت جزالة، استخدام مفردات، استخدام مصطلحات معينة، استخدام تراكيب لغوية ادبية، علمية، حسب الموضوع الذي بين ايديينا. اللغة والأسلوب تختلفان تماماً من فن الى فن. ما يرتبط باللغة والأسلوب يرتبط بمن يستقبل هذا الفن. اعني ان محدداً آخر هو الجمهور المثقفي، عندما اعرف من هو جمهوري المثقفي، هنا ستختلف تماماً لغتي وسيختلف اسلوبى ولغة وأسلوب الخبر، لأن المثقفي، وهو الجمهور العام، تماماً ستختلف اللغة عن لغة المثقفي للتحقيق الصحفي، لأنه قد يكون شريحة معينة من شرائح المجتمع وليس كل المجتمع، لأن يوجد في كثير من التحقيقات الصحفية ما هو متخصص في الموضوع. قد تكون القصة اقتصادية، ولا يقرأ هذه

القضية الاقتصادية كل الناس، وإنما يقرؤها المهتمون بهذا الموضوع، سواء فهم المتخصصون أو الذين يرغبون في التعمق في هذه الموضوعات.

محدد آخر هو العمق في التناول، وهذا لعل الآخرون بالأمس واليوم لم يأتوا على ذكر تسمية قد تختلط مع التسميات التي تحدث عنها الجميع. هناك تحقيق يسمى (In-Depth Reporting)، وبعدهم يخلط في ذلك (In-Depth Reporting) ما بين (Investigative Reporting) وما بين (Inquiry Reporting) ويسمونه (In-Depth Reporting)، أعني التقرير أو التحقيق الضارب في العمق أو التعمق، وهذه الفنون أيضاً، كلما اتجهنا بعكس عقارب الساعة نجد أن الضرب في العمق مختلف من فن إلى فن.

فالخبر يتناول القايف ديليتو سريعاً، وبعد ذلك، تأتي فنون العمل الصحفي لتركز على المحاور التي يتناولها الصحفي في هذه الفنون ويتعمق فيها. ولكن لو أردنا أن نقارن بين تعمق كاتب التقرير في قضية معينة وتعمق كاتب التحقيق هي نفس تلك القضية، نجد أن التعمق مطلوب في كتابة التحقيق أكثر بكثير من التعمق المطلوب في كتابة التقرير، وذلك لأن التقرير أسرع من التحقيق. فقد يظهر التقرير مباشرةً في نفس يوم الخبر، وقد يظهر التقرير في اليوم الثاني على الأكثر حداً. ولكن التحقيق قد يظهر بعد أسبوع أو بعد أسبوعين. وبالتالي، هذا يحتاج ويطلب ويفرض على كاتب التحقيق أن يتعمق في القضائية والمحاور أكثر بكثير مما يمكن أن تطلب من كاتب التقرير.

اما بالنسبة للتأثير، فإن تأثير فنون العمل الصحفي باتجاه عكس عقارب الساعة يزداد، وانته تعرفون تأثير التحقيقات الصحفية والمقالات الصحفية. ان هذا الامر ينعكس أساساً ايضاً على محدد آخر، وهو، لو سألتكم : من هم أكثر الصحفيين شهرة من الذين يعملون في المجالات والمؤسسات الصحفية، نجد انهم كتاب التحقيقات، وربما يسبقهم كتاب الأعمدة والمقالات اليومية، ليس لأن الاسم يتكرر فقط، وإنما لأنهم يطرحون ويعالجون قضائياً على جانب كبير من الأهمية، وفي جزء من أعمالهم شيء يخاطب العقل ويؤدي إلى الاقناع أكثر بكثير مما يؤدي إلى فقط الارشاد أو الإبلاغ أو الاعلام، وإنما ينتقلون إلىبعد من ذلك، وهو الاقناع، وحتى تغيير السلوك في كثير من الأحيان.

اما بالنسبة للمردود المعنوي والمردود المادي على الصحفية وعلى الصحفي وعلى المجتمع ككل، فإننا نجد ايضاً تأثير هذه الفنون ايضاً بعكس عقارب الساعة، ان كانت مردودات معنوية او مادية او تأثيرات ايجابية على المجتمع، فاننا نجد لها تسير بعكس عقارب الساعة. كلما اتجهنا بعكس عقارب الساعة ابتداءً من الخبر وانتهاءً بالمقال نجد ان هذا المردود يزداد او لا يزال.

الجهد المطلوب وعدد المحررين، وهذا ايضاً اضيف اضافة لم اسمعها منذ يوم أمس. كاتب التحقيق في كثير من المرات، وخصوصاً (Investigative Reporting) لا يكون شخصاً بمفرده، وإنما يسمونه (Team Work)، وبالفعل هناك مجموعة محررين او مجموعة صحفيين يقومون بهذا العمل، ويضعون الخطة، ويوزعونها بينهم، ويتجه كل واحد منهم إلى جزئية من هذه الخطة، ومن ثم بعد ان يكتمل ما لديه من اعمال يجتمعون لكتابته او صياغة التحقيق الصحفي الذي بين ايديهم ويضعونه بالصورة التي يمكن ان تظهر في اليوم التالي في الصحفة.

هذه بعض المحددات التي يمكن ان نحصل وأردت ان اؤكد عليها، لأن الكثير من الاستلة التي طرحت جانبية بيننا وبين آخواننا المشتركين. أي، هل هذا تحقيق وهل هذا تقرير، وكيف تميز ما بين التحقيق والتقرير؟ فلعل هذه المحددات يمكن ان تخسيف لبنة في عملية التفريق حتى تأتي الاعمال في

المسقبل متكاملة ويمكن أن نصل أن شاء الله في صحفتنا إلى ما يسمى بالتحقيق النموذجي المتكامل.

هذه أول جزئية من جزئيات المحاضرة، الجزئية الثانية، وأسمحوا لي، وذرية عن زملائي، ووأوضحت نفسى واحداً من المشتركين والصحفيين والصحفيات، وتساءلت الليلة الماضية : هل استطعنا أن نصل إلى إجابات عن هذه التساؤلات، أو لم نستطع ؟ لعلنا أن لم نستطع أن نكمل ذلك، ونستطيع أن نكمل ذلك في محاضرات اليوم وفي نقاش اليوم. فما أقول هذه الاستثناء التي كانت موجودة هو التعريف. وسمعنا كثيراً عن التعريف، وسأحاول أن الشخص ما توصلنا إليه حول تعريف هذا المفهوم، الذي هو التحقيق الاستقصائي.

يرتبط هذا النوع من التحقيقات بوظيفة الصحفي ودوره ومهمته الأساسية، والتي هي مهمة رجل الشرطة في استطلاع الحادثة وثبتاتها، ولكن كلمة (رجل الشرطة)، أرجو أن أبين أن المقصود هو التشبيه وليس المقصود الناحية الأمنية. أي أنه كيف يقوم رجل الشرطة بثبتثبت حادثة. في هذه الحادثة، يأتي بعده المدعي العام ويأتي المحامي ويأتي الدفاع الذي هو مسحامي المتهم والنهاية العامة، ثم يأتي القاضي، ثم يأتي الشهود. كل هؤلاء العناصر حقيقة يقوم بها الصحفي نفسه. هو الشرطي، أو هو الملاحظ الأول، هو المكتشف للظاهرة وال فكرة، هو المنقب عنها، هو الذي اوجدها، وهو الذي تعب من أجل تطويرها والوصول إليها والبحث عن المعلومات المتعلقة بها، وكشف خبایاها، ومن ثم، وهذه نقطة أيضاً لم يركز الاخوة عليها : ما بين الفنون الصحفية المتنوعة وما بين التحقيق فإن الخاتمة مفروضة، والخاتمة ليست ارتجالية وليس كلاماً خطابياً، وإنما نابعة، أو بالآخر هي حكم، وفرض حكم، إنها اتهام أو دفاع. الكرة في ملعب من ؟ من الذي يقف في الخلف. أي إنني لا أكتفي حقيقة بالسؤال من يقف خلف هذه الترهات أو من يقف خلف هذه الرشاوى وهذه المفاسد. يمكن أن تسأله أنت في تقرير، ولكن إذا أردت أن تجري تحقيقاً استقصائياً، عليك أن تقول هذا الجانب هو الذي تقع عليه المسئولية. أنت القاضي، ولا خلاف أبداً ما بين المحقق في التحقيق الاستقصائي وما بين القاضي. عليك أن تقول من الملوم، إذا لم تكتشف ولم تقل من الملوم، فإنك لم تفعل شيئاً. تستطيع أن تسمى عملك أي فن آخر صحفي، ولكن لا تسميه تحقيقاً. فالتحقيق النموذجي هو الذي يعطيوني في الخاتمة حكمـاً فاصلاً. وهذا الحكم ليس ذاتياً، وإنما كان بناء على المعطيات التي توصلت إليها، حتى استطيع أن أصل إلى المرحلة التي تحدث عنها الدكتور نبيل الشريف، مرحلة التفسيـر، ومرحلة الوعـي، وبالتالي يؤدي هذا الوعي إلى عملية التغيير. لكن إذا تركت جماهيري العريضة غير واعية لما يجري، بل بالعكس يمكن أن استثنى قد تزيد عند الجمهور الشعور بغير المسؤول، أو تزيد عنده الشكوك، ولا تعطيه الحقائق بتقسيماتها ودقائقها. وبالتالي، قد تتعكس فائدة وهدف التحقيق.

التحقيق الاستقصائي هو الكاشف عن الفساد، كما أكد الزملاء، بأنواعه وسوء الأخلاق، تلك المفاسد وسوء الأخلاق التي لها تأثير على المجتمع. التحقيق الاستقصائي هو ذلك النمط من التحقيقات الذي ارتبط في الذهان الناس بأهمية دور الصحافة وأثرها في حياة الناس. هذا الدور النابع من دور الصحافة في المجتمعات التحررية التي تعتبر الصحافة الحارس الأمين والسلطة الرابعة، وهو التحقيق الذي لا يقسم بعاداته صحفي واحد، بل تقوم عليه مجموعة من الصحفيين ويستغرق وقتاً أطول وجهاً أكبر ونفقات أكثر. وفيه لا يكتفي الصحفي بما تبنته الجهات الرسمية من معلومات، وإنما عليه أن يبحث وينقب ويفتح أبواب المغلقة.

الصحافة والتعرض للقضاء :

وتحدث الاستاذ صلاح الدين حافظ عن موضوع بالغ الحساسية، وهو عدم قدرة الصحافة على التعرض القاضي بالرغم من معرفتنا ان بعض القضاة يتلقون الرشوة. وقال ان مجرد طرح فكرة ارتضاء القاضي يعتبر تخريراً لقيمة معينة، اذ ان من المفترض ان يلجم الخصم الى القاضي، لانه هو الحكم وهو الذي ينفذ القانون او يحكم بالقانون. ولكننا نعرف ان القضاء في العالم الثالث فاسد. ولذلك، فبالنسبة للصحافة، فإن الدخول في هذه المناطق الممنوعة ضرره اكثـر من فائدته. وبالتالي، لو افترضنا ان هناك شخصاً يقدم الرشاوى للناس، فهل يجوز للصـحـفي ان يتخـفـى لـكـي يـثـبـتـ عـلـيـهـ التـهمـةـ ؟ والجـوابـ عـنـ ذـلـكـ انـ مـثـلـ هـذـاـ التـصـرـفـ سـلـيمـ مـنـ النـاحـيـةـ الـقـانـوـنـيـةـ،ـ وـلـكـنـ غـيـرـ سـلـيمـ مـنـ النـاحـيـةـ الـاخـلاـقـيـةـ،ـ وـالـصـحـفـيـ هـذـاـ مـدـانـ.

وعلـىـ الـأـنـسـةـ رـيـماـ المـعـاـيـطـةـ عـلـىـ الـمـوـضـوـعـ قـائـمـةـ انـ الصـحـفـيـ هوـ عـبـارـةـ عـنـ مـحـقـقـ.ـ وـيـحـقـ لـلـمـحـقـقـ انـ يـتـبـعـ أـيـ طـرـيقـةـ وـأـيـ اـسـلـوبـ حتـىـ يـحـصـلـ عـلـىـ الـمـعـلـومـةـ التـيـ يـرـيدـهـاـ.ـ وـفـيـ الـقـابـلـ يـتـحـمـلـ هوـ النـتـيـجـةـ الـتـيـ سـيـتـوـحـلـ لـهـاـ،ـ سـوـاءـ كـافـتـ الـطـرـيقـةـ التـيـ يـتـبـعـهـاـ قـانـوـنـيـةـ،ـ اوـ غـيـرـ قـانـوـنـيـةـ.

وقـالـ الاـسـتـادـ صـلاحـ الدـينـ حـافظـ انهـ لـيـسـ مـنـ مـسـؤـولـيـةـ الصـحـافـةـ انـ تـصـلـحـ الـقـضـاءـ.ـ وـلـكـنـ الـذـيـ نـصـ عـلـىـ اـسـتـقـلـالـيـةـ الـقـضـاءـ وـهـيـبـتـهـ وـعـدـمـ مـسـقـطـهـ لـدـيـ الرـأـيـ العـامـ نـصـ ايـضـاـ عـلـىـ مـحـاسـبـةـ الـقـضـاءـ،ـ اـيـ انـ هـذـاـ جـهـاتـ مـعـيـنـةـ تـقـولـ مـسـؤـولـيـةـ مـحـاسـبـةـ الـقـضـاءـ.ـ فـيـ مـصـرـ عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ،ـ أحـيلـ (٢٤ـ)ـ قـاضـيـاـ لـلـمـحـكـمـةـ بـتـهـمـةـ الرـشـوةـ فـيـ عـامـ ١٩٩٣ـ وـفـصـلـوـاـ عـنـ الـقـضـاءـ،ـ وـطـلـبـواـ تـحـوـيلـهـمـ بـعـدـ فـصـلـهـمـ مـنـ الـقـضـاءـ إـلـىـ مـحـاـمـيـنـ.ـ وـلـكـنـ نـقـابـةـ الـمـحـاـمـيـنـ وـنـقـابـةـ الصـحـفـيـنـ الـمـصـرـيـنـ قـامـتـ بـحـمـلـةـ مـشـترـكـةـ لـنـعـهـمـ مـنـ ذـلـكـ،ـ وـقـدـ نـجـحـتـ هـذـهـ الـحـمـلـةـ.ـ إـنـاـ مـاـ زـلـاـ فـيـ مـازـقـ غـرـيبـ جـداـ،ـ حـيـثـ اـنـذـاـ لـمـ تـلـجـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ الـحـسـاسـةـ بـعـدـ.ـ وـلـكـنـيـ مـنـ اـنـصـارـ عـدـمـ مـسـقـطـهـ مـبـاـشـرـةـ،ـ لـانـ ذـلـكـ يـسـقطـ فـكـرـةـ الـعـدـالـةـ.

اماـ الاـسـتـادـ رـمـضـانـ رـوـاشـدـةـ،ـ فـقـدـ عـقـبـ عـلـىـ الـمـوـضـوـعـ بـقـوـلـهـ إنـ دـسـاتـيرـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ اـكـتـ استـقـلـالـيـةـ وـنـزـاهـةـ وـهـيـبـتـهـ.ـ وـهـذـاـ مـادـةـ فـيـ قـانـوـنـ الـعـقـوبـاتـ تـحـظرـ عـلـىـ اـيـ صـحـفـيـ التـعـرـضـ لـلـقـضـاءـ تـحـتـ طـاطـةـ الـعـقوـبـةـ بـالـسـجـنـ ماـ بـيـنـ سـنـةـ وـاحـدـةـ إـلـىـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ.ـ وـاـحـيـاـنـاـ تـعـرـفـ الـصـحـافـةـ عـنـ قـضـيـةـ فـسـادـ فـيـ الـقـضـاءـ،ـ وـلـكـنـهـاـ لـاـ قـسـطـيـعـ اـنـ تـكـتـبـ عـنـهـاـ.ـ غـيـرـ اـنـ الـذـيـ يـحـدـثـ هـوـ اـنـ الـمـجـلـسـ الـقـضـائـيـ يـحـيلـ هـؤـلـاءـ الـقـضـاءـ عـلـىـ التـقـاعـدـ اوـ يـطـلـبـ مـنـهـمـ اـنـ يـقـدـمـوـاـ اـسـتـقـالـتـهـمـ لـلـحـفـاظـ عـلـىـ هـيـبـةـ الـقـضـاءـ.

اماـ الاـسـتـادـ مـحـمـدـ الـمـحـتـسبـ فقدـ قـالـ اـذـاـ كـانـ الـهـدـفـ هـوـ الـصـالـحـ السـعـامـ،ـ فـإـنـ بـالـمـكـانـ بـدـلـاـ مـنـ نـقلـ الـمـعـلـومـةـ عـلـىـ صـدـرـ صـفـحـاتـ الـجـرـيـدةـ اـنـ تـسـرـبـ اـلـىـ الـمـسـؤـولـ وـهـوـ الـذـيـ سـيـقـومـ بـمـعـاقـبـةـ النـاسـ الـذـيـنـ نـتـحدـثـ عـنـهـمـ.ـ وـلـذـلـكـ فـيـنـ التـحـفـظـ عـلـىـ النـشـرـ فـيـ تـلـكـ الـحـالـةـ هـوـ مـنـ الـمـصـلـحةـ الـعـامـةـ.

وـعـقـبـ الـدـكـتـورـ نـبـيلـ حـدـادـ عـلـىـ الـمـوـضـوـعـ بـقـوـلـهـ:ـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـاـحـيـاـنـ رـيـماـ يـكـونـ النـشـرـ هـوـ الـوـسـيـلـةـ الـوـحـيـدـةـ،ـ وـفـيـ اـحـيـاـنـ اـخـرـىـ،ـ رـيـماـ يـكـونـ اـسـوـاـ وـسـيـلـةـ.ـ وـبـيـسـطـيـعـ الـصـحـفـيـ قـعـلاـ اـذـاـ كـانـتـ لـدـيـ الـادـلـةـ اـنـ يـقـدـمـهـاـ إـلـىـ الـجـهـةـ الـمـعـنـيـةـ حـيـثـ تـأـخـذـ الـعـدـالـةـ مـجـراـهاـ.ـ وـلـكـنـ اـذـاـ حـدـثـ اـنـ هـذـاـ نـيـةـ لـلـقـسـتـرـ عـلـىـ الـمـوـضـوـعـ وـعـدـمـ مـلـاحـقـتـهـ،ـ يـبـرـزـ الـسـلـاجـ الـرـهـيـبـ لـلـصـحـافـةـ،ـ وـالـحـلـ هـذـاـ يـكـمـنـ فـيـ النـشـرـ.

اما الدكتور نبيل الشريف فقد عقب على الموضوع بقوله: للصحفي دوره المهني فقط والذى يجب ان تحكمه الضوابط والأخلاق المهنية. والصحفي نفسه هو الذي يجب أن يقرر النشر او عدم النشر. وإذا كانت مصلحة البلد تقتضي عدم النشر، فإن عليه ان لا ينشر. انه لا فائدة ان يكون الصحفي في المنطقة الرمادية، اي انه بدلاً من ان تنشر القصة، سربها الى جهة اخرى.

وقال الاستاذ صلاح الدين حافظ إن القانون جعل وضعياً خاصاً للقضاء في جميع دول العالم ولم يستثن أحداً غيرهم، وذلك لحكمته، وهي أن القاضي هو الذي نلجم عليه أخيراً كملجاً آخر. ان هناك قضية أساسية وهي ان القضاء له هيبة خاصة، ولذلك يجب أن نحافظ على هذه الهيئة مصونة، لأن الناس يحتملون الى الهيئة القضائية التي يفترض ان تقيم العدل.

مفهوم التحرير الاستقصائي :

وقدم الدكتور نبيل حداد الى الندوة ورقة عمل تستهدف تحديد مفهوم التقرير الاستقصائي. وقد وصف التقرير الاستقصائي بأنه جنس كتابي متباين ضمن اجناس كتابية صحافية أخرى. وأكد ادنا لا نزال نعيش في مرحلة فوضى اصطلاحية، ولعل هذه الفوضى تأخذ اوسعاً تجلياتها في العلوم الحديثة نسبياً او تلك الواعدة مع منجزات العصر، وخاصة فيما يتعلق منها بعلم الاتصال ووسائله المختلفة والتي ارتبطت بها عشرات الاصطلاحات التي ما زالت في حاجة الى التعريف الدقيق والتهديد الوافي، وعلى سبيل المثال، فإن اصطلاح الكتابة والتحرير لا يزالان في تداخل وغموض. فتارة نجد ان بعض المراجع لا يفرق بين عملية الكتابة التقريرية (Reporting) وعملية الكتابة الاحترافية (Writing). وتارة أخرى نجد ان هذه المرجع تتحدث بخلط واحد بين هذين الضربين من الكتابة التقريرية والاحترافية وبين عملية التحرير (Editing).

واضاف الدكتور حداد قائلاً : لقد عرف عبد اللطيف حمزه، احد رواد التأهيل النظري في الصحافة، التحقيق بأنه عملية تسليط الاضواء على فكرة او ظاهرة آنية. وواضح ان مثل هذا التحقيق ينطبق على الاستطلاع الريبيور تاج الشائع في الصحافة العربية. وقد يشمل هذا التعريف مفهوم التحليل الاستقصائي (Investigative Report) لكن المشكلة في هذا التعريف انه يمتد ليشمل غيره في المعالجات الصحفية، بل قد يمتد ليشمل الخبر الموسع، او ما يسمى بال报导 الاخباري. ويعرف الدكتور محمود ادهم، وهو استاذ في الجامعات المصرية، التحقيق بأنه نتاج الكاتب الصحفي المحترف.

ويضيف الدكتور حداد ان هناك عشرات التعريفات الأخرى المصادر عن تجارب شخصية. غير ان هذين التعريفين المذكورين اعلاه قد خلطا بين الخبر والتقرير من جهة والتحقيق من جهة أخرى. فالأهمية والطراوة هما عنصراً جداراً في أي جهد اعلامي، خبراً كان أم تحقيقاً. ولكنني لا ارى هناك وجهاً لازماً لاشتراط لون التحقيق بمعناه العلمي مصوناً الا من حيث ان الصورة دليل دافع على صحة القصة او الواقع.

وأوضح الدكتور حداد ان التحقيق قد يكون ثمرة جهد احد الهواة لا علاقة له بالعمل الصحفي، وكمثال على ذلك، البقال الفلسطيني الذي اثارته ممارسات جنود الاحتلال الاسرائيلي بحق العمال الفلسطينيين على احد المعاير، مما كان منه الا ان ترصد بكاميرا الفيديو لهذه الممارسات وصورها، وكان ذلك في اوائل الشهر الماضي، ثم وزع الفيلم على محطات التلفزة الاسرائيلية والعالمية.

وبذلك حقق بمجهوده العفوبي تحقيقاً اعلامياً مصوراً محققاً الشروط العلمية، وهي شروط معروفة، ثم سمعنا أمس ان الامر كان على خلاف ذلك بالحسبية لتصوير حادث اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي قبل ذلك ببنحو عام، اذ انه تم تصوير الحدث بمحض الصدفة من قبل هاوي تصوير قدم لمصور تجمعاً احتفالياً ولم يأت ليوثق حادث اغتيال سياسي. وقد تكررت هذه الصدفة في الشهر الماضي حيث كان الثناء من المستجدين على شاطئ المحيط الهندي وعلى بعد مئة متراً يصوران المنطقة التي يستجمان فيها. فكان ان صورت الكاميرا طائرة اثنين منكوبة وهي تهوي الى مياه المحيط بعد نفاد الوقود منها واثناء عملية اختطافها. وقد دفعت احدى محطات التلفزة العالمية مبلغ (٦٥) الف دولار ثمناً للفيلم. والمثالان الاخرين ليسا بالتأكيد جهداً تحقيقياً لانتقام الغاية الصحفية اصلاً.

وفي احد تعريفاته، يقول الدكتور محمود ادهم إن التحقيق الصحفي المصور تغطية تحريرية مصورة تضيف مزيداً الى خبر جديد، او يتناول موضوعاً قدماً او مشكلة هامة ويقدم لقارئه بطريقة مفيدة ومشوقة. غير ان العيب في هذا التعريف انه يقدم الشرح ولكنه لا يقدم المنشور.

وفي حقيقة الامر، كلمة (تحقيق) تنطوي في اللغتين العربية والإنكليزية على مستويين: مستوى يتعلق بالمعنى المجرد او المعجمي، ومستوى آخر اصطلاحي ارتبط بالصحافة المعاصرة. وتعني كلمة (تحقيق) في اللغة الانكليزية (Investigation) وفي عالم الصحافة نوعان من التحقيق - اولهما يسمى بالتحقيق او الريبورتاج، وهذا ما نشاهده في صحفتنا العربية. والريبورتاج، او (Reportage) كلمة انكليزية تعنى التحقيق الذي يشمل شرطين، لا ثلاثة شروط، وهو الضرب الشائع في صحفتنا العربية، والاخر ما يعرف بالقرصير الاستقصائي، او (Investigative Report) ، وهو نوع عزيز في صحفتنا، كلما ظفر قارئ صحفتنا بقصة من هذا الضرب مكتفلة الشروط واضحة الايس، ويمكن تعريف هذا الضرب من التحقيق بأنه جهد اعلامي مقصود بالكلمة او بالصورة او كليهما معاً يتلوى الكشف عن واقع او نشاط غير قانوني، وشلة مصلحة لجهة ما في محاولة طمسه او اخفائه. اما المفهوم الاول وهو المفهوم الشائع في صحفتنا العربية فهو كما ذكرت مفهوم الريبورتاج. ويطلق عليه عندنا ايضاً التحقيق. على ان هذا يظل الى مفهوم التقرير اقرب منه الى اي شيء آخر. وسنحاول فيما يلي ان نلتمس بعض الجوانب من المفهوم المجرد للتحقيق الصحفي ثم المفهوم الشائع للتحقيق الصحفي في صحفتنا العربية، وتعرض بعد ذلك للحملة الصحفية وللفرق بين الاجناس الصحفية الاخرى والتحقيق من جهة اخرى.

ان أول ما يفترضه التحقيق الاستقصائي هو وجود الواقعية اذن، أي عمل غير شرعي من كثير من الوجوه يتعارض مع مصلحة المجتمع او في الأقل لا تقبله اطياف الناس، على انه ممارسة مسموح بها، ومن ثم يتبع الكشف عنه من جانب الصحافة لأن ذلك واجبه، اذ ان احدى وظائف الصحافة هي المحافظة على حقوق المواطنين والدفاع عن مصالحهم وحمايتها. ومن ثم فإن الكشف عن اية ممارسات منحرفة مسؤولة وطنية على الصحافة.

وثاني هذه الشروط كما ذكرنا وأشارنا، لا اريد ان اتوسيع كثيراً، اذن وجود جهة ما لها مصلحة في طمس هذه، لا بد من وجود هذه الجهة، وتسعى جاهدة لطمس الواقعه وبذلك تكرس الصحافة نفسها سلطنة رابعة حفاظاً في المجتمع من خلال حراستها لمصالح ابناء وفضح كل من يهدد حقوقهم - فعلى سبيل المثال وفي قصة اخبارية في احدى الصحف العربية يمكن ان تكون مغالطاً لتحقيق صحافي مستكملاً، نجد ان هناك جهة ما قد انشأت اربعة مصانع لنسج النسيج والملابس الجاهزة في احدى المحافظات وبعد إنشاء المصانع واستيراد معداتها من الخارج صدر قرار آخر من الجهة نفسها بالغاء

المشروع ونقله الى محافظة اخرى مما تسبب في تبذيد الملايين على الدولة وضياع اربع سنوات من الجهد، وتطرح الصيغة في العنوان هذا السؤال الذي يشير بطرف خفي الى جهة ما لا يفصح تماماً عنها، لها مصلحة في عملية نقل المشروع ولها بالتأكيد مصلحة فيبقاء الدوافع الحقيقية لنقل المشروع طي الكتمان وذلك حين تقول من المسئول عن؟ كما ان القصة نفسها ثمرة جهد صحفي وتحقيق ميداني قام به مندوب، وهذا هو الشق الثالث والأخير الذي يكتمل به التحقيق الصحفي وهو بعبارة اخري عمل صحفي منظم، يمعنى انه لا بد من توافق القصد والجهد اضافة الى الشقين المشار اليهما، ولعل اسطع مثال ل لتحقيق الصحفي لهذا المفهوم في صحفتنا العربية يتجلى بما قام به احسان عبد القدوس في مطلع الخمسينيات من جهد متميز اسفر عن الكشف عما عرف بقضية الاسلحة الفاسدة التي زود بها الجيش المصري إبان الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ .

انا كتبت عن ووترغيت، يتبهيا لي لما سمعتم بالأمس او شاهدتم عنها في التلفزيون، وكذلك تناولها بتحليل خالد زميلي الدكتور نبيل. هذا بالنسبة للشروط الثلاثة، مما سبق تفهم ان ما تنظر اليه صحفتنا العربية وكذلك كثير من المراجع التي تناولت هذا الموضوع على انه تحقيق صحفي لا يلبي الشروط جميعها، وربما كان أقرب كما ذكرت الى التحقيق. ولكن لا مناص امامنا من الأخذ ببعض هذه المفاهيم، ما دامت تدور حول نماذج تطبيقية سائدة ولا تتعامل مع مجرد فرضيات نظرية. وتتبع قوّة هذه النماذج او هذه الاعمال او هذه الامثلة، وتستمد استقرارها من واقع موضوعي وتطبيقي ينحاج تحقيق بناء على ذلك.

فمثلاً من شروط اختيار التحقيق بالمفهوم الريبورتاجي المسائد في صحافتنا اختيار الفكرة، فكرة ما تشغّل أذهان الجمهور، لأن نجاح التحقيق الصحفـي يتوقف على مدى تجاوب الرأي العام مع موضوع التحقيق، ومعنى هذا أن فكرة التحقيق يجب أن تتبع من أعمدة الصحف، أو من الأخبار، أو من أخبار لم تنشر بعد، ويعلم الصحفـي أن نشرها يثير القراء.

التحرري الصحفى :

وعقب السيد عبد الرحمن الخطيب على موضوع التحري الصحفي بقوله ان قارئ الموضوع الصحفي لا يهتم اذا كان هذا تحقيقاً، ام تقريراً اخبارياً، ام ريبورتاجاً، هو يريد معلومة مثيرة، يريد قصة يستطيع ان يقرأها، قصة يستمتع بها، قصة تتحقق هدفها وغايتها، وفي المقابل يتبع في روایتها وسط اصدقائه، انه يريد شيئاً ممتعاً، شيئاً جميلاً، السؤال هنا اذا كان كصحفي ازاء الصعوبات التي اواجهها، لماذا اتحمل المشقة، فليس لدى ضمانات او امكانات، والواقع لا يسمح لي ان اعمل تحريراً صحافياً بالشكل القانوني او بالشكل المهني الحقيقي، انا اقول ان الشكل ليس مهمـا، وانا اتفق مع الدكتور نبيل في هذا الموضوع، فهو جهد ابداعي والشكل ليس مهمـا، انا اقدم معلومة صحيحة منه بالمرة انس بها الى مصادر معروفة وتستطيع ان تدافع عن وجهة نظرها وانتهي من ذلك إذن، اذن القاعدة هي ان الشكل ليس مهمـا، والمعلومة هي المهمـة، خاصة وان الصحافة الان، كما رأينا امس، أصبحت صحافة معلومة، وليس صحافة رأى او مقال.

نقطة أخرى، مفهوم الآثار. تتهم الصحف الأسبوعية دائمًا أنها صحف آثار. أنا لا أقول أن كل ما تنشره الصحف الأسبوعية صحيح منه بالمرة. ولكن الصحف الأسبوعية تجأل لآثار حقيقة لأنها ثبتت بالملموس من خلال تجربتي البسيطة أنا كصحفي إن القارئ الاردني يجدبه المانشيت، أي أن أسلوب ترويج هذه السلامة هو المانشيت. إذا كان هنا مانشيت قوي، الصحيفة تطبع طبعتين في بعض

الاحياء، واذا لم يكن هناك مانشيت قوي بعد ان اكون قد قدمت جهداً مهنياً كاملاً بالشروط المهنية في جميع المواضيع، فقد لا يهتم القارئ بها، وانا في النهاية اعمل في مؤسسة تجارية قائمة على الربح، وتحديداً الصحف الاسبوعية يهمها ان تبيع وتنشر.

اعتقد ان مرحلة الاثار لا بد المرور فيها في الصحافة الاسبوعية قبل ان نصل الى صيغة نهائية تحدد واقع الصحافة وهل هي تخدم هدفاً او غاية ام لا.

والنقطة الاخيرة هي اتنا عرضنا صعوبات التحري الصحفي وقلنا ان امكاناتها صعبة، ولكن لم يعلق احد الجرس، ولم يضيئوا لنا شمعة كيف نبدأ، أي اتنا لم نسمع حلولاً.

واثار السيد رائد العابد مسألة ديكاتورية المحرر في الصحافة قائلاً ان ظاهرة الصراع بين المحرر وال الصحفي ليست موجودة عندنا هنا في الاردن فقط، بل موجودة في العالم. وأستشهد في هذا الشأن بقصة الصحفي الامريكي الذي يملك ثلاثين عاماً من الخبرة ويعمل في صحيفة (نيويورك تايمز) والذي كانت له مواجهة مع محرره حول نشر قضية فساد. كان الصحفي قد حضر تقريراً عن قضية الفساد، وكان الخلاف بينه وبين المحرر اراد ان يغير ويختصر، ومضت ثلاثة ايام بين المحرر وال صحفي وهما يتبادلان الاتهامات. والسؤال هنا الى أي مدى يجب ان يسمح فيه للمحرر ان يمارس صلاحياته او ديكاتوريته؟

وأكد الدكتور نبيل الشريف في سياق تعقيبه على موضوع التقرير الاستقصائي انه لا خلاف بين المشاركيين في تعريف ما هو التقرير الاستقصائي او ما هي صحفة التحري . ولم يكن هناك رأي معارض بحيث يقال ان المشاركيين في هذه الندوة خرجوا باختلاف في وجهات النظر.

وقال اتنا متفقون على ان التحري الاستقصائي هو التقرير الذي يحتاج الى جهد الصحفي نفسه وعمله الدؤوب ابتداءً من معلومة وصلته. والامر الآخر هو ان يكون هناك جهة تحاول ان تخفي، وال الصحفي يحاول ان يكشف. والهدف في النهاية خدمة الناس وخدمةصالح العام. يجب ان نركز دائماً على هذه الاسس، واعتقد انه من المهم ان نحاول ان نحدد رؤيتنا. عامل الوقت مهم جداً". أثبتت بعض الاسئلة ما هو الفرق بين التحقيق اليوم والتقرير الاستقصائي. الفرق هو عامل الوقت. ان تأخذ قصة وتعمل عليها بالعمق هي احد العناصر الرئيسية لجعل هذه القصة عنصراً استقصائياً، او ما يسمى (Investigation) او (Probe)، التحري (Probe) عنصر مهم جداً في استكمال عناصر التحري الصحفي.

واضاف الدكتور الشريف قائلاً، يوجد في العملية خلط، فارجو ان تكون واضحة في اذهاننا. يوجد لكل شخص نمط معين. نحن اليوم نتحدث عن نمط واحد محدد فقط : التقرير الاستقصائي (Investigative Reporting) والتحري الصحفي، واعتقد اتنا متفقون على ذلك الى حد كبير، لكن اود ان انتهز هذه المناسبة ايضاً لطالب الصحفيين العرب عموماً بمحاولة الوصول الى قناعات محددة في موضوع المصطلح. هناك نقاش هائل في المكتبة العربية الصحفية في الاتفاق على المصطلحات، ومن هنا ينشأ هذا التباين.

والنقطة الاخري التي اود ان اتحدث عنها هي : هل هو جهد شخص واحد أم جهد مجموعة ؟ هذا لا يؤثر على نوعية المادة المنشورة وعلى كونه تقريراً استقصائياً. من الممكن ان يكون هناك اثنان او

واحد او اربعة او خمسة، فالايسس متفق عليها و واضحه في ذهتنا : الجهد، الناس تخبيءه وانت تحاول ان تكشف، وخدمة الصالح العام، سواء قام بذلك واحد او عشرة، لا يؤثر في نوعية المنتج النهائي.

موضوع الخاتمة التي اشار اليها الاستاذ محمد المحاسب مهمة جداً وانا اضم صوتي الى صوته انه يجب ان تكون الخاتمة واضحة ومحددة لانك تقوم باستفهام، بمعنى، فالتحري يجب ان يقول فيه في النهاية النتيبة هي ما يلي، يعني ان لا تنتهي بعلامة استفهام ايضاً وتترك القارئ في مزيد من البلبلة وفي مزيد من الشك. وفي هذا النمط تحديداً لا تقبل النهايات الغامضة. يجب ان تكون النهاية واضحة ومحددة وتسمى الاشياء باسمائها لأنك ورجمت الى مصادر والى وثائق وستخرج الى الناس بمعلومة هامة ومتكافلة تسمى الاشياء باسمائها.

المحرر والمتدرب:

وأورد ان اعلق اخيراً على ما اثير من قبل اكثر من زميل حول دور المحرر ودور المندوب، ودور رئيس التحرير، او مدير التحرير، ودور المندوب، وعن شكوكى المندوب ايضاً ان مادته تتعرض للتقزيم والتجحيم والقطع واحياناً الى الشطب الكامل من قبل رئيس التحرير، او من قبل مدير التحرير. يجب ان نفهم طبعاً وظيفة كل واحد. صحيح ان المندوب مهم جداً في العملية الصحفية من حيث حصوله على المادة وصياغتها حسب العناصر المتفق عليها. لكن، مدير التحرير ورئيس التحرير ايضاً دور وظيفة. وما يراه المندوب مهمًا واساسيًا ورئيسياً في العمل قد لا يراه مدير التحرير كذلك. هذا من الناحية النظرية. طبعاً من الناحية التطبيقية، قد يكون هناك تعسف. قد يكون هناك مدير تحرير لا يعرف في الموضوع بشكل جيد. قد يكون هناك مدير تحرير يقصد تقزيم دور الصحفي بشكل متعمد. هذا يحدث. قد يكون هناك نوع من الغيرة، أن هذا الصحفي هو المندوب الذي يظهر اسمه كل يوم والمحرر في مكتبه لا أحد يعرف عنه. قد يشعر بنوع من الغيرة ويعمل قاصداً على تقزيم او تجحيم دور المندوب. هذا قد يحدث في الممارسات، ولكنه الاستثناء وليس الأصل. الاصل ان لكل واحد دوراً وكل واحد وظيفة ويجب احترام كل وظيفة.

الصحف الأسبوعية والآثار:

واختتم الدكتور الشرييف حديثه قائلاً : أما التعليق الأخير فإنه يتعلق بموضوع الصحافة الأسبوعية، وفي الحديث عن الصحافة الأسبوعية في الأردن يجب أن نشير نقطتين : النقطة الأولى هي أنها فعلاً أقتت حجراً في بركة الصحافة الأردنية الراكدة. لا شك في ذلك على الإطلاق، وقامت بدور مهم جداً في تحريك هذه البركة الراكدة وإثارة القضايا المهمة وهذا مكسب ايجابي للصحافة الأسبوعية . لكن أجدني في نفس الوقت مضطراً للقول أن هناك نهجاً آخر للصحافة الأردنية، هو نهج الإثارة، وإنما استعمل الإثارة هنا بالمعنى السلبي، وليس بالمعنى الايجابي. يجب أن نحاول أن نبتعد أبعاداً كلياً عن ذلك، إذ أن دور الصحافة، سواء كانت صحافة أسبوعية أو صحافة يومية، هو أن ترتفع بذوق الناس وإن تقدم لهم المعلومة المتكاملة في جميع الأحوال ولا يوجد استثناء في ذلك.

• Jät •

اما الاستاذ محمد المحتسب، فقد اكده في معرض اجاباته عن اسئلة المشاركون ضرورة تحري الدقة

والموضوعية في المقال الذي يجب ان لا يخلو من المعلومة الجديدة. ويجب ان يحتوى المقال على ذاتية الاديب وشخصيته ووجهة نظره وان يشارك الجماهير السقارنة في وجهة النظر هذه، اى ان على الكاتب ان يترك بصماته على المقال التي لا تظهر في الخبر، ولكنها تظهر حتماً في المقال. ان كاتب المقال او كاتب التحقيقات هو الاكثر شهرة، اما كتاب التحقيقات فان لهم شهرة ويختطفون من الصحافة الى موقع المسؤولية. اما عن عدد الصحفيين، فقد اجاب الدكتور عن ذلك، وانا لم اقل انه يفترض ان يكون هناك الـ (Team Work) فقط. ما قلت هو ان الاستقصاء لخطورته وخصامه العمل والجهد لو عمل من خلال مجموعة من الصحفيين فذلك يكون اجمل، فهو يوفر الوقت ويوفر الجهد. اما الخاتمة، فتكلفني اجابة الدكتور نبيل عنها. اما الكتابة عن البلد الآخر، فانا لم اقل انه يجب ان نكتب عن البلد الآخر، لكن قلت هناك فترات وخصوصاً اذا كانت هناك قيود حكومية او قيود تمنعك من الكتابة، فلا بأس. اعطيتك مخرجاً من المخارج التي يمكن ان نوع فيها ونكتب عن بلدان اخرى شبيهة بذها، ولكن اذا صبح لنا الوقت والجهد والامكانيات ان نكتب عن بلدنا باقلامنا وبالفن المليء، فلا بأس. الترجمة الحرفية والديوميات والاسبوبيات تحدث عنها الدكتور نبيل، واجابته اكتفي بها. انا لم اقل رشوة. قلت انها تجربة زميلة من زميلاتكم، وانا اتفق معكم، وانا مع الالتزام القائم بالأخلاقيات المهنية.

ان الخبر هو الاساس، وعندما نقول الخبر، فنحن لا نعني الخبر بمعنى الخبر، بل الظاهرة، وال فكرة والرأي، ووجهة النظر، والللاحظة. هذه كلها خبر. انا لم اعرف لك الخبر. لكن الخبر يشمل مجموعة من الملاحظات التي أتيت على ذكرها. اما بالنسبة للهروب، فنحن لا نهرب، وقد اجبنا عنه. اما بالنسبة للتعریف، فانا حقيقة حاولت ان الملم التعریفات التي تمت بالأمس، ولم اعط تعریفاً جديداً، ولكنني مصر على ان التعريف الذي قدم من قبل الاشارة هو التعريف. ويكفيتنا في ورشة العمل هذه اذنا قد فتحنا هذا الباب، لانه اخاية هذه اللحظة لم تحدد هذا النوع من العمل الصحفي بمثيل ما حدث فيه في هذا اليوم.

اما الاشارة، وهي النقطة الاساسية. فانا قلت اشارة ليس بهدف الاشارة، وانما اذا كانت الاشارة موضوعية، واثارة ايجابية، او المانشيت الذي يشير القارئ من اجل ان يقرأ ويعرف ما توصل اليه هذا الصحفي، فهذا لا غضاضة فيه. انا لم اشجع على الاشارة السلبية، ولم اقل ان الاستقصاء الصحفي الموجود في صحفتنا الاسبوبيّة مثير. لقد قلت انه مثير من حيث انه يستطيع ان يستقطب اهتمام القارئ للقراءة، ولا يستقطب العواطف ويحاوط نوازع ورغبات هؤلاء القراء. وقلت بالحرف الواحد ان الاشارة العاديّة السلبية لا تثبت ان تزول بعد قراءتها ولا تترك اثراً خلفها. لكن المقصود في الاشارة هي تلك التي تثير اهتمام القراء، وتجعلهم يتعلمون على ما استطاع هذا الصحفي ان يقدمه من جهد ومن عمل. كيف نبدأ وما الحلول؟ انه سؤال وجيه، وارجو ان تكون ورشة العمل هذه فاتحة خير ليتبعها ورشات أخرى لعلنا نستطيع ان نضع بعض الحلول ونتعرف على بعض هذه القضايا.

ثم تحدث رئيس الجلسة الاستاذ صالح الدين حافظ قائلاً ان امامنا نحو ثلاثة دقائق، سنقسمها على الوجه التالي:

الدكتور نبيل حداد سيداً بعشرين دقيقة لعرض نماذج مما لم يتمكن من عرضه عليكم وسيوضح خلالها طريقة كتابة التحقيق الاستقصائي المقصود. ثم الاستاذ محمد المحتسبي حيث يعطي عشر دقائق أخرى، ثم تبقى العشر دقائق الاخيرة لرد الفعل من جانب الزملاء المشاركون.

النماذج :

وتحددت الدكتور نبيل حداد قائلًا ان لدينا المثال رقم (١) وانا اعتبره نموذجاً لا بأس به للتحقيق الصحفي الذي يتم حقاً عن مجهود.

واضاف ان التحقيق الصحفي يمكن ان تتوافر فيه الشروط، ولكن يمكن ان يفتقر الى المعالجة. ولكن ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار ان مجرد توافق الشروط الثلاثة، فانها تعطيه شرعية، اما مدى جودته فموضوع آخر، الشرعية شيء والجودة شيء آخر، اما مدى جودته، فإن ذلك يعتمد على ماذا؟ يعتمد على عمقه، سطحيته، الكسل الذي ابداه، والاخطاء اللغوية، والخطأ التحريرية، وعدم التوازن.

وتحدد السيد رakan السعايدة قائلًا : هذه القصة تحديداً جاءت عقب انتخابات رئاسة مجلس النواب. ولما كنا في الشرفة حدث اثناء عملية الفرز الكثير من الاسئلة، خاصة من الزملاء الصحفيين. فقد جاءت الانتخابات بعكس ما كان متوقعاً. كان هناك حجم معين محدد للمعارضة، وكان محدوداً للمهندس سعد هايل السرور اصطفاف واضح وقوى جداً، سواء بفضل دعم تيار الوسط او النواب الوزراء. ولكن لدى عملية الفرز اكتشفنا ان المعارضة قفزت عن الخط الاخضر او الحجم المحدد لها البالغ (٢٢) صوتاً من مجموع (٨٠) نائباً. اي ان مرشح الرئاسة اخذ حوالي (٢٩) صوتاً، اي انه قفز سبعة اصوات الى فوق، بينما الحجم الذي كان يفترض ان يأخذ هو (٢٢) صوتاً. وهنا برز السؤال وخاصة انه كان هناك خمس ورقات بيضاء او لا أحد. فكان هناك (١٢) صوتاً مثار جدل : من هم النواب الذين خرجموا من سرب الحكومة واذا كان هناك انس في المعارضة قفزوا عن صفوف المعارضة او ترتيبهم او مخططاتهم او تكتيكم في عملية الانتخاب.

وكان هذا سبباً رئيسياً للانسان ان يفك بما حدث وما جرى خلف الكواليس. وعرفنا من خلال الاتصالات مع بعض النواب والوزراء وموظفي داخل المجلس على اطلاع بما يدور انه كان هناك فعلاً اصطفاف حكومي وقرارات بأن لا يغادر الوزراء النواب البلد.

وتبين ايضاً من خلال البحث ان بعض الوزراء صورت عليهم الضغوط الحكومية للتصويت للمهندس سعد هايل السرور ولكن كون الاقتراع سرياً، فانهم لم يصوتوا للمهندس السرور، بعضهم صوت للكيلاني وبعضهم قدم اوراقاً بيضاء.

ثم تحدث الدكتور نبيل حداد قائلًا : حتى نصل الى قضية ملموسة ومحسوسة، ارجو ان اقترح عليكم هذا الاقتراح، وارجو ان تقبلوا صيغة هذا الاقتراح ولو انه يأتي ضمن صيغة امتحان، ولكن لفائدةكم، ليس الا. فالاقتراح كالتالي : «ارجو ان تعطوني نفسك فرصة قراءة هذه النماذج التي امامك، وان تحاول تلمس ما يلي : او لا : الشروط الثلاثة التي تكلمنا عنها كثيراً، الدكتور نبيل، ثم انا تحدثت عنها هذا الصباح، ثانياً : الشروط التجريبية من تناسب وتوان وكمالية المادة، ثم الشروط البنائية» .

ادا حاولت ان تتلمس اتجاهات عن هذه الاسئلة، فانا اضمن لك انه يمكن ان تضيف الى معلوماتك، الحق يقال ان استاذكم وتعليقاتكم تتم على انكم مجموعة من المتمرسين، لكن كلنا في حاجة الى ان نتعلم.

ثم اعطي الحديث للاستاذ محمد المحسب حيث قال : بين ايدينا مجموعة من التحقيقات، بعضها من الصحافة الاردنية وبعضها من الصحافة المصرية. وهناك تحقيق لعله يكون اخطرها في الطريق

اليكم. أول هذه التحقيقات كما تلاحظون من الجور دان تأييز لكتابته مريم شاهين، حول قضية تعرفونها جيداً، وهي قضية السمنة المفشوسة أو السمنة التي كانت تنقل في حاويات او صهاريج المياه العادمة او صهاريج النضج. وتعرفون ما اثير حولها. فعانياً فعلت اختنا الصحفية. تحدثت عن مصدر من وزارة الداخلية ماذما قال بعدمها كتبت مقدمة حول القضية. وكتبت ما قاله اصحاب السوبرماركتات وأصحاب البقالات وكذلك مديرية الامن العام، ومصادر شركات الشحن، واختتمت قائلة انه ليس معروفاً "لحد الان كم هي كمية السمنة التي شحنت بهذه الطريقة المفشوسة وان النتيجة النهائية غير معروفة. فلو جئنا للتطبيق المعايير والشروط الثلاثة التي ناقشتاناها بالأمس، فإنها تبعد هذا التحقيق عن الاستقصائي لأنها نقلت وجمعت معلومات سبق نشرها من قبل أصحابها من وزارة الداخلية ومن اصحاب سوبرماركت ومن غيرهم. صحيح أنها ذهبت الى صاحب السوبرماركت وإبلغت معلومات عامة نشرت وكل عرفها. أما هي، فلم يكن لها جهد في هذا التحقيق الا جهد الجمع وهو يعتبر تحقيقاً ولكنها ليس تحقيقاً استقصائياً. يمكن ان نسميه تحقيقاً معلوماتياً تحقيق جمع المعلومات، او ما يسمونه (Inquiry Reporting)، اذ ان الهدف منه ان تجمع معلومات حول هذه القضية وما قبل حولها لايستطيع القارئ ان يتعرف على مجمل هذه القضية. ولكنها لم تكتشف جديداً ولم تقترب مخبوئاً. فكرة الصالح العام موجودة، ولكن الشروط الثلاثة لم تتحقق فيه. وأي صحي غير (مريم) يستطيع ان يفعل ذلك، وليس هناك شيء خارق للعادة فيما كتبته في هذا التحقيق، انه مجرد جمع لمعلومات ضمن هذا النمط او ضمن هذا العمل الصحفي.

الموضوع الثاني : «زار عن الاغوار يقرعون اجراس الخطر. ستبقى مشكلة التلوث والملوحة خاتمة احزان مزارعي وادي الكرز بعد الذباب الابيض والمديونية».^٤

ماذا فعل كاتب هذا التحقيق. ذهب الى عدد كبير من مزارعي الاغوار، واخذ منهم شرحاً عن معاناتهم، صحيح انه كشف عن هذه المعاناة فهو جانب عظيم جداً. ولكن هذه المعاناة من طرف واحد. لم يذهب الى الاطراف الاخرى ليتحقق من هذه المعاناة. لو كتب (وقدماً لذا لقاء مع المطرف الآخر) لأن الصحافة اليومية لا تستطيع ان تنشر كامل هذا التحقيق، فلا بأس. لكن ما دام ختم بهذا، بمقولات وآراء الناس فقط لا غير، فهو تحقيق اعرض لم يصل حتى الى مستوى التحقيق العادي، لأن من شروط التحقيق ان تتحصل بكل الناس الذين لهم علاقة به، وان تبحث عن ظواهره وعن اسبابه، وعن مشاكله وكل من لهم علاقة به. ويفترض ان تتحدث عنهم جميعاً. والا كيف نستطيع ان نقول في الاخير من الملام : وزارة الزراعة، سلطة المصادر الطبيعية، سلطة وادي الاردن، من صاحب هذه القضية؟ صحيح انك قرعت الجرس، وهم بالفعل قرعوا الجرس ليكون ما بعد قرع الجرس اجراس اخرى تقرع.

وتحدث السيد حمدان الحاج قائلاً : موضوع الندوة في المحاضرتين الذي تفضل فيهما الاستاذ نبيل حداد والاستاذ محمد المحاسب حول (How to write) لم تعطيانا ايّاً من النماذج كيف نكتب.

كلا المحاضرتين كانت عن كيفية الكتابة ولم يتقدم أيّاً منها بنموذج للكتابة.

ثانياً : يبدو ان اعتمادنا انصب على المراجع القديمة وعلى الاستاذ عبد اللطيف حمزه في قن التحرير الصحفى الذي يعود لعام ١٩٥٦ ويبدو ان الاستاذ صلاح الدين حافظ كان شاباً عندما كان عبد اللطيف حمزه يكتب.

وهذا ايضاً اثير الموضوع من قبل الاستاذ محمد المحاسب عندما قال : كلما ابتعدنا من القصة الى

المقال كلما قلت الدقة او قلت الموضوعية، عندما يتسلم رئيس التحرير مقالاً من أي كاتب لا يضيف فيه معلومة جديدة فقد يضطر رئيس التحرير الى رفض هذا المقال لأن من وظيفة الكاتب ان يقدم معلومة جديدة للقارئ حتى يستمر في التعاطي والتعامل والاتصال مع القراء.

وتحدث السيد هاشم الخالدي قائلاً : لدى سؤال الدكتور نبيل حداد : لماذا لم يتطرق في ورقته الى التحقيقات والتحريات الصحفية ونواصها، كنت احب ان اسمعها.

وعلقت الآنسه وفاء العقادية على عرض الدكتور نبيل حداد قائلاً : نحن نصطدم بواقعنا العملي بمشكلة، نحن عندنا تحرير، وبعد ان يكتب الصحفي التقرير او تحقيقه الاخباري، يصطدم بالتحرير، يجب ان يذهب للتحرير، وحتى يثبت التحرير انه بذل جهداً في التحرير يلجا الى (Cutting) بغض النظر بما اذا كان الموضوع قد فقد موضوعيته او فقد كثيراً من العناصر، وبالتالي نرى انهم يتصلون بنا ويسألون ماذا يعني هذا الموضوع ولا يفهمون الفكرة التي تحاول ان توصلها ، يخذلون شيئاً او موضوعاً مستكملاً فيفقد الموضوع عناصره ويفقد كثيراً من الامور التي يجب ان تكون متوفرة فيه، وهذا هو الواقع الذي نعيش.

ثانياً : بالنسبة للاستاذ محمد المحاسب، فإنه بعد حدثه عن التحقيقات وتشويهها، من قبل الكتاب الذين يعتمدون على ترجمات لبعض المفاهيم، ترجمات لكتاب أجنبية، والسؤال هنا : الا تعتقد ان الكاتب الذي يريد ان يعرف مذهوماً ما حتى لو كان قد درس في دولة أجنبية، فمن المفترض ان يعتمد بهذا التعريف على فهمه له وليس على الترجمة الحرافية.

ثالثاً : اتفق مع زميلي هاشم حول الجهد الفردي والجهد المشترك في التحقيقات الصحفية او الاستقصاء الصحفى لأنه حسبما قال الدكتور نبيل انه يعتبر موضوع الزميل راكان تحقيقاً لأنه جهد فردي وليس جهد فريق، هذا اذا ما اعتبر من التحقيقات الصحفية. ليس من الضروري ان يكون التحقيق او الاستقصاء الصحفى جهداً لمجموعة، إنما من الممكن ان يكون جهداً فردياً.

مجموعات العمل :

وأوضح الدكتور نبيل الشريف ان المشاركيين سينقسمون في الجلسة الختامية الى ثلاثة مجموعات، كل مجموعة تعمل مع استاذ، او لا ریما لاقتراح نماذج انتراضية، بشرط ان تكون فكرة حقيقة، وكيف يمكن معالجة هذه القصة وكيف يمكن استكمال عناصرها ؟، وهل تصلح لقصة تحر اخباري ام لا ؟

وسistem تقسيم المشاركيين الى ثلاثة مجموعات عمل حيث ستعمل المجموعة الاولى مع الاستاذ صلاح الدين حافظ وهم رمضان الرواشدة، هاشم الخالدي، مرزوق علي، فاء العقادية ووليد حسني،اما المجموعة الثانية فستكون مع الاستاذ محمد المحاسب، وهم متير الطيراوي ومأمون الروسان وعبد الرحمن الخطيب وريما المعاياطة وأيمان رمانة،اما المجموعة الثالثة فستكون مع الدكتور نبيل حداد والزملاء المشاركون في هذه المجموعة هم حمدان الحاج وراشد العايد وراكان السعاعيدة ورنا الحسيني.



وأوضح ان الجلسة الختامية ستنضم من مراجعه العلومات التي تم تقديمها والاجابة عن الاستفسارات التي طرحت في بداية الورشة. ومن ثم توزيع نموذج تقييم على جميع المشاركين لاظهار جوانب الضعف والقوة في الورشة لاستفادة منها واقتراح افكار يمكن معالجتها في المستقبل، ثم توزيع الشهادات على جميع المشاركين ثم كلمة ختامية.

تقارير مجموعات العمل :

وبعد ان أنهت المجموعات الثلاث عملها، اعطيت كل مجموعة خمس دقائق ليقوم كل فريق بتقديم تقرير عما تم بحثه في كل مجموعة، على ان يجري بعد ذلك تقييم للتوقعات التي طرحت في بداية الدورة و بما اذا كانت هذه التوقعات قد تحققت او اقترب المشاركون منها، وما الاشياء التي لم يتم تنفيذها او الحديث عنها.

كما طلب من المشاركين تبليغ نموذج معد لتقييم الدورة، وذلك لامكانية الافادة من اية ملاحظات لدورات قادمة قد تعدد حول هذا المحور او محاور اخرى.

ثم قام الاستاذ محمد المحاسب بتقديم تقرير مجموعته. وقال السيد المحاسب ان مجموعته ناقشت نموذجين من نماذج التحقيقات الصحفية. وقد كان النموذج الاول محلياً والثاني خارجياً. وقد تمت مناقشة هذين النموذجين بكل دقة وتفصيل واستطاعت المجموعة في ختام المناقشة ان تخرج ب نقاط الضعف و نقاط القوة الموجودة في كل تحقيق، وقارنت نقاط الضعف و نقاط القوة بما تم خلال اليومين من ابحاث واوراق عمل حول مفهوم التحقيق بشكل عام والتحقيق الاستقصائي بشكل خاص.

وبعد ان تمت مناقشة هذين التحقيقات المثالين المعدين سلفاً والماخوذين من الصحافة المحلية والاجنبية، تم تطوير فكري تحقيقي من قبل المشاركين. الفكرة الاولى كانت حول قرية سياحية علاجية ينوي اقامتها في منطقة البحر الميت، وكيف يمكن ان نطور هذا الخبر الى فكرة تحقيق، وما المحاور التي يمكن معالجتها في هذا التحقيق. وبالفعل تم ذلك، وتم ادراج المحاور والمصادر لكل محور. وبعد ذلك انتقلنا الى فكرة ل لتحقيق استقصائي بتحدث الخبر الذي استمدت منه هذه الفكرة عن سرقة آثار اردنية تعود الى حضور مختلف من التاريخ الاردني، وتم القاء الضوء عليها في منطقة جرش. وتقدير هذه السرقة او الكنز الاثري المسروقة بحوالى نصف مليون دينار اردني، طبعاً الى جانب قيمتها المعنوية.

وكان السؤال : كيف يمكن تطوير هذا الخبر المنشور بالصحف، وكيف يمكن التقاطه او التقاط الفكرة منه وتطوير هذه الفكرة ووضع المحاور والزوايا التي يمكن معالجتها والجهات المضولة للتتحدث بها، وقد ابدى الاخوة المشاركون كل ارياحية وكل نشاط ملموس.

ثم تحدث الدكتور نبيل حداد عن عمل مجموعته فقال : لقد بدأنا لقاءنا بقضية افتراضية. والقضية الاساسية كانت في المثال موضع التناول هي كيف نصل الى الدليل القاطع فيما يتعلق بواقع معينة من محض الخيال وليس لها اي جذر في الواقع. لقد افترضنا ان مجموعة من التجار جمعوا فيما بينهم مبلغاً معيناً لرشوة احد المسؤولين للقيام بعمل ما، طبعاً لا اريد ان اخوض في الموضوع بالتفصيل



حتى لا أسيء لأية جهة في الدولة. فكيف للصحفي الذي تناهى لعلمه بصورة أو بالآخرى هذه الواقعه، كيف عليه ان يأتى بالدليل الذي يقيم عليه موضوعه؟ واقتراح الاخوان الاربعة، كل واحد منهم كان يقترح سيناريو معيناً، وكانت هذه السيناريوهات فعلاً منطقية، سمتها العامة انها منطقية.

ثم بعد ذلك تناولنا ثلاثة نماذج او على وجه الدقة نموذجين ونصفاً لأن الوقت كان قد ادركنا. النموذج الاول حول قضية مياه الديسي التي كانت قد نشرت عنها تحقيقاً استقصائياً، الغريب انه بقلم مهندس، ولكنه اتضاع لنا بعد ان قرأنا هذا التحقيق ان وراء هذا التحقيق قلماً صحفياً مستعرساً، ولا يمكن ان يكون قد كتب هذا التحقيق خبير لأنه يحتوي على الشروط الثلاثة، واحتوى ايضاً على المعالجة الحقيقية.

ثم بعد ذلك انتقلنا الى موضوع آخر يمكن ان يعطينا اطرافاً من الخيوط لعشرات التحقيقات عن صور من هدر المال العام. وتبين لنا ان الفساد قد يقع بحسن نية وقد يقع بسوء نية، وان هدر المال العام سواء تم بحسن نية او سوء نية فإنه نوع من انواع الفساد بصرف النظر عن النوايا، وسقنا امثلة عديدة، والاخوان كان في جعبتهم الكثير من الامثلة التي تووضح ذلك. المهم ان هذه، ودعوني اسمه مقالاً، لأن اقرب ما يكون الى المقال العامودي بتوفيق معين محمد كان من الممكن ان يعطينا عشرات الافكار، وان يمسكنا عشرات الخيوط التي يمكن ان ننطلق منها لاجراء تحقيقات او تقارير استقصائية.

ثم بعد ذلك بدأنا بقراءة تقرير استقصائي عن ممارسة احد مديرى المستشفيات وهو تحقيق من جريدة الاهالي المصرية بذلك فيه جهد صحفي واضح.

ثم تحدث الاستاذ صلاح الدين حافظ عن عمل مجموعته، فقال : لقد ناقشنا موضوعاً أساسياً نجري حوله هذا التحقيق الاستقصائي. وقد حددنا الموضوع والمحاور الأساسية فيه والشروط الواجب توافرها والمصادر المتعددة التي يجب ان نسأل فيها، وقد حددنا المحاور الرئيسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بشكلها العام.

الموضوع حول سد الكرامة، وسد الكرامة معرض للاتهام قبل ان يبدأ لانه مقام على ارض زلزالية. وسيتحدث السيد رمضان رواشدة عن هذا الموضوع.

وقال السيد رمضان رواشدة ان المجموعة طرحت فكرة تحقيق استقصائي عن مشروع سد الكرامة. ولنفترض ان هذا السد طرح للعطاء، وتم علم الصحفي ان هناك خطورة من اقامة هذا السد . فاقتربنا المحاور التالية لعمل التحقيق الاستقصائي . قلنا ان هناك شرطاً يجب ان ينطبق على هذا الوضع : على وزارة المياه ان تتتأكد من عطاء السد وآية وثائق تتعلق بذلك، ولا بد من استشارة خبير في السدود وسؤاله عن هذه المسألة وخبير في التربية والمياه، ولا بد من الذهاب الى شخص متخصص في التقارير الزلزالية.

واستطاع الصحفي ان يحصل على تقرير لخبير اجنبي ينصع بعدم اقامته مثل هذا السد. وتم الاتصال مع رئيس لجنة المياه والطاقة في مجلس النواب ومع نقابة المهندسين لتبدي رأيها. وتناولنا أيضاً رأيين عند الخبراء فيما يتعلق بالبعد السياسي والأمني لهذا السد، كونه مقاماً قريباً من اسرائيل، ما علاقة اسرائيل باقامة مثل هذا السد؟ هل هو من مصلحتها، ام هل هو من غير مصلحة

اسرائيل ؟ و كان هناك رأيان، رأي الحكومة يقول ان ذلك ليس في مصلحة اسرائيل، ورأي المعارضة والخبراء الذي يقول لا، ان مصلحة اسرائيل تكمن في اقامة سد الكراوة حتى تتفاوت فكرة اقامة سد الوحدة، مثل ما قال لنا احد الخبراء الذين التقينا بهم، اذ قال ان سد الوحدة هذا يخدم الاردن وسوريا ولا يخدم اسرائيل.

ثم قلنا انه لا بد ان نعرف اسم الشركة التي اوصلت باقامته مع ان هناك خبراء او حسوا بعدم اقامته وتم البحث عن اسم الشركة ومعرفة تاريخها وسجلها في العلاقات مع الاردن وبعض المسؤولين. وسألنا هل هناك شبهة مصلحية وفساد بمعنى هل هناك مزارع قربية يخدمها السد ؟ وبعد كتابة كلفة السد وكم بقي من الزمن بدون اصلاحات وبدون ما يرفع الطمم فيه، وكذلك كل الجوانب المتعلقة باقامته. وبعد كتابة الموضوع وضعنا عنواناً لهذا التحقيق الاستقصائي وقلنا فيه : «الخبراء يؤكدون والحكومة تنفي كعنوان مفتاح» سد الكراوة معرض للانهيار لأنه مقام على فالق زلزالي».

التوقعات :

ثم انتقل المشاركون الى الجزء الثاني من الجلسة والمتصل بمراجعة التوقعات بحيث يراجع كل مشارك نفسه ويسأل ما الذي استفاده من هذه الدورة، وهم النشاط الذي يعتبره المشاركون اهم نشاط في هذه الدورة .

وتحدثت الآنسة وفاء العقابية قائلاً: موضوع الورشة الاساسي هو التحري الصحفي، ومن خلال الورشة تعرفنا على الاسس التي يجب ان تتبعها والعناصر التي يجب ان تكون متوفرة في الاستقصاء الصحفي، حسب ما سمعناه لاحقاً، وكل هذه الامور فتحت آفاقاً كبيرة لدينا. والآن، بعد ان يقرأ المشاركون اي موضوع، فلن يمروا عليه من الكرام، ولكنهم سيبحثون عن نقطة معينة يستطيعون ان ينطلقوا منها لموضوع آخر. لقد كانت الندوة مفيدة جداً ونشكر القائمين عليها والذين فكروا في هذا الموضوع.

ثم تحدث بعد ذلك السيد رمضان رواشدة قائلاً : لقد طرحت عدة افكار في هذه الدورة التدريبية، بعضها قد يساعد في عملية التقصي الصحفي، وبعضها لا يساعد على عملية التقصي الصحفي، وخصوصاً مسألة الافشاء عن مصدر الصحفي. وقد فهمت من خلال القوانين والتشريعات انه اذا حصل الصحفي نفسه، اي انه يكون قد سجل اقوال الاشخاص الذين قابلهم وان يكون لديه نصوص لتقدير او مسودات لآية وثيقة يمكنه ان يعرضها امام المحكمة، فإنه ينفي عن نفسه صفة الجريمة. وعلى وجه العموم، اقترح ان يكون هناك نص في التوصيات بان تكون التشريعات اكثر ضماناً لقضية التحري الصحفي بما فيه خدمة وفائدة المجتمع.

وعلق احد المشاركون قائلاً انتي استطيع الان ان اكتب قصة التحري الصحفي وقد اصبحت لدى الصورة واضحة عن هذا الموضوع. ولكن هناك نقطة اود ان اقولها، وهي انتي اتمنى لو تقوم المؤسسات الصحفية في بلدنا بتوفير الامكانيات الازمة للطاقم الصحفي العامل لدى تلك المؤسسات لتوفير الجو الملائم للممارسة الحقيقة للعمل في التحقيقات الصحفية.

وعلق الدكتور نبيل الشريف على ذلك بقوله : لقد اثار اكثراً من زميل مسؤولية المؤسسات الصحفية ومسؤولية رؤساء التحرير. وهذا يبقى شيئاً اساسياً. صحيح اننا نتكلم عن الجو العام، اتنا نتكلم عن

الملكية، نتكلم عن القوانين، لكن بالفعل مسؤلية اي رئيس تحرير او قائم على مؤسسة صحفية هي انه خصم الهاشميين المتواجح، ضمن السقف الموجود ان يفعل ما يستطيع، وان شاء الله تكون من المحاولين ان يفعلوا شيئاً في هذا المجال.

وأضاف الدكتور الشريف قائلاً : ونأمل ان نستطيع التغلب على العوائق التي تقف امام الصحفيين، لانه، كما قلنا، دور المسؤول ان يخبيء، ولا تتوقع منه غير ذلك، ولكن دورنا هو ان نكشف، هناك تناقض في المصلحة، في الدور، وفي التوجة. ونتمنى طبعاً ان يكون المسؤولون اكثر افتتاحاً وشفافية، كما يقولون، لكن هذا لا ينفي دورنا نحن في محاولة الاستقصاء المستمر.

ثم تحدث أحد المشاركين عن توقعاته من ورشة العمل هذه، فقال : **الحقيقة انه كان هناك مساس مباشر بروحية الورشة وسبب اقامتها، واعتقد ان مجمل ما كنا قد توقعناه قد لم يستطع بطرق مباشرة ومررتنا عليه ايضاً بطريقة مباشرة وبطريقة موضوعية ايضاً. وقد لمست ايضاً ان هناك اتفاقاً كبيراً حول تحديد اشكالية النص، او اشكالية المصطلح، والتحري. وتم توسيع صورة المصطلح ايضاً بطريقة علمية وواضحة. ولست ايضاً ان مشكلة الحرية والديمقراطية وتلآخرنا عن مواكبة العصر والكم الهائل والشורה المعلوماتية التي يمر فيها العالم المتحضر تقف عائقاً كبيراً في وجه تطورنا الصحفي وفي انتلاق ثورتنا الصحفية وتجديدها ورودها. بالنسبة لتوقعني، اعتقاد ان الاساليب والطرائق العلمية التي اضيئت في هذه الورشة كانت كثيرة وكافية، واستطيع في المستقبل ايضاً ان اكتب بطريقة افضل، وبالتالي، انا متتأكد تماماً ان تجدیداً ما قد طرأ على ذاكرتي.**

وقال مشارك آخر: مجمل ما سمعت في هذه المذكرة او الورشة جعلتني قادراً على ان اتوصل الى عدة نقاط حول الفرق في الاسلوب الصحفي بين الاسبوعيات واليوميات. طبعاً، في البداية بالنسبة لابواب المعلومات، هناك فرق بين الصحفي الاسبوعي والصحفى اليومى، اقصد ابواب المعلومات الحكومية، فبالنسبة للصحف اليومية فانها تكون مفتوحة، بينما للصحف الاسبوعية او الصحفي الاسبوعي تكون مغلقة. وهناك فرق كبير جداً في اسلوب الكتابة بين الصحف الاسبوعية واليومية.

اننا نعتمد على الاثارة او كتابة المعلومات المخفية، بينما الصحفي اليومي يكون ملتزماً بمعلومات محددة او متنقاة. كما ان هناك فرقاً واضحاً في سقف الحرريات. من الممكن ان نكتب بينما يكون لدينا سقف الحرية مرتفعاً ولا يكون لدينا مانع من ان نشتقد حتى رئيس وزرائنا او الوزير، بينما في اليوميات هذا الكلام غير موجود.

ويوجد فرق بالنسبة لحجم المساحة ايضاً. فمن الممكن ان افتح صفحتين في جريدة في حول تحقيق يكون مثيراً ويؤثر في الرأي العام، بينما في اليوميات الحد الاعلى نصف صفحة، واحياناً اذا جاء اعلان، يمكن ان تلغى نصف الصفحة هذه.

ان التحري الصحفي في الاسبوعيات اكثر تعقيداً من التحري الصحفي في اليوميات، لانه يكون لدينا معلومة قد تكون خطيرة، ونواجه مصاعب كبيرة بالنسبة للناس الذين يحاولون التكتم تجاهنا، ونحاول ان نصل الى اشياء خلف الجدران او فيما وراء الكواليس.

بالنسبة لقانون العقوبات، فهو مسلط على رقبة الصحفي الاسبوعي اكثر من اليومي، لأن كل كلمة نكتبهها، نخشى ان فلاناً من الناس سيرفع ضدنا قضية، او ان الحكومة سترفع قضية ضدنا، وقانون



المطبوعات والنشر يمكن ان يقاضينا، اما في الصحف اليومية ومن شدة التزامهم بالكلمات وانتقادها، فإنهم يكتونون قد ضمنوا انه لن تطبق ضدهم العقوبات، وهذا واضح من حجم القضايا المرفوعة على الصحف الاسبوعية مقارنة باليومية.

بالنسبة للصحفي اليومي، فهو يحتوى بثقة الحكومة اكثر من الصحفي الاسبوعي، واعني بذلك اننا عندما نجلس عند مسؤول ونقول انتنا من (صحيفة اسبوعية) يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بينما الدستور او الرأي يتكلم براحته، واندا خطأ، فإن تلك ليست مشكلة، اذن هناك فرق فعلاً.

هناك ايضاً فرق في التعامل مع المعلومة. من الممكن ان تصليني نفس المعلومة التي تصل الى الصحفي اليومي، وهو يتعامل معها بان يكتبها نصاً، فيقول ان فلاناً قد اعتقل، ويتعامل معها كقصة صحافية عن اسباب اعتقاله، ولكن في الصحافة الاسبوعية، ابني عليها قصة كاملة.

وبالنسبة للاهتمام، فإننا نهتم بشكل خاص بالوثائق والتسجيل، فعندما نجري مقابلة، اذا لم يكن هناك وثائق او تسجيل، فإننا لا ننشر القصة الصحفية، لأننا نخاف ان ترفع علينا قضية، وأهم شيء، عندما يحضر احد الزملاء قضية صحافية، فإنني اسأله : هل يوجد هناك وثائق، هل يوجد تسجيل، لأن المسؤول قد ينفي، هذا عندما اورطه في الموضوع واسحب الكلام منه، ثم ينفي ما قاله، ولذلك فإنني احتاج الى مستمسكات، بينما في الصحف اليومية فإنه يستطيع ان يلغى الموضوع بسهولة.

بالنسبة للصحفي الاسبوعي، نحن نعتمد على المواجهة والاستفزاز والمعلومة المخفية، بينما الصحفي اليومي يعتمد على تغطية النشاطات بشكل اكثر تاكيداً واكثر ثباتاً، ولكن يمكن ان يتجاوز هذا، وذلك لأنه يوجد قاسم مشترك بيننا وبين اليوميات في التحقيقات الاجتماعية، فإذا كان الموضوع عن الفقر او البطالة، فهذه ليست مشكلة، فإنني سأنشره، وقد اعطي نصف صفحة للتغطية قصة عائلة فقيرة، أي ان هناك قاسماً مشتركاً بالنسبة للقضايا الاجتماعية، بينما في القضايا المحلية والنيابية والسياسية، فهناك فرق كبير.

ثم تحدث السيد رائد العايد قائلاً : الفرق بين التحري الصحي والاثارة حسب ما استخلصته من الجلسات انه ما دامت القصة تفي بشروط التحري الصحفي ويكون الهدف منها خدمة الرأي العام والاثارة الرأي العام للمطالبة بحقوقهم، في اعتقادي ان الاثارة هنا ايجابية . هناك اثارة سلبية واثارة ايجابية . قد يكون هذا محيطلاً جديداً . فهناك اثارة ايجابية لمصلحة الوطن والمواطن، وسأحاول ان اربطها بمسألة العوائق الاجتماعية، التي هي الفرع الثاني من تساولي، واعني بذلك ان المجتمع في النهاية سيحكم على هذه القصة . هناك عوائق اجتماعية من منطلق أن قصة التحري هذه تؤدي شخصاً معيناً ذا نفوذ او انه وجه عشاري . هذه واحدة من أهم العوائق الاجتماعية، ولكن هذه تأتي عن طريق اخلاص الصحفي ومواصلة أدء مهمته في ظل اطار التحري الصحفي، أي ان تكون شروط التحري الصحفي كاملة وان تكون لدى الصحفي الوثائق التي تدين ذلك الشخص . وفي هذه الحالة، واعتقد انتنا ما دمنا مستمرة في الكفاح لتبسيط التحري الصحفي، فإن العوائق الاجتماعية ستختفي . ولكن اذا حدث هناك جمود او تراجع في التحقيقات الصحفية، فاعتقد ان العكس هو الذي سيحدث، وان الجهة المقابلة التي هي العوائق الاجتماعية ستزيد، اذن العلاقة طردية . اذا زاد العناد الصحفي في اتجاه (Investigative Reporting) فإننا سنخفف من هذه العوائق الاجتماعية.

واثنى الدكتور نبيل الشريف على هذا الرأي مؤكداً دور الصحفي في النضال المستمر من أجل

توسيع هامش الحرية، أما الآثار بهدف الآثار، فاعتقد إننا كلنا متلقون أنها عديمة الجدوى ومرفوضة وخارج عن الاسس المهنية. ولكن، فإن اختيار عنوان شيق، أو عنوان مثير ولكنه حقيقي ومستند إلى معلومة حقيقة، فلا ضرر في ذلك. وبكم الشوف أنه في بعض الحالات قد انشر مانشيتاً فقط أو معلومة مضللة أو معلومة غير حقيقة، وهذا كلّه يعتبر خروجاً عن السقواعد المهنية المتبعة. أما الآثار بهدف جذب القارئ لقراءة معلومة حقيقة ومعلومة صحيحة، فإنني اعتقد أنه لا ضرر منها وإنما اتحدث هنا عن عنصر التشويف الذي يستند إلى شيء حقيقي داخل القصة الاخبارية.

وقال السيد رakan السعادي: هناك نقطتان أحب أن اتحدث عنهما. النقطة الأولى أثارها الاستاذ رمضان، لا يوجد جهل في الصحف الاسبوعية، بالعكس، كل صحفي في الصحف الاسبوعية يعرف قانون المطبوعات والنشر، ويعرف أن كل مادة يكتبها فيها قبلة، وبسبب كثرة القضايا التي رفعت أصبح هناك ادراك لخطورة الموارد، أنا واثق تماماً انتي لو اردت ان اقرأ كل صفحة من الصحف اليومية، فأستطيع ان اخرج بثلاث او اربع قضايا استطيع ان ارفعها، ولكن يبدو ان هناك قراراً معيناً في الفصل ما بين التعامل القانوني مع الصحف اليومية والصحف الاسبوعية.

والنقطة الثانية التي ذكرها زميلنا هاشم الخالدي وهي أن الاردن قبل الديمقراطية كان يعتمد على نوع واحد من الصحف اليومية، ثم جاءت الصحف الاسبوعية مستقرة ومن عجم المسئولين للتعامل معها بأي صورة، نحن لا نطالب بأن تسير الصحف اليومية مسار الصحف الاسبوعية، يجب أن يكون هناك أكثر من لون للصحافة في البلد، سواء اسبوعية او معارضة.

لقد كان للورشة هدف عام قد تحقق، بالنسبة لي، وأصبح هناك انعاش لما درسته في الاربع سنوات خلال دراستي في الجامعة، بالإضافة الى قضية التحري الصحفي والاستقصاء الصحفي، كان يدور في بالي بعدما تخرجت من الجامعة ما امكانية ان اكتب قصة صحافية على نظام التقسيمي الصحفي، كنت او اواجه مشكلة عدم الالام الواضح وعدم نضوج الفكرة في داخلني حتى اقدر ان انفذها، والآن استطيع القول انتي سأخرج من هذه الندوة لأقوم بمحاولات في هذا الاتجاه، قد تفشل المحاولة الاولى او الثانية او الثالثة، ولكن أنا واثق تماماً انتي من خلال ما تعلمت في هذه الندوة او الورشة، سأستطيع بعد فترة ان اتناول هذا الموضوع بسهولة واتعامل معه بطريقة افضل ومتقدمة جداً عما لو كنت قد بدأت بدون ان اكون في مثل هذه الورشة.

اما الآنسة وفاء العقادية، فقالت: لقد طرحت موضوع العوائق المهنية وقد ضمنت العوائق القانونية والاجتماعية، واعتقد إننا اسهبنا في تناول الموضوع من حيث العوائق القانونية والتشريعات الاجتماعية والعشائرية بالنسبة لنا في الاردن، واتفقنا جميعاً على ان جهاز التحرير يمكن ان يكون احد العوائق المهنية، والموارد المالية واهتمام المؤسسة بالموارد المالية التي تغطي تكاليف انتاج الصحيفة يمكن ان يكون من احد العوائق المهنية، وكذلك الحوافز، وفهم المسؤولين في المؤسسة نفسها للقدرات هذا الصحفي ولا مكانته، وبالتالي، يمكن ان يشجعوه ويرتقو في مستوى او ان يحيطوه ويتدنى مستوى.

اما السيد عبد الرحمن الخطيب، فقد قال : اريد ان اعيد التأكيد على النقطة التي تكلمت عنها في السؤال السابق، وهي انه يجب ان يتسع صدر المؤسسة وتتوفر الامكانات والوقت ايضاً في سبيل الوصول الى قصة تحرر ناجحة ومهنية مثبة بالملة . وما اورد التعقيب عليه هو نقطة جوهرية في كلام الزميل هاشم، وهو ضمن الموضوع . لقد فهمت انه لا فرق تجديداً في قصة التحري الصحفي بين

الصحيفة الأسبوعية واليومية . الزميل خرج بنتيجة مختلفة تماماً، اعتقاداًني فهمت خلال هذه الورشة ان القصة قصة تحرير صحفى سواء نشرت في صحيفة أسبوعية او يومية . ما يختلف هو الامكانيات المتوفرة في هذه المؤسسة او تلك المؤسسة.

وقال الدكتور نبيل الشريفي في هذا الصدد: اعتقاد فعلاً انه لا فرق، لأن عنصر الوقت مطلوب في جميع الاحوال للموضوع نفسه، وكذلك طريقة تغطيته واهتمام الناس به. يبقى سقف الحرية الموجود داخل اي صحيفة، يومية او أسبوعية، او تلفزيون. التلفزيون بالذات له دور مهم في موضوع التقصي الاخباري، ليس عندنا، بل في دول اخرى. الانذاعة ليس لها دور كاف في هذا الموضوع، لأن التلفزيون يريك صوراً ووثائق ومقابلات. الانذاعة فيما اعلم لم تدخل هذا المجال بشكل كبير او بشكل واسع.

الصحافة والاجهزه الاهenne :

اما الآنسه ريماء العايطة، فقد قالت انه يفترض ان تكون قد ركزنا على اصعب وجوه التحريري الصحفى وهو عبارة عن مناكفتنا نحن، اي عملى انا كصحفية مع الاجهزه الاهenne. عادة ما يكون لديهم سرية تامة بالموضوع وأوامر ان لا يخرج اي معلومة، وبالذات للصحف، والصحف الأسبوعية. لم نتكلم في هذا الموضوع، مع انه موضوع مهم جداً ومن أصعب طرق التحرير الصحفى.

واجاب الدكتور نبيل الشريفي عن ذلك قائلاً : لقد تحدثنا بشكل عام وقلنا ان دور وهم اي مسؤول هو كيف يخفي المعلومة عنك، ودورك انت ان تحاول ان تحصل على المعلومة بكل الوسائل المشروعة. ولكن هذا الموضوع قد يحتاج الى ندوة اخرى او الى بحث آخر.

وعلى الاستاذ محمد المحاسب على هذا الموضوع قائلاً : يبدو في قضایا الجرائم ان الجريمة تكون قد اكتشفت كتحصيل حاصل. ان الجريمة التي تحدث عندها، وبصراحة مع رجال الامن الحصول على المعلومة بعد ان يكون المجرم قد وقع في ايدي العدالة، فإن هذه قضية اخرى. لكن اذا كنت انت قادرة على اكتشاف جريمة ما قبل الوصول اليها، وتكونين في الحقيقة عاملأ مساعداً لرجال الامن في الوصول الى المعلومة، فإن هذا هو ما نتحدث عنه.

وتحدث الدكتور نبيل الشريفي عن انطباعاته عن الندوة قائلاً : لو لم اكن مهتماً بالموضوع من الاساس لما شاركت ولما ساهمت في التئام هذه الندوة. ولو لم اكن حريصاً على تغيير هذا الواقع لما اتعبت نفسى فيه ابداً. ان شاء الله اكون مثلكم قد استفدت من هذه الدورة، من هذه الورشة، واتمكن مع زملائي داخل المؤسسة التي اعمل فيها من تغيير الواقع.

اما السيد حمدان الحاج، فقد علق على نتائج الندوة بقوله : اعتقاد ان المهمة التي تصدت لها مؤسسة كونراد اديناور ومركز الافق يجب ان تتصدى لها المؤسسات الوطنية، ليس انتقاداً من حق اديناور والافق، ولكن تقع مسؤولية كبيرة على المؤسسات الوطنية في ان تخاطل بمسؤولياتها تجاه الصحافة والصحفيين، سواء تجاه العاملين فيها او العاملين في الصحف والمؤسسات الأخرى.

وعبر السيد رمضان الرواشدة عن انطباعاته عن هذه الندوة بقوله : فيما يتعلق بالصحف الأسبوعية والصحف اليومية، اريد ان اقول انه عندما اطلعنا على اللوح وسألنا هل استفدت من هذه الدورة، فإن الوحيد الذي اجاب عن هذا السؤال على عكس ما اتفقنا عليه في الندوة هو الاخ هاشم الخالدي. فكل

الامثلة التي ضربها عن العلاقة او الفرق بين الصحف اليومية والاسبوعية لم تتحدث بها هنا في هذه الدورة ولم تتفق عليها. فالصحفي في الصحف اليومية لا يعني انه حكومي او مع الحكومة مئة بالمائة، وليس معناه افتتح يا سمس، اي ان وزير المياه يعطيك كل مشاريعه، لأن النضال في داخل المؤسسات الحكومية من قبلنا نحن الصحفيين اليوميين مساو، ولا اريد ان اقول اكثر حتى نتهم بالمزادرة لزملائنا في الاسبوعيات في هذا المجال.

وانقل المشاركون بعد ذلك الى الجزء الثالث من الجلسة، حيث وزعت عليهم نماذج للتقديم، وطلب منهم عدم كتابة اسمائهم عليها وذلك حتى يأخذ كل مشارك راحته في تعبئة هذا النموذج وفق قناعته.

وقدم احد المشاركون اقتراحاً وهو ان يئخذ بالحسبان اننا كنا نتمنى ان يكون معنا الاساتذة الافضل الذين منعوا من المشاركة في هذه الندوة او حتى الدخول للاردن الطيب. واقتصر على المشاركون صياغة بيان تضامن يرسله المشاركون الى الاساتذة الافضل الذين عادوا من المطار.

وقال الدكتور نبيل الشريفي في هذا الصدد : الف شكر باسمكم للأساتذة كلهم وباسم منظمي الندوة، ونعتبر عن التضامن معهم والتعبير عن الأسف لما حدث لهم. هناك نية من قبل منظمي الدورة ان يوجهوا هذه الرسالة بهذا المعنى لهم، وطالما هذا يعبر عن رأي المجموعة، فإننا نتحدث بقناعة اكبر حول هذا الموضوع.

وقال الاستاذ محمد المحاسب : والى جانب ذلك، هل بالامكان ان يقوم الدكتور نبيل والقائمون والمنظمون لهذه الورشة بمخاطبة الجهات المعنية ايضاً حتى لا تتكرر مثل هذه الحالة مستقبلاً، واعني مخاطبة رسمية هادئة متواضعة بدون اي اثاره حتى نصل بالفعل الى موقف سليم.

واجاب الدكتور نبيل الشريفي عن ذلك قائلاً : من الواضح انه يجب بالفعل ان تثار مثل هذه النقطة، وهي ضمن مسؤوليتنا جميعاً بطريق مختلفة، بالكتابة او التعبير، ان نقول ان منح انسان تأشيرة يجب ان يكون امراً نهائياً حتى لا نعرض هذا الانسان للتسب والقلق، ان يأتي الى البلد ثم يمنع. هناك خلل يجب ان يعالج. ومسؤوليتنا نحن كصحفيين ان نشير الى هذا الخلل الذي لسناء وعانيا منا منه جميعاً وذلك من اجل الاصلاح وتطوير الوضع.

كلمة شكر :

ثم قدم السيد حمدان الحاج الشكر لمنظمي الندوة بالنيابة عن المشاركون قائلاً : بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي، يطيب لنا ان نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى السادة منظمي ورشة عمل التحرري الصحفي، وهم مركز الايقق ممثلًا بالسيدة منال الشرييف وكافة العاملين في المركز الراهن، ومؤسسة كونراد ادينauer ممثلًا بالسيد او لوف، هذه المؤسسة التي تهتم بالتعاون الدولي.

نوجوه بخالص الشكر الى زميلنا العزيز الاستاذ الدكتور نبيل الشريفي، رئيس تحرير جريدة الدستور والى جميع الاساتذة الذين اتحفونا بالمعلومات الفنية والجديدة، ولم يخلوا علينا بعصارة فكرهم وتجربتهم التي نعترض بها ونفخر، ونخص بالشكر استاذنا الكبير، امين عام اتحاد الصحفيين العرب، الاستاذ صلاح الدين حافظ، الذي تجشم عناء السفر، والاستاذ الدكتور نبيل حداد الذي تخرج على يديه زملاء تجاء لنا في المهنة، والاستاذ محمد المحاسب الذي عزز ثقتنا بأنفسنا وبالمستقبل.



ولا يفوتنا في النهاية إلا أن نشكر جميع من ساهموا في إنجاح هذه الورشة، فنجدد الشكر لكم على
أمل اللقاء مستقبلاً.

كلمة ختامية :

وتتحدث الدكتور نبيل الشريف في ختام الندوة قائلاً : في ختام هذه الدورة التدريبية يطيب لي ان أشكركم جميعاً على مساهمتكم وعلى حضوركم و على مشاركتكم، وأأمل بالفعل ان تكون هذه الدورة قد قدمت لنا جميعاً مهارة اضافية او عززت ما لدينا من مهارات في اطار العمل المهني الصحفي.
ونأمل بالطبع ان تتواصل هذه الجهود.

لا يفوتي في الختام إلا ان اوجه الشكر الى زملائنا الغائبين الذين لم يتمكنا من مشاركتنا في هذه الدورة، ونأمل ان تتاح فرص في المستقبل لهم للمشاركة معنا، وللأفاده من جهودهم ومن خبراتهم،
وان لا يتكرر ما حدث تحت اي ظرف.

وأشكر ايضاً الاستاذ صلاح الدين حافظ الذي سعدنا بحضوره معنا وأفسدنا كثيراً من خبرته الطويلة ومعلوماته القيمة في مجال العمل الصحفي. وكل الشكر ايضاً للاستاذ نبيل حداد والاستاذ محمد المحاسب على مساهمتهم الطيبة وجهودهما الكبيرة. وايضاً باسمكم اتوجه بالشكر الى مؤسسة كونراد ادينauer والى مركز الافق الثقافي لرعايتهم هذه الدورة.

طبعاً الجانب الاخير من جلسة اليوم هو تسليم الشهادات للمشاركين. وستقوم السيدتان سارة ومنال بتقديم الشهادات للمشاركين حسب الاسم.

تسليم الشهادات :

وقد تم تسليم الشهادات للصحفيين التاليين اسماؤهم : السيد وليد حسني، السيد رمضان الرواشدة،
السيد حمدان الحاج، السيد مأمون الروسان، السيد رakan السعادي، السيد عبد الرحمن الخطيب،
الأنسة رنا الحسيني، السيد ايمان ومانة، السيد مرزوق على، السيد منير الطيراوي، الأنسة ريماء
المعابطة، السيد هاشم الخالدي، الأنسة وفاء العقادية، والسيد رائد العابد.



نماذج من الصحفة المرية تقارير اسقاطية ناجحة

نقدم فيما يلي بعض النماذج التي اعتمدت فيما يلي شروط التقرير الاستقصائي الناجح وذلك بهدف تسليط الضوء على هذه النماذج باعتبارها تعد تطبيقاً وتجسيداً كما سبق ذكره من مادة نظرية:

١- النموذج الأول :

المصدر: جريدة النهار اللبنانية

تاريخ النشر: ١٩٩٥ / ٨ / ٣

عنوان التقرير: ١٠٠ الف متر مربع من النفايات تهدد صور وبحرها.

وفيما يلي نص التقرير:

١٠٠ الف متر مربع من النفايات تهدد صور وبحرها تخل بالتوازن البيئي وتنشر الامراض والاوبيه بين الاهالي شخصيات من المدينة تتهم الحكومة بالقصیر وتحذر من كارثة

اذا قصدنا مدينة صور للتفرغ، وتوجهنا نحو شاطئها الاجمل، يستقبلنا مكب ضخم للنفايات تفرغ فيه صباح كل يوم عشرات الاطنان من الاوساخ والقاذفات. فهل يمكن لهذه المدينة الساحرة والغارقة في سحر التاريخ والمطلة ابداً على الحلم، ان تتسع رحابها للنفايات؟

من بعيد، الدخان المتبعث من المكب يدل عليه، وبالتأكيد لا يسعنا الا وضع اليد على الانوف، للروائح الكريهة التي تعلو وتتمدد لتفطير سماء صور وضواحيها. من ساعات المساء حتى الشروق، يلف المدينة شريط من «ضباب النفايات»، يشبه ضباب جبل لبنان من حيث كثافته، ويختلف عنه بسمومه وخطاره. فهو يحمل معه شتى انواع الفساد، وفي طياتها الامراض والاوبيه التي تدخل منازل الصوريين، وكذلك محلاتهم دون استثناء.

صور في كارثة من جراء هذا المكب.. هذا ما حملناه من الاهالي في جولتنا على هذه المدينة التي كانت جميلة ونظيفة، فاذا هي اليوم صورة مشوهة لما حفظته ذاكرتنا، ولما قرأتناه في الكتب عن بحرها اللازوردي الساحر.

قصدنا المكب، ولم يكن من داع لسؤال احداً عن موقعه، فالراشحة الكريهة تدلنا عليه، وهو يمتد على مسافة ١٠٠ دونم، موزعة على ٢ أماكن متلاصقة، اما الوصول اليه فيتيم عبر طريق طولها كيلومتر واحد.

نفاياته لا تقتصر على مدينة صور التي يفوق عدد سكانها ٨٠ الف نسمة، بل يستقبل في رحابه، طوال ساعات الليل والنهار، نفايات بلدات العباسية وبرج الشمالي وباتولي والحسوش وعن يعال، وغيرها من قرى القضاء، فضلاً عن النفايات التي تنقلها سيارات «الأونروا» من مخيمات الرشيدية والبص وبرج الشمالي.

نصيحة... و «جيوش»

نصيحة للمحاصب بمرض الربو او الحساسية ان لا يخاطر بالاقتراب من المكب الذي يقع في منطقة «الشواكير» بالقرب من مخيم الرشيدية جنوب صور وهو يبعد نحو كيلومتر واحد عن اقرب بناية في المدينة، والمواطن الذي يصرئ ويدخله، ستكون في انتظاره «جيوش» لا تعد ولا تحصى من الكلاب والذباب والجرذان، وحتى الافاعي، فضلاً عن فحصائل البرغش والمحشرات التي تتغذى على بقايا الفواكه والخضار والفضلات المنزلية وجثث الحيوانات النافقة.

ومن الاخطار التي تنتظر ابناء صور، ان القسطل الرئيسي الذي يغطي المدينة من مياه برك رأس العين، قاطعاً مخيم الرشيدية، يمر تحت المكب ويخشى من تفسر التفاسيات على هذا القسطل، ووقوع الكارثة.

على هامش هذا المكب، تعيش من بقايا التفاسيات عشرات العائلات، ولا سيما منها الفلسطينية التي تقطن مخيم الرشيدية.

ومع كل شرور يؤم المكب عشرات الفتى، اكبرهم في الخامسة عشرة، التقينا ببعضًا منهم وهم «ينقبون» منذ الفجر عن زجاجات البلاستيك والش روبات الفازية والروحية والالمنيوم والكرتون، ومنهم من يقتش عن بقايا الخضر والفواكه ليسد بها جوعه، ومن المشاهد التي لا تصدق، فتى في ربيعه الثامن كان يأكل بقايا العنبر وحبات البر تعال المغطاة بطبقة خضراء يحاصرها البرغش والذباب، ولحظة استعدادنا لاستعمال عدسة الكاميرا، خبا وجهه وقال: «ليس حراماً أن تصورونا».

تفاسيات الأغذية

التقينا مجسومة منهم، الاوساخ عنوان ثيابهم واجسادهم، وكان العرق يتسبّب منهم، احدهم قال: «ننتظر السيارات التي تنقل تفاسيات الحوش لأن الأغذية يقطعنون هذه المحلة».

وفي داخل المكب، انشئت سوق للخردة، اصحابها هؤلاء المنقبون الصغار في تلال التفاسيات، تنشط مهماتهم عند وجود الجرافات التي تكشف لهم خبايا ينتظرونها بفارغ الصبر.

١٠ ساعات يومياً

خالد العلي، فلسطيني في العاشرة عشرة، يمضى ما لا يقل عن عشر ساعات كل يوم في المكب الواسع ويحصل على ٢٥ ألف ليرة لبنانية بدل اتعابه، نسأله: لماذا تعمل في هذا المكان؟ فيجيب: «والدي فقير لا يطعمتنا، واذا لم تؤمن له المال يطردنا من المنزل، وهذا ما حصل مع شقيقتي الاكبر الذي التحق بالفدايين في صيدا».

محمد الاحمد (١٢ عاماً): «انا طالب في الصف الثاني المتوسط، اسرتي فقيرة وتعيش من هذه التفاسيات التي باتت تشكل لنا مصدر الرزق الوحيد».

التجارة الرابعة

عماد ولد صغير يعيش في ارجاء المكب، روى لنا حكایة «التجارة» التي يقوم بها، قال والغيار الاسود يغطي وجهه، انه ورفاقه اصبح لهم زبائن من بيروت، ييتسعون منهم الالمنيوم والنحاس وقناني الزجاج، وكل منهم تجار يتعاطون معهم.

قبل شهرين، اخترق طفل في احد أزقة المكب، يدعى عرفات محمود العبد الله الملقب بالنابسي، وحتى الان لم يعثر عليه.

انه مكب للتفاسيات وللأولاد ايضاً
والعمل؟

هل يظل المكب على حاله، وتظل صور وشاطئها وأهلها فريسة هذا الوحش الذي ينشر سموم الموت في البحر والبر والجو؟

رئيس مجلس النواب نبيه بري كان كلف منذ شهر مجموعه من المهندسين والاختصاصيين برئاسة الدكتور عبد المطلب الحسيني (حائز دكتوراه في «الجيوتكنيك» من ايطاليا ومستشار سابق في منظمة العمل الدولية) وضع دراسات لتحسين وضعية الساحل الصوري ومنها معالجة النفايات الموجودة على الساحل الجنوبي في المدينة.

يهدد التوازن البيئي

الدكتور الحسيني أكد أن «المكب في صور يهدد التوازن البيئي في المنطقة، فالنفايات التي تحرق فيه يومياً تؤدي عن طريق تلاعيب الرياح إلى انتشار الغازات السامة في جميع الانحاء، بالإضافة إلى زيادة تلوث المياه الجوفية والبحرية. والدراسات الأولية التي نحن في طور إعدادها، تصب في مكان إنشاء مكب النفايات، وأمرأقبه يكفي لبعض سنوات ويمنع تسرب المياه التي تسيل من النفايات إلى المياه الجوفية. وهذه الطريقة مطبقة في دول عدة، مثل ايطاليا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية». واستدرك معتبراً أن «هذه الطريقة لا تغنى عن المحارق، شرط أن تكون مت荼ية بنوع من المضافي، تربط في المداخن (الالكتروستاتيكية) فتمنع تلوث الهواء عن طريق الدخان المتتصاعد إلى الخارج».

وستكون مساحة المشروع من ١٠٠ إلى ١٢٠ الف متر مربع، شرط أن يحتوي على النفايات المضغوطة. وعلمياً يجب أن يكون بعيداً عن المياه الجوفية، منعاً لحصول أي خطأ فني في المستقبل، ويمكن ضمك النفايات في طبقتين، الواحدة متران ونصف متر. وبعد الانتهاء من الطمر لمدة عشرة أعوام في المكب، يخصص مكانها لحدائق تفرس بشتى أنواع الاشجار والزهور.

معضلة هذا المكب التي تهدد بتفاقج وخيمة وخطيرة على البيئة والاهالي، حملتها «النهار» إلى النائبين محمد فنيش وأحمد عجمي وقائمقام المدينة حسين قبلان ورئيس المؤتمر الشعبي عبد المجيد صالح.

عجمي : مضاعفات صحية وبيئية

النائب أحمد عجمي رفع صوته مراراً، مطالباً وزارات الخدمات بإيجاد حل، وشرحنا لها التلوث البيئي الناتج عن مكب النفايات الذي يضر بشاطئي المدينة ولفتنا إلى أن نقل المكب من مكانه إلى موقع آخر لا يحل الأزمة، لأن من الضروري إيجاد محرقة. والإهمال الذي تعانيه صور هو من جراء غياب وزارات الخدمات لها، وخاصة الداخلية والبيئة، يهدد بمضاعفات صحية وبيئية خطيرة، وكان صحة المواطن لا تعني شيئاً. لذلك يجب الاهتمام جدياً بهذه المسألة في كل لبنان وليس في صور فحسب، والتوقف عن طمر النفايات بهذه الطرق العشوائية، وادعو الهيئات الشعبية والبيئية إلىأخذ دورها في الوقوف في وجه هذه الأزمة.

فنيش : خطة جذرية

النائب محمد فنيش أشار إلى أن مكب النفايات «له انعكاسات خطيرة على المرافق الصحية والبيئية والاقتصادية، باعتبار أن صور من المناطق السياحية المهمة في لبنان.

تاريخياً كانت هذه المدينة مهملاً على صعيد البنية التحتية، ولم يتم استخدامات محرقة للنفايات وسيترك هذا المكب انعكاسات سلبية على السياحة والبيئة والشاطئي البحري».

ودأى أن «هذه المشكلة تحتاج إلى علاج سريع، وهي جزء من مشكلات البيئة في لبنان. لذا نطالب بعلاج فوري لمسألة المكب على أساس وقواعد علمية توفر تصريف النفايات الجامدة من دون الباقي أضرار بالبيئة وبالوضع الصحي للمواطن. وثمة مشاريع طرحتها الحكومة من خلال البرامج



العشريّة، ومنها إنشاء معمل للاسمدة في صور وتحويل التفانيات اسمدة تستخدم في الزراعة. لكن هذه المشاريع لم تأت في سياق خطة شاملة تحدد الأولويات والأهداف ومصادر التمويل وقدرة الاقتصاد اللبناني على تحملها. وبالتالي، الحكومة مطالبة بوضع خطة جذرية لمشكلات البيئة، ومنها مكب النفايات وتصريف مياه الصرف الصحي في صور التي باتت تهدد الشاطئ^٤. وختم فنيش «غياب دور البلديات وتعطيلها، من نتائجه استمرار أزمة النفايات، وهي الجهة المعنية مباشرة بتنمية القرى والمدن».

قبلان

القائمقام قبلان قال: «سابقاً كان أهالي صور يرمون نفاياتهم داخل المدينة، في محلة «الخراب»، وكان الضرر يصيبهم مباشرة، ونظرًا إلى قربه من المنازل، منعنا رمي النفايات في هذا المكان وحولناه حديقة أصبحت اليوم من المتنزهات الجميلة على شاطئ صور البحري. نقوم حالياً بطرم هذه الكميات الكبيرة من النفايات باستئجار جرافات من صور والعباسية وبرج الشمالي. ونعمل ضمن الامكانيات الموجودة التي تداري الأمور بيسير لدينا، علماً أن ثمة مشاريع لعمل نفايات أو محرقة، نأمل أن تبصر النور في أسرع وقت ممكن. لذلك نطالب بمعالجة هذه المشكلة لأن امكانات البلدية لا تسمح لها بتنفيذ هذا المشروع وحل المشكلة التي تواجهها المدينة».

صالح : انتشار الامراض

رئيس المؤتمر الشعبي في صور عبد المجيد صالح اعتبر ان «الطريقة المتبعة في التخلص من النفايات لم تكن تتم في طرق علمية ولا تزال، وقد تسببت بانتشار أمراض الربو والحساسية لدى عدد من كبار المواطنين، وبالطبع لا ننسى ضررها على الأطفال. ونقل المكب من محلة «الخراب» إلى محلة «الشوакير» لم يلغ المشكلة، لذلك اتصلنا مرات عديدة بوزير البيئة السابق سمير مقبل وشرحنا له المأساة التي نعيشها، وحاولنا اللقاء بالوزير السابق للشؤون البلدية والقروية سليمان فرنجية، وللاسف لم يخصص لنا موعداً للاجتماع به بعد أكثر من اتصال».

واضاف: «لا يمر فصل من فصول الصيف الا و المؤتمر الشعبي يرفع الصوت عالياً مع القائمقام قبلان بالاعلان عن الكارثة التي تأتيها من المكب. لذلك نطالب مجدداً وزارات الخدمات ومجلس الانماء والاعمار بحل هذه المشكلة وخصوصاً ان امكانات البلدية في صور معطلة ولا تفي حاجة قرية، في حين ان نصف طاقم العمال فيها لا يعمل بسبب تدخلات بعض السياسيين».

صور قجة التاريخ تستصرخ كل الغيارى واصحاب الضيمائر الحية الالتفات اليها وانقادها من براثن الامراض والنفايات التي تشهده صورتها، التي تتعرض وتتدغدغ ذاكرة كل سائح زارها. «أبيب» ان تبقى هذه المدينة هكذا، فاسرعوا وانقذوها من جبل النفايات الذي لا يليق بها، قبل ان تغير منظمة «الاوونيسكو» رأيها وتحذف صور من لائحة التراث العالمي.

رضوان عقيل



النموذج الثاني :

المصدر : مجلة (روزاليوسف) المصرية

تاریخ النشر : ١٩٩٦ / ١٢ / ٢

عنوان التقرير : أمريكا والجيش المصري

نص التقرير :

أمريكا.. والجيش المصري
ثلث هيئات الجيش الأمريكية.. فماذا لو توقفت المساعدات؟
كل عشرين عاماً في مصر : البحث عن مصدر جديد للتسليح!
أحد العسكريين يسأل : ما هو وضع القوات الأمريكية في سيناء إذا
اختلفنا؟
وعسكري آخر يقترح أن نبيع حق المرور للقوات الأمريكية ونعرض
تخزين الأسلحة... بالإيجار!

محمود المراغي

خطر.. ممنوع الاقتراب!

هكذا تعودنا بالنسبة للموضوعات العسكرية في مصر..
ولكن، لأن مركزاً علمياً - هو جامعة القاهرة - قد خاض في القضية.. ولأن قدرًا من الوثائق
الأمريكية قد توافر حول تلك العلاقة العلنية - السرية، العلاقة العسكرية بين مصر وأمريكا.. لأن
الامر كذلك فلا يأس من الخوض في القضية.

المناسبة : الحديث المتكرر عن احتمال توقف المعونات الأمريكية لمصر، سواء كانت المعونات
الاقتصادية أو العسكرية والأولى (٨١٥ مليون دولار كل عام) شجعت بحثاً، أما الثانية والتي تزيد
عنها بمقابل يزيد على (٥٠٪) فإنها موضوع هذا الحديث.

* * *

هل نعود للوراء حين طلبت مصر من الولايات المتحدة تسليمها في الخمسينيات، وحين قال
واشنطن «لا» ثلاثة مرات.. مرة حتى ينتهي النزاع البريطاني - المصري.. ومرة لأن مصر لم توقع
ميئاتاً للأمن المتبادل.. ومرة ثالثة لأن الطلب جاء عقب اعتداءات إسرائيلية على غزة، وهو ما كانت
تشجعه أمريكا؟

لم تقف عند المستويات حين أصبح العدو واضحاً بسبب اتجاه مصر للقومية العربية، ومعداتها
لإسرائيل، واتجاهها الصناعية الصواريخ والطائرات وبناء مفاعل نووي؛ وهو ما قال عنه أحد
ال العسكريين في ندوة مركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة، انه كان احد اسباب عدوان ١٩٦٧



وحيث لم تكن واشنطن أو إسرائيل راغبة في أن تمتلك مصر سلاحاً مقدماً، أم نقف إلى حرب ٧٣، حيث يروي جنرال آخر أنه قد رأى بعينه دبابات الولايات المتحدة ورقم العداد فيها.. مائتا كيلو متراً لا أكثر.. أي أنها هبطت بالطائرة في سيناء وتم نقلها إلى الجبهة وما زالت آثار الشخص بادية عليها؟

أظن أن المنطقة الحادة ليست في كل ذلك التاريخ، لكن هذه المنطقة تبدأ حين انتقلت واشنطن، أو انتقلت مصر في السبعينيات من خانة الأعداء، إلى خانة الأصدقاء. كان ذلك عند قضم الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل والذي لعبت فيه الولايات المتحدة دوراً نشطاً أعقبه استئثار المعونات الاقتصادية.

ثم كان بشكل أو بآخر عام ٧٨ - ٧٩، بعد زيارة القدس، والدخول في «كامب ديفيد».. حينذاك بدأت العلاقة الساخنة. قرر مصر لتسليح الجيش المصري لمدة خمس سنوات.. ثم معونات لا ترد، وحتى الآن.

الرقم (٢٥) مليار دولار، حصلت عليها مصر كمساعدات عسكرية من عام ٧٩ حتى عام ٩٦. الرقم الكبير فهو يمثل ثلث الاتفاق العسكري المصري على وجه التقرير.. وهو ما يثير السؤال: الحرج: ماذا لو توفرت المعونات العسكرية لمصر؟.. هل تقل قدرة الجيش بمقدار الثالث.. أم بمقدار ٢٪ كما كانت نسبة المساعدات عام ٩٤، حيث كان التمويل الحكومي للاتفاق العسكري ما يعادل (١٨٠٠) مليون دولار... والمساعدات العسكرية (١٢٠٠) مليون؟

والسؤال يزداد إغراء حين نعرف أن كل المساعدات الان، ومنذ عدة سنوات تأتي بلا مقابل، منحاً لا

ترداً

ولكن.. هل هي بالفعل بلا مقابل؟.. وإذا كانت كذلك فهل تزيد قوتنا العسكرية بالفعل؟.. أم أنها لمصرف انتظارنا عن التسليح من مصادر أخرى والحصول على ما يهدد إسرائيل؟ أحجام العون - أو التعاون - العسكري أصبحت معروفة، وتبقى معرفة الأسباب - الاشكال - الاثر.

الوثائق الأمريكية، وقواتينا المساعدات فيها تحدث بصراحة.. بل إن الوثائق المصرية أيضاً تذكر شيئاً من ذلك.

تذكر الوثائق المصرية أنه لا انفصال - في قضية المساعدات - بين السياسة والعون الأمريكي.. ويقول طلب المعونة الذي قدمته مصر لأمريكا منذ عامين (٩٤)!! أن الطلب المصري للمعونات يأتي عبر ثلاثة تطورات: كامب ديفيد، أزمة الخليج، الإصلاح الاقتصادي في مصر... و... في صدر الوثيقة ما يشير لاتجاه الحكومة لتوسيع الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. بطبيعة الحال فإن واشنطن لا تهمها كثيراً حكاية الديمقراطية أو حقوق الإنسان فهي تقوم بتسليح أنظمة لا هم لها إلا القمع والاعتداء على كل حق إنساني..

أمريكا تتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان لكن وثائقها حول المعنونات تقول شيئاً آخر. تقول وثيقة «الأمن والاستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة» والمصدرة عن البيت الأبيض عام ١٩٩٠: «إن لدينا امكانية للوصول إلى المناطق الاستراتيجية باستخدام دول كثيرة، وذلك من خلال الاتصالات بين قواتنا المسلحة والقوات المسلحة لها، ومن ثم نظم الأسلحة التي تم شراؤها هنا حيث يجب على كل دولة تملك معداتها أن تعمل طبقاً لقواتينا والا فسيتم قطع الإمداد والمساعدة الفنية عنها».

في هذا الإطار تقدم واشنطن مساعداتها الامنية (وهذه هي التسمية الرسمية) في إطار قانون المساعدات الخارجية وتنظيم صادرات السلاح وعلى شكل: أسلحة وخدمات عسكرية وفي شكل نظم للتسليح والتدريب ومكافحة الإرهاب.

ويقدم القانون تعريفاً للمساعدات الامنية بأنها «المساعدات التي يتم تقديمها إلى حلفائها وأصدقائهما لرفع قدراتهم الدفاعية والاقتصادية بما يخدم أمن الولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الدول

الحليفة - الصديقة». لذا فانه من واجب الدولة التي تتلقى عوناً ان يقتصر استخدامها للمعدات على «الامن الداخلي والدفاع عن الدولة بالإضافة للاشتراك في الانشطة الامنية الجماعية للأمم المتحدة». وتحدد الوثائق والقوانين الأمريكية عن اهداف المساعدات الامنية : وهي من اجل «تحقيق النفوذ والتأثير الأمريكي».

ومن اجل: اضمان المرور الآمن للسفن والطائرات الأمريكية، والحصول على التسهيلات الازمة للوصول إلى المناطق الحساسة في وقت الحرب والسلم». ومن اجل «الحصول على المواد الاستراتيجية خاصة البترول.. و.. لتنمية الصناعة والتجارة وخلق فرص عمل داخل أمريكا».

ثم.. «لزيادة القدرة العسكرية للدول الصديقة بما يمكنها من ان تقوم بالوكالة عن الولايات المتحدة او بالتعاون معها من تحقيق بعض المهام الاقليمية». هذه هي الاهداف الأمريكية، والتي تأتي عبر التزويد بالسلاح والمعدات والتعليم والتدريب وتخزين الاسلحة والمناورات المشتركة وبرامج خاصة مثل : برنامج حفظ السلام، وبرنامج المعدات الدفاعية الزائدة عن حاجة القوات المسلحة الأمريكية، وهو ما حدث بالنسبة لفواتض السلاح الأمريكي في أوروبا بعد تخفيض قوات الأطلنطي، والذي استفادت منه مصر.

المعونات العسكرية اذن ليست الله..».

وفي حالة مصر، كانت القاهرة اول من ابرم مع اسرائيل اتفاق سلام، وكانت مصر هي المعبر لقوات الأمريكية خصمة اثناء حرب الكويت، وقد وفرت مصر - وما زالت - فرصة التدريب على حرب الصحراء من خلال مناورات النجم الساطع التي تتم بشكل تبادلي مع مناورات اخرى بحرية.. عام للمناورات البرية، وعام للمناورات البحرية.

* * *

ماذا تأخذ مصر؟

هذا هو السؤال، وفي تقدير العسكريين:

- ١ - اننا نوفر مصدر رئيسياً للتسلیح استطاع ان يملأ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي.
 - ٢ - اننا نوفر حالياً ما يوازي ثلث الانفاق العسكري (وهذا هو معدل ١٩٩٦) وان كان المتوسط العام (٢٨٪).
 - ٣ - اننا نزيد قوة الجيش في مواجهة اسرائيل، ونقل عبر نظم التسلیح والحصول على المعدات الثغرة القائمة بين مصر واسرائيل.
 - ٤ - اننا - وعبر العلاقة مع أمريكا - نملك تكنولوجيا اكثر تقدماً سواء في مجال القوات المسلحة، او التصنيع العسكري والابرز فيه صناعة الدبابات - (A1 - M1).
- اذن نحن امام صفقة من طرفين.. كلاهما ياخذه، ولا احد يقدم شيئاً لوجه الله، فهل تتوقف هنا العلاقة؟

في الندوة التي اقامها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة والتي افتتحها د. علي الدين هلال وشرف عليها د. مصطفى كامل السيد اثير السؤال، وكانت الايجابة ان الاحتمال قائم، والاشارات السياسية لذلك داخل الولايات المتحدة اشارات متعددة وهي ما بين التوقف الكامل للمعونات او التخفيف.. سواء في مجال المساعدات العسكرية او الاقتصادية، خاصة وان ترتيب مصر في هذا المجال هو المركز الثاني بعد اسرائيل.. انه موقع متقدم وقريباً.

التوقع قائم، لكن اللواء احمد فخرى يرى ان ذلك غير ممكن قبل عام (٩٨)، فالدورات التي تأخذها مناقشات المعونات بين الادارة الأمريكية والكونجرس دورة طويلة، قوامها (٢٦) خطوة.. حتى يصبح



القرار النهائي).

ويرى العسكريون أن المعونات لم تكن خيراً خالصاً، فقد جعلت مصر تعتمد على مصدر رئيسي واحد هو نفسه الذي يضمن لإسرائيل التفوق.. وهي في مجال الصناعات العسكرية جعلت الدول المصرية قاصرأ على تجميع أجزاء معدات جرى تصنيعها في الولايات المتحدة، والمثال هي الدبابة الأمريكية - المصرية (M1) كما يقول اللواء دكتور ابراهيم عاصم، الذي يرى أن تراخيص التصنيع العسكري في بلدان العالم الثالث تخضع لنوع من تقسيم العمل، وضحت الشركات الكبرى المتفوقة لهذه المعدات.. ب بحيث تتم المحافظة على بقاء الصناعات الاستراتيجية ذات التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الالكترونية في الدول الصناعية الكبرى.. بينما تقام الصناعات الهاامشية في الدول النامية.. و.. لأن حقوق المعرفة الفنية تقدر بـ (٧٠٪) من التكلفة للمعدات الحديثة في المتوسط.. والمواد الخام والتشغيل (١٨٪) واليد العاملة (١٢٪)، لأن الأمر كذلك فهو لا يبيقي لدول العالم الثالث غير الفتايات.

أنه قانون عام في العلاقة بين الكبار والصغار، والتطبيق هنا - كما يقول اللواء عاصم أمام ندوة الجامعية - الدبابة المذكورة والتي لا تعطي فرصة للقدرة الفنية المحلية، ولا تعمل على تأهيل هذه القدرات، لا تستعين بصناعة محلية في شيء «اما ادى لرفع تكلفة الانتاج المعتمد على مستلزمات اجنبية وخيرة امريكيين».

من السلبيات ايضاً ان المساعدات الامريكية قد تحولت الى فرص عمل وتجارة وصناعة لامريكا، ولم يحدث العكس في مصر.. وتشتري منها بما قيمته (٦٠٠ - ٧٠٠) مليون فقط! اذن هناك ايجابيات وسلبيات لتلك العلاقة، ومع ذلك فالكل يطرح: «رماداً لو توقفت المعونات العسكرية لمصر؟».

* * *

يخضع العسكريون احتمالاً أن يتم ذلك في ظل وفاق، ومن واقع ظروف امرיקية عامة تقضي بالحد من المعونات او ايقافها.. او يتم في ظل توتر بين البلدين، وتختلف الآثار في الحالتين.. وان كان القاسم المشترك قائماً.. فالتوقف هو التوقف.

ويرى الدكتور لواء محمد نبيل فؤاد (مدير مركز البحث الاستراتيجي بالقوات المسلحة سابقاً) انه في حالة التوقف او الخفض للمعونات، فإن هناك العديد من الآثار:

١ - اثر على الامن القومي المصري بسبب اضعاف القدرة على تطوير وتنمية القوات المسلحة بنفس المعدلات الحالية، وهو ما يتطلب البحث عن مصادر بديلة للتسلیح، وهو امر ممكن.

٢ - اثر على التوازن بين مصر واسرائيل، والذي يميل حالياً تجاه اسرائيل رغم وجود العون العسكري، وبالتالي ستتسع الهوة.

٣ - صناعة الدبابات يمكن ان يستمر بكفاءته، وان يكون التعامل على اسس تجارية، طالما كان التلاقي اختيارياً بين مصر وامريكا.. اما اذا كان في ظل التوتر فالامر مختلف.

٤ - التدريب يمكن ان يستمر، والمحافظة على كفاءة الاسلحة الامريكية التي حصلنا عليها امر ممكن.

ويطرح اللواء نبيل سؤالاً حول القوات الامريكية العاملة ضمن قوات حفظ السلام في سيناء، وهي قوات متعددة الجنسيات وفقاً للقوانين (المصرية - الاسرائيلية)، ويقول: (هل ستقبل مصر استمرار هذه القوات اذا ترددت العلاقات مع امريكا).

السؤال مطروح، لكنه بلا اجابة.. وهو نفس الشيء عند الحديث عن تغيير نوع التسلیح ومعداته، مما يسلط الضوء على رأيه عقديمن من الزمان.

* * *

الحديث عن بدائل المعونة، او ما بعد المعونة يطرح قضيتيين.. ان يقدم الاقتصاد المصري (٤٠٠) مليون جنيه اضافية للقوات المسلحة كل عام، بل يقدم ثمانيهآلاف مليون جنيه اذا كان الحديث عن المجالين معاً : المجال الاقتصادي، والمجال العسكري.

اما القضية الثانية فهي حكاية تنويع السلاح، ويبدو ان مصر تطرح القضية مرة كل عشرين سنة. في منتصف الخمسينيات اتجهنا للتسلیح الغربي، وها نحن في منتصف التسعينيات نطرح قضية بدائل المعونة الامريكية، وبالتالي بدائل التسلیح الامريكي! من هنا تبرز اهمية الاتجاه شرقاً (الى الصين مثلاً).. والاتجاه شمالاً (الى اوروبا)، نفعل ذلك سياسياً واقتصادياً.. وعلى سبيل الاحتياط من اجل المستقبل، قد نفعله عسكرياً. يؤيد ذلك د. لواء ابراهيم عاصم، ويضع وصایاه العشر في نهاية ورقة عنوانها «توقف المساعدات العسكرية الامريكية لمصر، والبدائل المتاحة».

اقتصاد الانفتاح - كما يسميه - لا بد ان يكون قادرآ على ان يقدم المزيد للجيش، وان يكون الجيش قادرآ على تنويع مصادر تسليحه والبحث عن مصادر جديدة، والاهم: ان يتسعز دور البحث العلمي العسكري، وان تقدم الصناعة الثقيلة قاعدة للصناعات الحربية بما يساعد على تطوير هذه الصناعات، وان يتم تطوير الجيش، فيعتمد على «الكيف» وليس على «الكم». والافكار الى هنا منطقية ومطلوبة.. لكنه يطرح افكاراً خارج المألوف فيقول ما معناه ان الجيش يستطيع ان يلعب دوراً في تدبير موارده:

اوأ: بالاشتراك في مناقصات المشروعات الكبرى، مثلاً يشتراك سلاح المهندسين الامريكي في المناقصات العالمية.. ونستطيع ان نفعل ذلك بان يقوم الجيش ببناء الطرق والسكك الحديدية، وغير ذلك مما يوفر دخلاً للقوات المسلحة.

الامر الثاني: حصر جميع الانشطة والتسهيلات التي يمكن ان تقدمها مصر الولايات المتحدة وعرضها في شكل خدمات مدفوعة الاجر.. سواء كانت تسهيلات برية او جوية او تدريبات مشتركة او تخزين المعدات، وتقديم مبادرات اختبار الاسلحة.

ويرى الضابط الكبير السابق انه لا مانع من تأجير مناطق لتدريب القوات الاجنبية وتحقيق مورد من هذا النشاط!

* *

هل يعني ذلك ان مصر في ظل المعونة العسكرية او بدونها في خطر؟ رئيس الوزراء الاسيسق د. عبد العزيز حجازي يحكى عن تجربته ابان حرب اكتوبر، فيقول: «عندما يوجد هدف قومي كبير فلا اسرائيل ولا امريكا تستطيع ان تفعل شيئاً.. وان مصر تملك قوة كافية غير عادية.. وانه في ظل الازمة بين السادات والسوفييت خضنا حرب ١٩٧٣، وعملت مصانعنا الحربية باقصى طاقتها.. كذلك، وعندما اردنا ان تبني حائط الصواريخ جمعنا مائة مليون جنيه في اربعين يوماً لتمويل العملية، ولم نعجز».

يترجم العسكريون هذه الكلمات فيقولون ان الخصم الرئيسي المحتمل هو اسرائيل، والتوازن معها ضروري، وبمراجعة جداول التوازن للمنطقة نجد تراوحاً في املاك الاسلحة التقليدية والنظم المتطورة.. ففي بعض المجالات تكون اسرائيل هي الاولى.. وفي بعضها تكون مصر، وفي بعض ثالث تكون سوريا.. الا ان التسليح العام يأتي في صالح اسرائيل، تليها مصر.. ولكن في مجال الكفاءة

القتالية اي التنظيم والتدريب والحالة الفنية فان المؤشرات تتساوى بين مصر واسرائيل وسوريا.. بينما تتفوق اسرائيل في وجود قاعدة صناعية عسكرية.

و.. من التقليدي، الى غير التقليدي مثل الاسلحة الكيماوية والبيولوجية، يقول د. محمد نبيل فؤاد: «ان هناك توازنًا نسبياً بين الدول الثلاث في القدرة على تطوير نظم اسلحة فوق تقليدية، وان كان اي منها لم يعلن عن امتلاكه، وعلى العكس من ذلك يأتي امتلاك اسلحة اخرى غير تقليدية، وهي الصواريخ (سكود - فروج - لانس - جيروكو - اريحا)، والاعتقاد ان هناك توازنًا بين الدول الثلاث في هذه الاسلحة.. على عكس ما هو قائم في مجال آخر خطير هو السلاح النووي.

هنا ينتقل العسكريون من الحديث عن «توازن الردع»، وهو ما توفره اسلحة غير تقليدية لا يتم استخدامها في معظم الاحيان مثل السلاح الكيماوي، الى الحديث عن «توازن الرعب»، وهو ما نفتقد له بسبب امتلاك اسرائيل السلاح النووي.

مرة أخرى: هل نحن في خطر؟

الخطر قائمة، وحالة التوازن هي الحالة المثلثى للحفاظ على الامن القومى، ومع ذلك وطبقاً لاربعة من العسكريين اعتنوا منصة كلية الاقتصاد فى الاسبوع الماضى فان الامر لا يبعث على القلق، لأن الاهداف الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية هي اهداف دفاعية، وما نملكون (كما وكيفما) يستطع ان يقوم بالمهمة طبقاً لحسابات استراتيجية دقيقة.

ملخص الرسالة : اطمئنوا.

وملخص قضية المعونات : استعدوا.

ليس في المجال العسكري وحده، ولكن في المجال السياسي او لا.



النموذج الثالث :

المصدر : جريدة الأهرام المصرية
١٩٩٦/١١/٢٢

عنوان التقرير : جاسوس مصرى عمره ٤٧ سنة يقوم بنقل معلومات سرية إلى ضباط الموساد

نص التقرير :

سقوط عميل آخر للمخابرات الإسرائيلية
جاسوس مصرى عمره ٤٧ سنة يقوم بنقل معلومات سرية إلى
ضباط الموساد
استغل هواية الغطس في الانتقال من طابا المصرية إلى طابا الإسرائيلية
بعيداً عن العيون

تقرير : احمد موسى

في شهر أكتوبر الماضي وأصل أحد الأجهزة الأمنية عملياً القبض على عملاء جهاز المخابرات الإسرائيلية والموساد وقد جرت متابعة أحد الجواسيس وهو مصرى وكان يلتقي بضباط الموساد في عدة دول منها تركيا واليونان والمجر، علاوة على لقاءاته برجال الموساد داخل إسرائيل.. ونقل إليهم المعلومات المختلفة، خاصة العسكرية.

وقد استخدم الجاسوس في تنقلاته وسفراته عدة جوازات سفر لأبعد الشبهات عنه، واستغل إجازاته السباحة والغطس في الانتقال من الشاطئ المصري بطابا إلى الشاطئ الآخر، وأكثر المفاجآت التي كشفت عنها اعتراضاته، تردده على السفارتين الإسرائيلية والمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة.

البداية كانت لقاء بين سمير عثمان (٤٧ سنة) مع ضباط المخابرات الإسرائيلية الذين أغدقوا عليه الأموال مقابل تعاونه معهم وتقديمه معلومات عن الموقع الذي عمل به خلال خدمته، واحتياط في تصرفاته من جيرانه وأقاربه، وبعد وفاة والده ووالدته اقام في الشقة مع شقيقته التي كانت تشك وترتباً في تصرفات شقيقها ولم تستطع أن تفاته، وطوال الفترة الماضية راقب أحد الأجهزة الأمنية المتهم وبعد الحصول على إذن من المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا، انتقل أشرف العشماوي وكيل أول النيابة إلى مسكن الجاسوس، حيث القى القبض عليه، ولم يحاول المقاومة وظلت عملية التفتيش عدة ساعات داخل مسكنه لجمع الأوراق والمستندات والأدلة المتعلقة بتخابرها لحساب إسرائيل.

اعترف الجاسوس بالسفر عدة مرات إلى إسرائيل وتقاضي أموال نظير المعلومات العسكرية التي قدمها الموساد، وترددت على المركز الأكاديمي والسفارة الإسرائيلية بالقاهرة والتقي مع عملاء الموساد الذين اقنعواه بالعمل معهم خلال سفره لإسرائيل للبحث هناك عن فرصة عمل مع آلاف المصريين والعرب الذين يعملون في إسرائيل، ويضيف سمير عثمان: سافرت إلى اليونان وتركيا والمجر وقابلت عملاء الموساد في هذه الدول.. وقدمت معلومات عن الموقع الذي خدمت فيه خلال مدة تجنيدى.

وثائق وجوازات سفر

الادلة التي جمعت من داخل شقة الجاسوس بأحدى مناطق القاهرة كانت كافية لاقامة الدليل على عمله لحساب الموساد، فقد تم ضبط ٤ جوازات سفر عليها اختام الدخول والخروج من دول عددة بينها ليبيا، السودان، المجر، تركيا واليونان، وكان يسافر عبر الطرق البرية من مصر الى هذه الدول ومنها الى اسرائيل او اوروبا ليستقي مع عملاء الموساد امعاناً في السرية والحيطة واخضمان عدم كشفه بسهولة، والمثير الذي كشفت عنه المتابعة الامنية، اقامة الجاسوس بفندق هيلتون طلباً وارتدائه بدلة الغطس وانتقاله بواسطتها الى الجانب الآخر، وقدرت المسافة التي يسبحها تحت سطح الماء بنحو ٦٠ متر وكان يخفي جواز سفره داخل بدلة الغطس.

كما ثبت ترددته على الفندق عدة مرات والغوص في المياه والاختفاء لمدة يوم ثم العودة من الجانب، الآخر بنفس الطريقة، وتعد المرة الاولى التي يكتشف فيها جاسوس يتبع هذا الاسلوب والذي يصعب كشفه او رصده من وسط العشرات الذين يغطسون في هذه المنطقة يومياً مما يحدد كفاءة المتابعة ونجاحها.

أسماء عملاء الموساد

اعترف الجاسوس أيضاً بال مقابلات التي اجرتها مع عملاء الموساد ولم يحدد حجم المعلومات التي قدمها اليهم ولكنه ادعى باسماء عملاء الموساد الذين قابلتهم خارج البلاد ودور كل منهم والتكليفات التي طلبت منه لنقلها اليهم واسلوب التعامل فيما بينهم، خلال تفتيش مسكن المتهم عثر على رقم صندوق بريد في اليونان كان يقوم الجاسوس بارسال المعلومات السرية عن طريقه الى الموساد..

وثبتت من فحص جوازات السفر المضبوطة في مسكنه تأثيرها بال المياه من جراء الغوص.
 واستعرض النائب العام المستشار رجاء العربي التحقيقات التي جرت مع الجاسوس، في الوقت الذي أمر فيه المستشار هشام سرايا المحامي العام بحبسه ١٥ يوماً وجدد مدة الحبس الى ٤ يوماً اخرى.

ومن المنتظر ان تحال القضية الى القضاء العسكري للتحقيق فيها ومحاكمة الجاسوس امام احدى دوائرها، ووجهت النيابة للمتهم عدة اتهامات منها التخابر لصالح دولة اجنبية بهدف الاضرار بمركز مصر السياسي والعسكري وتقاضي اموال من الخارج.

النحوذج الرابع :

المصدر : جريدة الوفد المصرية
تاريخ النشر : ١٢/٣/١٩٩٦
عنوان التقرير : عمارات الحكومة من ورق

نص التقرير :

عمارات الحكومية من ورق!

تحقيق: ماجد محمد

تصوير: حسام محمد

بلدوذر وزارة الاسكان يستعد لازالة ١٧٠ عمارة بالقطامية ومدينة نصر
العمارات الكارثة أقيمت على اراضٍ من الطفلة والردم والقمامنة

التقارير الهندسية تكشف تعدد المخالفات في أعمال شركات
القاولات الحكومية

«..نعم العيب فيينا.. وليس في التربة او مواد البناء.. تغير فيينا الانسان وانعدم الضمير.. واصبح الفش علينا.. يخرج لنا لسانه كل يوم.. في الازمة الخواجي بنينا الاهرامات.. واليوم نبني عمارت من ورق.. عمارت هشة، وسيئة السمعة.. فماذا ننتظر؟ وهل نحن في حاجة الى كارثة جديدة على غرار كارثة عماره هليوبوليس؟ هل المطلوب هنا ان نفتح ملفاً كل يوم لضحايا عمارات الموت؟!».

لو لا الامر العسكري الذي اصدره الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء ما انكشف المستور، وظلت لعب العمارت «الباهظة» مستمرة. الجريمة الاكملة.. وواضحة المعامل، ثابتة وظاهرة في الاعمدة والاسقف والخرسانات والحوائط والكائنات والكمارات سواء في القطاومية او مدينة نصر، او ١٥ مايو وغيرها من الاحياء والمدن الجديدة.

«الوفد» كانت هناك.. التقت بالعديد من المسؤولين وبمئات الاسر التي استسلمت للواقع المر، وارتضت في ظل ازمة الاسكان الطاحنة او يجاوروا الحوائط المشروخة والاسقف المتهاوية والاعمدة الصدمة.. هناك في الواقع الجريمة شاهدنا انساناً لا يملكون سوى الصراح والاستغاثة منذ سنوات وحتى لا يتهمنا احد بالتهويل والافراط.

تروي القصة من بدايتها ومن واقع الاوراق والتقارير الرسمية والتي تؤكد ضرورة هدم اكثر من ١٧ عماره حكومية وازالة هذه البقع السوداء من ملف البناء في مصر.

* بداية جولتنا كانت في مدينة القطاومية، وبالتحديد في مشروع انشاء ١٢٩ عمارة والذي يضم ٢٥٤٨ وحدة سكنية، وقد تم اسناد هذا المشروع ومنذ عام ١٩٩٠ لشركاتين الاولى هي شركة المساكن سابقة التجهيز «قطاع عام» وكان تنصيبها من هذه الغنيمة ١١٢ عمارة، اما الشركة الثانية



فهي شركة مصر العليا وكانت تحيطها ١٧ عمارة فقط..

* وكما يقول المهندس ممدوح محمد مدير الموقع بالمشروع:

ان جهاز مدينة القطامية التابع للهيئة القومية للتشييد «قطاع عام» كان مسؤولاً عن الاشراف عند تنفيذ هذا المشروع، وبعد مرور أكثر من ٢ سنوات تقاسمت الشركة الأولى، فتم سحب الاعمال منها واستئامتها إلى ٣ شركات مقاولات جدد من قبيل هيئة التعاونيات وعندما تسلمت الشركات الثلاث الجدد موقع المشروع للبدء في استكماله فوجئت بوجود اخطاء جسيمة تتتمثل معظمها في الاساسات الحاملة، ولذا فقد سارعنا وطلبنا من مركز البحوث والبناء عمل جسات واختبارات للقواعد الخرسانية وأعداد تقارير تفصيلية عن كافة العيوب الموجوبة بتلك العمارات، ويضيف ان الشركات التي قامت بالتنفيذ اعطت عمليات لقاولين من الباطن وهؤلاء قد افسدوا كل شيء، ومن ثم تم ابلاغ النيابة العامة وأن الموضوع الآن برمته يتم التحقيق فيه على أعلى مستوى ويعرفة نيابة الاموال العامة، ويقول: إننا منذ تسلمنا العمل بالموقع منذ ٤ أشهر لا نفعل شيئاً سوى استكشاف الاخطاء وأعداد التقارير ورفعها إلى الجهات المسئولة..

كما ان الشركات التي تسلمت موقع المشروع منذ ٢ سنوات متوقفة هي الأخرى عن العمل لعدم وجود قرار جريء بشأن هذه العمارات المخالفة لكل المقاييس الفنية وال الهندسية سواء بالهدم او انقاذ ما يمكن انقاذه.

عمارات فضيحة

احمد هدهد المهندس المقاول بالمشروع يصف عمارات القطامية بالعمارات الفضيحة ويقول: التقرير الهندسي الذي اعده الدكتور محمد قاسم السمني استاذ ميكانيكا التربية والاساسات بكلية هندسة الازهر تضمن العديد من العيوب الجسيمة بل الفادحة خاصة (٤٥) عمارة من الـ (١٢٩) تتطلب ازالتها وهدمها فوريا.. لعدم مطابقتها لكافة المعايير سواء في الأساسات او الهيكل الخرساني او الحوائط والأسقف وأعمال التشطيبات والصرف الصحي، ويشير الى ان العمارات تم بناؤها على ارض طفليه سريعاً ما تهبط عند تسرب المياه اليها، ويضيف «هدهد»:

التقرير الهندسي أكد ايضاً ان العديد من الأساسات هذه العمارات بدون خرسانة مسلحة والبعض الآخر تم خلطه برمائ الموضع المعاویة نسباً عالياً جداً من الشوائب والأملال والطفلة مما يشكل خطورة واضحة على حديد التسليح وتآكله، كما ان نسب الاسمنت في معظم الصبات الخرسانية غير مطابقة لمعايير البناء فضلاً عن وجود فواصل في القواعد والسماءات لوجود رمال رمال أسفل هذه الأعمدة في مختلف مراحل الصب.

وقال المهندس «هدهد» ان التقرير الهندسي قد اوضح ايضاً عدم مطابقة بلاطات الاسقف للمعايير الفنية ما أدى الى ظهور شروخ عالية، كما تم اكتشاف العديد من الأعمدة الخالية من الكائنات.

ويذكر المهندس «هدهد» مساجأة جديدة مؤكداً العثور على كمرات خشبية بدلاً من الخرسانية وعروق خشبية أخرى داخل الكمرات الحاملة فضلاً عن عدم مطابقة أعمال التشطيب والصرف الصحي للمعايير، مشيراً الى وجود مواسير بلاستيك بدلاً من الرصاص بتوصيات الصرف الصحي.

* وكانت جولتنا الثانية في عمارت اسكان النقابات الهندية بالحي العاشر بمدينة نصر... وهناك كان الأمر مختلفاً.. فالجريمة في الموقع غير مرئية، ونائمة تحت أساسات أكثر من ٤ عمارة سكنية يقطنها أكثر من ٥٠٠ أسرة.

إخلاء هوري

يقول سعيد حسن سيد حسن تاجر ورق واحد مالكي الوحدات السكنية بأسكان النقابات: الهيئة العامة لتعاونيات البناء قامت بتنفيذ مشروع إسكان النقابات في الحي العاشر بمدينة نصر والمشروع اشتمل على ٤٤ عمارة بها ٩٤٣ وحدة سكنية وقد تم تسليم شقق المشروع للمواطنين عام ١٩٩٣. وبعد مرور عام واحد على تسليمنا للوحدات فوجئنا بهبوط العمارات أرقم ٣٦ و٣٧ و٣٨ وجاء مسؤولو الوزارة إنذاك وقاموا بعمل جسات للأساسات.

كما قام مركز بحوث البناء باعداد تقرير حول العيوب و يوماً بعد يوم.. دخلت المشكلة في «التوهان» وكان الوزارة وهيئة التعاونيات تريدان من ان انكفي على الخبر ماجور!!!. وبعد حدوث كارثة عمارة مليوبوليس الأخيرة وصدور الأمر العسكري فوجئنا برئيس هيئة التعاونيات للبناء والإسكان المهندس عصام رشاد يتوجه إلى قسم شرطة مدينة نصر بخطابات تطالب باخلاء ٢١ عمارة بالمشروع وقد تضمنت هذه الخطابات الرسمية ان عمارات المشروع بها العديد من العيوب الفنية وانها اقيمت على مناطق ردم يتراوح سمكها بين ١٦ و ٢٠ مترا. وأن العديد من هذه العمارات بها هبوط في التربة وشروخ بالأعمدة الخرسانية.

* أما محمد السعيد اخصائي اجتماعي فيقول: أمتلك وحدة سكنية في إسكان النقابات وهو المشروع الذي تعرضنا فيه للخداع والغش من قبل المسؤولين، فهيئة التعاونيات هي المسؤولة عما يحدث الآن من مهزلة، ويتساءل كيف تقوم هيئة بإقامة عمارات دون عمل جسات واختبارات للتربة. أما الغريب حقاً فهو أن تنشأ هذه العمارات على أرض ردم ومقابل القمامنة وبالقرب من محاجر الطفل، ويضيف ان البديل الذي أعلنت عنه وزارة الاسكان لن تقبله، فهي تقترح ان ننتقل الى مساكن الطوب الرملي القريبة وهي أسوأ حالاً مما نحن فيه حيث تجاورها مقالب القمامنة ومحاجر مسابك الحديد الزهر. ويضيف إننا على استعداد لتحمل مصاريف الجسات والحقن والاصلاح، وكما ترى فإننا الآن نقوم بعمل جسات على حسابنا الخاص حتى نعرف على أي أرض نعيش.

* ويقول رضا ابراهيم عبد الباقى موظف بالكهرباء: لقد اكتشفنا إننا خدعاً، وأن الحكومة بذلت لنا مساكن من ورق وعمارات قد تسقط على رؤوسنا في أي لحظة. والغريب ان هذه العمارات لم يمض على إنشائها سوى سنوات قليلة، ويتساءل قائلاً: لماذا تركت الحكومة المتساجرين بأرواح الناس يعيشون ولستوات طوال بنا ولماذا لم تفق الا بعد ان تهدمت عمارة مصر الجديدة على رؤوس البشر. إننا نطالب بأن يترك وزير الاسكان مكتبه وب يأتي اليانا ليجد لنا حلاً معقولاً، الذي بالتأكيد ساخطي شقيقي فلن أضحي بعمري وعمر اسرتي ولكن اين البديل؟ لقد تقدمت بمذكرة لتخصيص شقة بديلة، وأخشى أن تكون البديلة أسوأ حالاً من إسكان النقابات.

كارثة ثالثة

* أما عمارات ١٥ مايو فهي الأخرى تتاج الى وقفه، فالعديد من هذه العمارات بها عيوب فنية وهندسية جسيمة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن العمارة رقم ٤ الكائنة بالمجاورة رقم ٢ «حي م» تتذر بكارثة خاصة اذا لم تتحرك حشائط المسؤولين. فتقرير مصلحة خبراء وزارة العدل والصادرة في آذار الماضي وفي الدعوى التي اقامتها سكان العمارة ضد وزير الاسكان ومدير هيئة تعاونيات البناء والاسكان ورئيس مجلس ادارة بنك التعمير والاسكان بصفتهم، يؤكد وجود شروخ فاصلة بين العمارة والعمارة المجاورة لها رقم ٢ وعدم مطابقة الخرسانة المسلحة للمواصفات الفنية واحتواها على نسب ضئيلة شروخ في الواجهة، ويشير التقرير الى وجود شروخ أخرى رأسية بين الأعمدة والكمرات بالإضافة الى شيوع الرطوبة بكافة الموائب، كما تبين سقوط الغطاء الخرساني لأسفل

الوحدة رقم ٧ بالعقار وعدم مطابقة حديد التسليح للمواصفات العامة كما تبين تباعد مسافات حديد التسليح ورسولها الى ٤ سم. وأن التسليح في اتجاه واحد. بالإضافة إلى وجود صدأ وتكلل في الحديد.

وعن أسباب العيب وما قد ينشأ عنها من أضرار أكد التقرير أن السبب يرجع إلى عدم تنفيذ الأعمال الإنسانية طبقاً للمواصفات الفنية، واستلام المشرفين العماره بهذه الحالة السيئة. وأن ظهور الشروخ وسقوط بعض أجزاء الخرسانة مع صدأ الحديد وتكلله والرطوبة في الجو ارتبط بهذه بانهيار العمارة في أي وقت!!

وعن المتسببين في هذه الجريمة الحكومية الثالثة يقول التقرير أن المتسبب هو المهندس المشرف أو لا والملف باستلام الأعمال، كما تقع المسئولية أيضاً على المقاول المنفذ للخرسانة المسلحة والذي كان يعمل على راحته!!.

ومن وسائل الاصلاح والعلاج يرى تقرير مصلحة الخبراء أن ذلك يحتاج من الجهد والوقت والمال الكثير وإن الأرجى هو هدم هذه العمارة وإعادة بنائها على أساس سليم وحافظاً على أرواح ساكنيها.

من المسؤول؟

وأخيراً نقول من المسؤول عن هذا الكم من الجرائم؟ ولماذا استشرت حالات الغش والتسليس وتوفير الحصانات الوهمية للصوص والمنحرفين؟
ولماذا لم يعد أحد يحاسب أحداً.. اعتقاد ويعتقد الكثيرون غيري أن العيب فينا!!.



النموذج الخامس:

عنوان التقرير: مشروع قانون يسمح للموتى بالادلاء بأصواتهم في الانتخابات

تاريخ النشر: ١٩٩٦/١١/٢٣

المصدر: جريدة الاحرار المصرية

نص التقرير:

مشروع قانون يسمح للموتى بالادلاء بأصواتهم في الانتخابات الحكومة تقرر إلغاء الضمانات الانتخابية في القانون للاتفاق حول تقارير محكمة النقض

كتب صالح شلبي:

بدأت الحكومة اعداد تعديلات تشريعية جديدة للاتفاق حول تقارير محكمة النقض ببطلان انتخابات مجلس الشعب الحالي في معظم دوائر الجمهورية والتي ثبت ان الموتى شاركوا فيها بالادلاء بأصواتهم في صناديق الانتخاب.

تستهدف التعديلات تهميش دور محكمة النقض والغاء فاعلية تقاريرها التي وضعت مجلس الشعب في موقف حرج بعد ان قضت ببطلان عضوية اكثر من نصف اعضائه. كشفت مصادر ببرلمانية من الحزب الوطني ان التعديلات الجديدة ستنفذ في اطار المشروع الجديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية حيث تشمل التعديلات الجديدة تكريس ا عمليات التزوير في الانتخابات.

اكدت المصادر ان التعديلات ستجرى في المادتين ٣٦ و٣٤ من قانون مباشرة الحقوق السياسية حيث تقضي هاتان المادتان في القانون الحالي بان يعلن رئيس اللجنة الفرعية خاتما عملية الاقتراع متى حان الوقت المحدد لذلك ويقوم رئيس اللجنة بتسلیم أوراق الانتخابات بعد التوقيع عليها «وختتمها» الى رئيس اللجنة العامة لفرزها في لجنة الفرز فيما تقضي التعديلات الجديدة التي تتوافق الحكومة ادخالها على القانون بتوقيع رئيس اللجنة الرئيسية وأمين اللجنة فقط على أوراق الانتخابات دون شرط توقيع رؤساء اللجان الفرعية وذلك لمنع تقديم الطعون التي تستند في معظمها الى عدم توقيع رؤساء اللجان الفرعية على كلثوف الفرز. كما تقضي التعديلات بعدم ابطال الانتخابات في حالة قيام الموتى بالادلاء بأصواتهم وقيام الشخص بالادلاء بصوته اكثر من مرة طالما ان ذلك لا يؤثر على النتيجة النهائية.

كانت الحكومة قد اثارت موضوع تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية من خلال عدد من نواب «الوطني» في مناقشات اللجان الصناعية واللجنة التشريعية والدستورية خلال الاسابيع الاربعية الماضية تمهدًا لمواجهة المعارضة بمشروع القانون الجديد.

وقد سادت اوساط الاحزاب السياسية والقوى الوطنية حالة من الغضب احتجاجا على المناورات الحكومية لفرض تشريع جديد لحماية التزوير خاصة وان المعارضة سبق لها او طالبت بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ل توفير الضمانات الكافية لنزاهة الانتخابات غير ان الحكومة تتوافق بالتعديلات الجديدة تقليل الضمانات الموجدة في القانون الحالي في حين تعتبرها الاحزاب ضمانات ضعيفة وواهية.

واكد قادة احزاب المعارضة وممثلو القوى الوطنية مخاطر هذا الاجراء الذي تقدم عليه الحكومة خاصة وانه يجيء قبل وقت قصير من اجراء انتخابات المحليات.

وحذر رؤساء الاحزاب من اجراء مثل هذه التعديلات التي تستهدف ضرب الديمقراطية وتجربة التعديلية.

ملحق تصوص أوراق العمل المقدمة لندوة صافحة الإسقاط

أولاً:
التحري الصحفي في مصر
المفاهيم - المحدود - العقبات - التطبيقات

بتكلم: صلاح الدين حافظ

لا نعتقد أن الصحافة المعاصرة، قد تعرضت لازمة أصابتها في الصعيم، صعيم مهمتها ورسالتها ونوعية عملها وأدائها، مثل الأزمة الحالية التي تعاني من آثارها.

ازمة التحول من صحافة الكتابة بمفهومها التقليدي، إلى صحافة التكيف مع ثورة المخترعات التكنولوجية الحديثة، ثورة الكمبيوتر المزدحم بالمعلومات، عبر الطرق السريعة، وفائقة السرعة، يتحكم فيها عقول الكمبيوتر جبارة، أحدث أجيالها، هو ذلك الكمبيوتر الذي أعلنت عن انتاجه إحدى الشركات الأمريكية في شهر أكتوبر ١٩٩٦، القادر على إجراء ثلاثة تريليونات عملية حسابية في الثانية الواحدة، بعد أن كان سابقه قد توقف عند إجراء ٢,٨ تريليونات عملية في الثانية!

منذ التحول التاريخي لصحفتنا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتعني التحول من صحافة الرأي المطلق والمقال الطويل والأسلوب الأدبي، إلى صحافة الخبر والتحري والتحليل الإخباري، أي البحث عن الخبر والتحري عن الحقيقة وتغطية الحدث، لم تشعر صحافتنا هذه بالأزمة التي تشعر بها الآن، أو يشعر بها ويدركها العاملون فيها، والتي تتعكس بالضرورة على الرأي العام القاريء والمتابع..

إنها أزمة لأنها تعكس تناقضًا واضحًا.. فالرأي العام يطلب الحقيقة، ويطالب الصحفة بنشرها وكشفها بحرية، والصحافة تبحث بالضرورة عنها وتعرفها في معظم الأحيان، لكنها قد لا تستطيع أن تنشرها في بعض الأحيان، أو قد تستطيع نشر بعضها في معظم الأحيان..

وبالمقابل فإن انفجار ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، وما وفرته من سرعة وإبهار وتدفق وسيلة وأنسابية هائلة في نقل الأخبار وكفاءة تحريها وسرعة بثها وتناقلها، قد أتاحت مساحات واسعة من حرية البحث والتحري والنشر، لكن الحرية تتطلب مقيدة لأسباب عديدة، نراها واضحة في مصر ذات الصحافة الرائدة في الوطن العربي التي تكاد تكمل القرنين من الزمان، مثلما نراها في دول عربية وغير عربية كثيرة، فالعلن تتشابه والأمراض تتکاثر وتنتقل بحرية موازية(١).

وبين طرق الأزمة، يجري الاختراق المزدوج للصحافة، عبر تسرير المعلومات والتصريح بالأخبار ومدى السماح بالتحري، سواء أكانت الأخبار المعنيةصادقة أم مزيفة، وسواء كانت مصادر الاختراق وطنية محلية أو أجنبية خارجية، وفي الحالتين تتعرض الصحافة لهزة في الثقة وفقدان للمصداقية

أمام الرأي العام وأمام نفسها، لأن الحقيقة ناقصة والتوري عنها قاصر والحرية مقيدة إلى حد كبير.

* * *

الأصل كما نعتقد هي صحافة المعلومات، في عصر ثورة المعلومات، وتدفقها وانسيابها كسلعة استراتيجية في الأسواق العالمية، ففرزت إلى القمة لتصارع أهلها، جنباً إلى جنب مع سلع استراتيجية أخرى، مثل الأسلحة والمواد الغذائية خصوصاً، والتجارة عموماً، وصولاً للمخدرات ذات الألوان والأشكال والتخليقات العديدة... كلها سلع استراتيجية تقف اليوم على قمة حركة الاقتصاد العالمي، ومن يتحكم فيها يتحكم في أحوال العالم السياسية والعسكرية والاقتصادية... .

المعلومات بشكلها الجديد وتدفقها الهائل، تخترق كل هذه الأوضاع وتتدخل في حركة كل هذه السلع، وتصنع القرارات الرئيسية في العالم، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أيضاً... وبفضل ثورة تكنولوجيا الاتصال فائقة التقدم التي شهدتها السنوات العشر من القرن العشرين، تحولت المعلومات من أسرار مكتونة، إلى أخبار مباحة وأحداث مذاعة، تجري عبر شبكات النقل والحفظ والتخزين والبيث المباشر، في ظل سرعة هائلة وفترتها الأقمار الصناعية والهواتف المحمولة والليزر والألياف الضوئية وكذلك الميكروويف... .

ويقدر ما أصبحت هذه المعلومات متاحة ومناسبة، بقدر ما وقعت تحت هيمنة احتكارات دولية كبيرة، تمسك بقيمتها صناعة المعلومات والتكنولوجيا، وتحالف مع احتكارات السلاح والتجارة والمدحّرات وربما الإرهاب أيضاً .

هذا تكمن الاشكالية المعاقة..

وبقدر ما اقتحمت صحفتنا جانبًا من هذا العالم المعلوماتي التكنولوجي الحديث، بقدر ما هي عاجزة حتى الآن على الأقل عن التعامل معه بكفاءة والاستفادة منه بقوة، والنفل عنه بحرية، لأن الحرية مرة أخرى مقيدة، رغم الهوامش الديمقراطيّة الملحوظة، التي انبعثت إلى حد كبير حرية الرأي والتعبير خلال السنوات الأخيرة.. .

أي بدون الكفاءة المهنية والحرية، لن تستطيع صحفتنا تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الثورات العالمية الفائقة، ولن تتمكن بالتالي من تقديم الوجبة المعلوماتية الخبرية المرضية لقارئها، الذي يظل نهماً لتوري الأخبار ومعرفة الواقع ومتابعة الأحداث، فإن لم يجد لها في صحفته على الوجه الذي يرضيه، بحث عنها في مصادر أخرى وصحافة مغایرة، هي أجنبية بالضرورة، تقدمها له عبر إبهار وسرعة ودقة وكفاءة تجذبه، حتى وإن كانت ملونة أو مزيفة، أو ملفومة!

وانظر على سبيل المثال، للشبكة العنكبوتية العملاقة المعروفة باسم «الإنترنت»، التي تتكون من عدة ملايين من الحاسوبات الآلية المرتبطة ببعضها عبر العالم، ومتعددة من أبسط جهاز حاسب، إلى الحاسوبات الآلية فائقة السرعة التي تمتلكها الجامعات والشركات والحكومات، والإنترنت ليست - حتى الآن - ملحوظة مركزيًا أو إداريًا، ولا يوجد شخص أو جهة معينة حددت قواعد وأنماط المادة التي تتضمنها، وكل شخص تقريرًا لديه حاسوب آلي ومجموعة برامج تطبيقية بسيطة، يمكنه أن ينشئ موقعه الخاص الذي يحتوي على المعلومات - آرسالاً واستقبالاً - ولعل هذه السيولة الأقرب إلى الفرضي، تؤدي إلى تباين عظيم في نوعية المادة - المعلومة على الشبكة الدولية(٢).

وفي ظل هذا الوضع فإن صحفتنا وصحفينا لديهم فرصة حديثة وهائلة للحصول على المعلومات والتوري عن الأخبار واستكمالها، ولكن ماذا يفعلون بها، هل يستطيعون نشرها بحرية، أو هل يتعاملون معها بكافأة مهنية اعلامية وسياسية.. .

تلك هي أول القضية في أزمة صحافة التوري.

* * *



الجزء الثاني في الأزمة الملتبسة، يكمن في أننا نعيش ما يسمى العالم المفتوح حيث الحرية مناسبة، والمناخ العالمي يشجع التحولات الديموقراطية ويحض على احترام الإنسان، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير كما وردت في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان (٢)، ومن ثم يسمع – لأسباب عديدة – بتدفق المعلومات وبحرية التحرري وسرعة التغطية للأحداث..

إلا أن شروط ذلك في عالمنا العربي لم تتحقق بالقدر اللازم، حيث التحكم في مصادر المعلومات لا يزال في أيدي الحكومات، وحيث ضوابط التحرري عن الأخبار والحقائق متحكمه أيضاً بشروط حكومية وعقبات سياسية وقانونية وإدارية، فرها قائمة بشكل جزئي في دول الهاشم الديموقراطي المحدود، مثل مصر ولبنان والأردن والمغرب والكويت، ورها قائمة بشكل كلي في دول عربية أخرى عديدة، لا تعرف بالهاشم الديموقراطي رغم محدوديتها

والنتيجة الأولى الواضحة أمامنا أن صحفتنا العربية عموماً تتراوح ما بين صحفة تنشر نصف الحقيقة وتعاني من صعوبة التحرري والأخبار والتغطية المعلوماتية، وصحف لا تنشر إلا البيانات الرسمية بنصوصها وأخطائها المطبعية فضلاً عن السياسية والمعلوماتية!

النتيجة الثانية أيضاً أن قنوات تدفق المعلومات وحرية التحرري الإخباري مسدودة أو شبه مسدودة، في معظم الحالات، وأن التبادل المعلوماتي الإعلامي بين العرب محدود للغاية.

والنتيجة الثالثة أيضاً أن قنوات تدفق المعلومات وحرية التحرري الإخباري مسدودة أو شبه مسدودة، في معظم الحالات، وأن التبادل المعلوماتي الإعلامي بين العرب محدود للغاية.

والنتيجة الثالثة، أن صحفتنا لا تزال تعتمد على نقل المعلومات وجهد التحرري وكفاءة التغطية والمتابعة، على المصادر الأجنبية بحسب تحصل إلى ٠٨٪ مما ينشر عن أحداث العالم، بل عن أحداث العرب أنفسهم؟ مما يعكس النقص الشديد في كفاءة وحرية التعامل مع التدفق المعلوماتي والتحرري الرابع، ويعكس في الوقت نفسه عمق تأثير الاختراق الأجنبي للرأي العام عبر صحفته الناقلة والمتنقلة بسلبية، وليس الباحثة المدققة المتتابعة المتحرية..

* * *

تحت سرعة التغيرات الجارية في عالم المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، وتحت ضغط نهم الرأي العام العربي للتحرري المعلوماتي المتتابعة التطورات، تتباه جهات عديدة، لضرورة الارساع بمواكبة الثورة الجديدة، قبل أن يفترتنا القطار..

وربما تكون التجربة الدائمة للأعلام العربي بالجامعة العربية، واحدة من نبه إلى ذلك عبر دراسة مهمة قدمتها إلى المجتمع مجلس وزراء الإعلام العرب المنعقد في يونيو ١٩٩٦ بالقاهرة..

غير أن المشكلة العملية تكمن في أن الدراسات كثيرة وعميقة، لكن التنفيذ بطيء ومتغير، وخصوصاً إذا ما كان عبر بيروقراطية العمل العربي المشترك للاسف... غير أن من المفيد من الناحية النظرية والعملية أن نعرض في عجلة مثل هذه الدراسة، التي تساعدها على فتح أبواب جديدة نحو عالم المعلومات العالمي، مما قد يساعدنا على فتح الأبواب أمام حرية التعامل والتحرري والتغطية الدقيقة والأمينة للأحداث والأخبار والتطورات، عبر الطريق السريع للإعلام والمعلومات..

تقول الدراسة (٤) أن الطريق السريع للأعلام هو تطور اتصالي جديد في مجال زيادة ربط العالم ببعضه البعض من خلال منظومة متكاملة من الأقمار الصناعية الدولية ذات المدارات الثابتة والمحركة، وشبكات ومحطات الربط الأرضية التي تشعل أجهزة ميكروويف رقمية وأيضاً صوتية ومحطات أرسال مختلفة، وتعتمد هذه التكنولوجيا الجديدة المتقدمة على النظم الأساسية لضغط الإشارة الرقمية.. Digital Signal Compression بحيث يمكن ضغط الرسائل التليفزيونية والإذاعية والصحفية والمعلومات في حيز تردد صغير جداً، ثم ضمها إلى بعضها البعض لإرسالها

في حزمة واحدة من خلال الشبكات الفضائية والأرضية، وتحصل هذه الحزمة الكاملة إلى جهة الاستقبال المحددة، حيث يتم فك شفرتها وفك الضغط بحيث تعود مكونات الحزمة إلى أصلها كرسائل مستقلة.

ويتيح هذا التطور الاتصال الجديد الخدمات التالية:

- ١ - استقبال البرامج التليفزيونية الإذاعية الوطنية وال أجنبية بكفاءة عالية.
- ٢ - إنشاء نظام ارسال اذاعي يتصل بالأقمار الصناعية مباشرة يمكن المستمع الذي يحمل جهاز استقبال اذاعي صغيراً من استقبال البرامج الإذاعية الوطنية والعالمية مباشرة من الأقمار الصناعية، بكفاءة عالية تحصل إلى كفاءة القرص المضغوط C.D Quality.
- ٣ - تيسير الاختيار الإلكتروني من المصحف والمجلات الوملنية والعالمية من خلال استدعاء ما يحتاجه الإنسان عبر الوحدة الطرفية الموجودة لديه.
- ٤ - تيسير الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية والعملية والعلمية والحصول عليها بسهولة ويسر من بنوك المعلومات المختلفة.
- ٥ - التوسع في عملية تبادل المعلومات باستخدام البريد الإلكتروني والفاكسات والاتصال المباشر بمراكز المعلومات المحلية والعالمية.
- ٦ - في مجال التعليم يمكن من خلال هذا النظام الجديد الحصول على المحاضرات والدروس الاليكترونية وتكرار استدعائهما، كلما يلزم الأمر ذلك.
- ٧ - التوسع في امكانية استدعاء الأفراد اينما كانوا، وفي أي مكان في العالم عن طريق استخدام الوحدات الصغيرة المحمولة (Paging System.....).
- ٨ - استخدام وحدات ديكودر بأسعار في متناول الجميع مزودة بامكانية تخزين بيانات ومعلومات خاصة بالأفراد مع ضمان تبادل هذه المعلومات في سرية كاملة، ورغم ما في هذه الخدمة من ايجابيات إلا أن مسألة السرية الكاملة قد تتضمن خطورة على أمن المجتمعات.
- ٩ - تطوير هوائي جديد للسيارات يتعامل مع الأقمار الصناعية مباشرة، ومزود بالمرونة التي تجعله يرتبط بالقمر الصناعي المسؤول والتي تقع السيارة في دائريته ومن خلال هذا الهوائي يمكن تزويد قائد السيارة بالمعلومات المرتبطة بتحديد موقعه والطرق المناسبة لسلوكها والتحذير من العقبات التي قد تعرض الطريق.
- ١٠ - امكانية تزويد جهاز الكمبيوتر الشخصي بهوائي صغير يتيح الاتصال بالأقمار الصناعية مباشرة مما ييسر الحصول على المعلومات من مراكز المعلومات في أي مكان في العالم.
- ١١ - توفير وحدات تليفزيونية صغيرة تمكن المشترك من الاتصال المباشر من أي مكان في العالم عبر الأقمار الصناعية، ودون المرور على نظم المسترالات المحلية.

وفي خصو هذه الامكانيات المتقدمة التي يوفرها الطريق السريع للإعلام:

فإن الإعلام العربي يمكنه الاستفادة من هذا النظام الجديد بتوسيع رقة المشاهدة والاستماع للبرامج الإذاعية والتليفزيونية الحالية بحيث تصل بكفاءة عالية إلى كافة المناطق العربية وخاصة تلك المناطق المحرومة من الاستماع والمشاهدة بسبب قصور النظم الهندسية المستخدمة حالياً والتي تعتمد على الموجات المتوسطة والقصيرة بالنسبة للإذاعة وتحيز الترددات VHF وUHF بالنسبة للتليفزيون.

كذلك باستخدام هذا النظام التكنولوجي الجديد يمكن التوسع في إنشاء الإذاعات والقنوات التليفزيونية مع ضمان درجة عالية من الجودة.

كما يمكن الاستفادة أيضاً من هذا النظام في إنشاء شبكة عربية موحدة للمعلومات تربط بين مراكز المعلومات في الوطن العربي من ناحية وترتبط بـمراكز المعلومات العالمية من ناحية أخرى.

يمكن أيضاً الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي الجديد بامكانية توفير وسائل جديدة للنقل الفوري للرسائل الاذاعية والتليفزيونية من أي مكان في العالم لتجذير أجهزة الاعلام العربي. يمكن كذلك التوسيع في شبكات وكالات الانباء العربية وتزويدها بقنوات تمكنها من تطوير خدماتها من حيث السرعة والفورية ودقة الحصول على المعلومات.

ثانياً: اعداد الوطن العربي للتعامل مع هذا النظام الاتصالى الجديد:

لكي تتحقق الاستفادة من هذا النظام التكنولوجي الجديد فإن أجهزة أعلامنا العربي مطالبة بما يلي:
١ - تحديد المتطلبات الحالية والمستقبلية لكل جهاز بحيث يمكن وضع خطة لاستيعاب كل هذه المتطلبات.

- ٢ - تطوير مراكز المعلومات الموجودة في الأقطار العربية، بحيث يصبح كل مركز منها قاعدة بيانات متكاملة، مع وضع دراسة هندسية لربط هذه المراكز العربية ببعضها البعض الآخر لتكون منها شبكة معلومات عربية يمكن أن ترتبط بعد ذلك بشبكة المعلومات الدولية.
 - ٣ - استكمال شبكات الأقمار الصناعية والميكرويف الرقمي والالياف الضوئية في الوطن العربي والربط فيما بينها من ناحية وبينها وبين العالم الخارجي من ناحية أخرى.
 - ٤ - متابعة النظم الجديدة لضغط الاشارات الرقمية وأختيار ما يتلاءم مع احتياجات الاعلام العربي وظروفه.
 - ٥ - وضع خطة لانشاء صناعات داخل الوطن العربي بحيث تغطي جميع متطلبات الطريق السريع للعلام من أجهزة ومعدات وبرامج، حتى تشجع السوق العربية وتتوفر للمستهلك العربي ما يحتاجه في ظل هذا النظام الجديد بأسعار مناسبة لتفادي احتكار العالم الخارجي لمثل هذه الصناعات.

ثالثاً: توصيات عامة:

في خصوصية الدراسة السابقة، وفي ضوء مقترنات اعداد الوطن العربي للتعامل مع هذا النظام الاتصالى الجديد، نوصى بما يلى:

- ١ - ضرورة استفادة الاعلام العربي من هذا التطور التكنولوجي الجديد في عالم الاتصالات مع ايلاء اهمية قصوى لقيام نظام للربط بين الدول العربية للاستفادة من المنتاج في عالمنا العربي من مراكز المعلومات والمكتبات والصحف وغيرها.

٢ - تحديث وسائل الاعلام العربية المطبوعة والمسنوعة والمرئية للاستفادة من هذا التطور، وتأهيل كوادرها الاعلامية لتصبح قادرة على التعامل مع العصر.

٣ - دراسة المحاذير التي تنتجم عن تطبيق هذا النظام ووسائل مواجهتها خاصة ما يتسم منها بطبع السرية حفاظاً على أمن المجتمع وسلامته.

٤ - مضاعفة الاهتمام بقضية بناء الانسان العربي بما يمكنه من التعامل الوعي مع كل هذه المصادر الجديدة للمعلومات والمواد الاعلامية. وبما يجعله قادراً على المحافظة على هويته مع انفتاحه على العالم.

٥ - التأكيد على أهمية تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذتها الجامعة العربية وأجهزتها المختلفة في هذا المجال، لا هميتها في تهيئة الوطن العربي للتعامل الوعي مع هذه المتغيرات الجديدة.

٦ - تشكيل مجموعات عمل من الدول العربية لدراسة المجالات المختلفة التي تدخل في اطار التقنية الجديدة وهي «المعلومات - الراديو - التليفزيون»^(٥).

卷 楊 楊

ورغم الأهمية التي أولتها تلك الدراسة لسرعة التعامل الكفاء مع الطريق السريع للمعلومات، ورغم ما نبهت إليه ضمناً، من خطورة الاستسلام العربي للأخطرائق الإعلامي المعلوماتي الأجنبي، مقابل التلفي السلفي العاجز والقاصد، إلا أننا نتفاءل كثيراً بسرعة اتخاذ خطوات عملية واضحة في هذا المجال لأسباب تتعلق بطبيعة مفهوم العمل العربي المشترك، وعقباته الروتينية المعروفة، الأمر الذي يحرمنا من التعاون الجماعي في مجال بالغ الأهمية، كمجال المعلومات والتحري الخبري الحديث..

غير أننا حين نعود إلى أرض الواقع لنطبق بعض ما سبق ذكره نظرياً، على حقيقة ما يجري خصوصاً في الصحافة المصرية، التي تتمتع كما هو معلوم بأمكانات مادية وفنية وبشرية كبيرة، وتستند إلى موروث تاريخي عريض وقديم، مما يؤهلها لاقتحام مجال التطورات الحديثة بقوة، نجد أنفسنا أمام مجموعة من المحطات اللافتة للانتباه، على النحو التالي:

المحطة الأولى هي أنه: من الناحية العامة، لم تتحقق الصحافة المصرية طفرة واضحة خلال العشرين عاماً الأخيرة، لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون.. لا من حيث التعددية والتوعية ولا من حيث التوسيع في تعريف الرسالة الإعلامية الصحفية المقدمة للقارئ، وإن كانت قد حققت إنجازات فنية واضحة في استيراد التكنولوجيات الحديثة والتعامل معها..

ففي بلد تعداده يفوق الأستين مليوناً، لا تزال مساحة مقررتها الصحف محدودة، ولا يزال عدد الصحف اليومية ثابتًا أو شبه ثابت و هو سبع صحف، خمس منها قومية هي الأهرام والأخبار والجمهورية والمساء والأهرام المسائي، والأخرين مسائين، وأثنان من صحف المعارضة وهو الوفد والأخبار، والحال ينطبق على الصحف والمجلات الأسبوعية، ويعود السبب إلى عددة عوامل أبرزها، ارتفاع نسبة الأمية التي تصل إلى ٥٢٪ طبقاً للأرقام الرسمية، وبالتالي تراجع عادة القراءة، وإلى ضعف المستوى الاقتصادي الاجتماعي أي القدرة الشرائية، وإلى استمرار تحكم الرسمي في حرية إصدار الصحف للأفراد، وإن كان القانون قد أطلق هذه الحرية كاملة للأحزاب - ١٤ حزباً سياسياً - التي تستطيع إصدار ما تشاء من الصحف^(١) وهي الأحزاب التي عاودت نشاطها منذ استعادة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦، تكونت هيكلها وأصدرت صحفها اليومية والأسبوعية العديدة ومارست حرية النشر والبحث والتحري والتقديم بحرية مسربة، بدرجة هدت عرش الصحف القومية الراسخة، خصوصاً في مجال حرية النشر سواء للأخبار أو للأراء^(٧) الأمر الذي دفع الصحف القومية إلى توسيع هامش حرية النشر فيها حتى لا تخسر قراءها وتفقد مصداقيتها لدى الرأي العام، خصوصاً وأنها لا تزال تسيطر على ٨٠٪ من سوق التوزيع والطباعة والنشر..

المحطة الثانية تقول: رغم التطور التكنولوجي الملحوظ الذي حققته الصحافة المصرية، إلا أن التطور في المجال التحريري، خصوصاً التوسيع في التحرير الاخباري والتغطية الواسعة والعمقة للتتطورات المصرية والعربية والدولية، لم يتم تحقق بدرجات واضحة، بسبب عقبات رئيسية ثلاثة هي:

١ - عقبات قانونية وسياسية وإدارية: وملخصها أنه رغم التطور الديمقراطي النسبي في مصر واستقراره خلال السنوات الأخيرة، ورغم ازدهار هامش حرية الصحافة تبعاً لذلك، إلا أن نظرية الدولة للصحافة ما زالت نظرية السيطرة إلى حد كبير، خصوصاً على الصحافة القومية ذات التأثير والانتشار والقدرات الواسعة، الأمر الذي ينعكس بالضرورة ليس فقط على ممارسة نشر الآراء، بل أيضاً على حرية التغطية والتحري الاخباري، خصوصاً في الأحداث السياسية الرئيسية، حيث تتطلب الصياغة الرسمية الروتينية هي الظاهرة، مقابل حرية صحف المعارضة في التعامل بشكل مختلف وحر..

وفي ظل هذا الوضع تحكمت الأنماط القيادية البيروقراطية التي تربت على هذه العلاقة، في قيادة الصحف القومية وتوجيه العمل فيها، وعيتها دائمًا على التصرّف الرسمي وإبراز أخبار المسؤولين

الكتاب وتجميع صورهم وتصريحاتهم، وفق ترتيب بروتوكولي جامد.

وبقدر ما اتسع الهاشم أمام صفحات المعارضة في حرية نشر الآراء والأخبار والتحري عنها، يقدر ما اكتسبت مصداقية متزايدة على حساب الصحف القومية، حتى لو كان بعض ما تنشره بعض صحف المعارضة، يتدرج تحت باب التشهير بالحكومة والهجوم عليها.

في هذا المجال جاء القانون سبيلاً السمعة المعروفة بقانون ذبح حرية الصحافة ٩٢٤ لسنة ١٩٩٥، بهدف تكميم حرية الصحافة ولجم قدراتها على نشر الأخبار، خصوصاً ما تصوره واضعو القانون، تزييفاً وتزويراً وتشهيراً... ولم يكن اسقاط مثل هذا القانون عملاً سهلاً، لكنه احتاج معركة شرسة خاضها الصحفيون المصريون - بمساندة من القوى الديموقراطية - على مدى نحو عام، حتى تم التخلص منه، واستصدر قانون جديد ٩٦٨ لسنة ١٩٩٦، هو أكثر ديموقراطية، أسقط أو حفظ العقوبات على نشر الأخبار والتحري عنها، وإن ظلت قدرة الدولة على التحكم في مصادر المعلومات والأخبار قوية ونافذة، وبالتالي ظلت قدرة الصحفيين على التحري عن الأخبار والحصول على المعلومات ونشرها ضعيفة ومتراجعة.

فالدولة المركزية، ذات الميراث العائد لألاف السنين، تصرح بما تشاء، وتحجب ما تشاء عن تشاء... ولا معقب على رأيها، لأنها ما زالت تشعر أنها وحدها المسؤولة عن المجتمع وكل ما يجري له وفيه.

٢ - عقبات مهنية: في هذا المناخ نشأت أجيال عديدة من الصحفيين، تمنع بعضهم بقدرات مهنية وفنية عالية وشجاعة واضحة، وأثر بعضهم الآخر السلامة، والرکون إلى تلقي ما يصلهم من معلومات عبر الأجهزة الرسمية وشبكة الرسمية، وبالتالي توفرت قدراتهم عن شجاعة التحري عن هذه المعلومات عبر مصادر أخرى...

لقد أصاب الكسل والتسهل وضعف الطموح المهني العديد من الصحفيين، في مناخ ساعد على ذلك، فقد عدوا عن ممارسة مهمة البحث عن المتابع، يعني البحث أساساً عن الأخبار وتدقيق المعلومات ونشرها والتعليق عليها، مساكنة أو استسلاماً للأمر الواقع المفروض، فإذا بالتقى بالحصول على خبر مميز، والطموح في متابعة التطورات وتفطية الأحداث الساخنة والتدقيق في التحري والتحليل الاخباري، يتراجع إلى حد كبير، ليفسح المجال أمام التعامل التقطعي الروتيني البروتوكولي مع الأخبار والأحداث الرئيسية في معظم الأحيان، وإن ظلت الاستثناءات قائمة، ليس فقط في صحف المعارضة ذات الجرأة الظاهرة، ولكن أيضاً في بعض الصحف القومية خلال بعض المناسبات..

واللافت للنظر أن جهداً كبيراً - رغم كل ذلك - يبذل في تعليم وتأهيل وتدريب الصحفيين من الأجيال الجديدة، خصوصاً على التعامل مع المعلومة والتحري عن الخبر ومتابعة الحدث، بأسلوب علمي مهني، وهو جهد أكاديمي مهني مشترك، تساهم فيه المؤسسات الصحفية جنباً إلى جنب مع الجامعات ومعاهد الأكاديمية ونقابة الصحفيين، خصوصاً إذا علمنا أن تعدد كليات الإعلام وأقسام الصحافة في الجامعات المصرية أصبح ظاهرة ملفتة للنظر، فإلى جانب كلية الإعلام بجامعة القاهرة، هناك أقسام للصحافة والإعلام في جامعات الإسكندرية وسوهاج والزقازيق والمنيا وقنا والمنصورة وعين شمس والأزهر والجامعة الأمريكية، إضافة إلى معهد علوم الإعلام والاتصال بجامعة الأسكندرية، الأمر الذي يعني وفرة بل كثرة تزيد على قدرة استيعاب الصحف بوضعها الراهن، وإن كانت تقدم جيلاً جديداً من الصحفيين المؤهلين على التعامل مع المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، ربما يستطيع قريباً تغيير نمط الصحفيين الذين تعطلت قدراتهم وأحبطت رغباتهم، في التحري الخبري الجريء والعميق.

٣ - عقبات تكنولوجية وفنية: إذ في ظل هيمنة الإعلام الإلكتروني ومنافسة البث التلفزيوني المباشر، والمودم، والملتي ميديا وشبكات الانترنت والسوبر هاي واي، تراجعت الصحف المطبوعة خصوصاً والعاملون فيها، عن سرعة التحري الاخباري وكفاءته، أمام السرعة والابهار والتكنولوجيا التي

تتنمط بها وسائل الاعلام المسموعة والمرئية!

وضاقت وبالتالي، الفرصة أمام الصحافة المطبوعة للانفراد بالخبر الحديث أو التعمق في التحري عنه وتحليله، بعدها انصرفت أعداد كبيرة من المتلقين إلى متابعة التطورات والأحداث، عبر الشاشة الصغيرة أو الميكروفون، وكلهاً أكثر قدرة وأسرع حركة في العمل والتنقل والتغطية والتحري ومتابعة الحديث منذ وقوعه لحظة بلحظة، ونقله من أقصى أركان الكره الأرضية إلى أدنىها في لمح البصر.

والأمر يقتضي أن تبحث صحافتنا عن أساليب جديدة وتبكر أنماط عمل حديثة، لكي تستطيع أن تتفق منافسة للإعلام الإلكتروني، قبل أن تتحقق النبوة، القائلة، إن حضارة الورق قد انتهت وبدأت حضارة الشاشة!

ورغم أن حضارة الشاشة هذه، تقدم للصحافة المكتوبة خدمة جليلة، خصوصاً في تدفق المعلومات وتغطية الأحداث بسرعة هائلة، إلا أن صحافتنا وصحفينا ما زالوا عاجزين إلى حد كبير عن الاستفادة المثلث منها

المحطة الثالثة: تشير بوضوح إلى أنه مع انفجار ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال في العالم، استسهلت صحفنا، النقل الواسع عن المصادر الأجنبية ذات القدرات الأفضل والأكفاء، مقابل التراجع الواضح في الاعتماد على الكوادر الصحفية الوطنية، في التغطية والتحري ال الخبراني ومتابعة الأحداث الرئيسية، سواء العربية أو الدولية.

مقابل ذلك، فإن بعض كبار المسؤولين في الدولة، أصبحوا يفضلون لأسباب غير معينة، الارداء بالأحاديث والتصريح بالأراء وتسريب الأخبار، إلى المراسلين الأجانب لنشرها في صحف أجنبية، أو في صحف عربية تصدر خارج الحدود^(٨).

وقد أدى ذلك - ضمن أسباب أخرى عديدة سبق ذكرها - إلى إحباط الصحفي الوطني وفقدانه للأمل في الانفراد بخبر مميز أو رأي جديد لمسؤول مهم، ونحسب أن هذه قاعدة معكوسة تقتضي اصلاحاً جذرياً، ليس فقط في أسلوب التعامل مع الصحفيين المحليين، ولكن أساساً في النظرة والمفهوم السائد لمهمة الصحافة الوطنية، حتى لا تحكم على الدوام، عقدة الخواجة في كل مسؤول، وحتى لا تترسخ عقدة الإحباط لدى كل صحيبي، فتقعده عن التحرك والتحري المثابر.

وفي الحالتين يصبح الاختراق الاجنبي هو صاحب السيادة والهيمنة!

المحطة الرابعة: وفيها نلاحظ أن الصحافة المصرية عموماً، تركز معظم اهتماماتها الخبرية خصوصاً، على الأحداث المحلية بالدرجة الأولى والערבية بالدرجة الثانية، وفي الحالتين تعتمد على مجهودات صحفتها ومراسلتها في معظم الأحيان، لكنها تراجعت بشكل ملحوظ عن تحري الأحداث وتغطية التطورات الدولية والإقليمية الساخنة، بواسطة صحفتها، واكتفت بالاعتماد على وكالات الأنباء ومصادر المعلومات الأجنبية.

وإذا استثنينا جريدة الأهرام التي نشرت شبكة معقولة من مكاتبها ومراسلتها في عواصم العالم الرئيسية، بحكم ريادتها وامكاناتها الكبيرة وطموحها الواسع، فإن التغطية والتحري ال الخبراني والمعلوماتي، عن الأحداث الخارجية المهمة في الصحف المصرية، يكادان يكونان من مصادر أجنبية فقط..

إنه لأمر ملفت للنظر فعلاً، ومثير للقلق، أن يغيب الصحفي المصري، عن متابعة وتغطية أحداث دولية وصراعات إقليمية ساخنة وخطيرة، ذات علاقة استراتيجية وصلة وثيقة بمصالحتنا الوطنية والقومية، مثل أفغانستان، والصومال، والبوسنة، وجنوب السودان، والقرن الإفريقي، وإيران، وصولاً للصراع الدامي في منطقة البحيرات العظمى، الذي تدور طائفته زائير وبوروندي ورواندا، والذي لمصر مصالح حيوية هناك، على الأقل بحكم الارتباط المائي.

وإذا كانت جريدة الأهرام، قد بعثت بمراسل مقيم لها في جنوب أفريقيا جنوباً وفي كندا شمالاً، فمن

الغريب إلا يكون لها أو لغيرها من الصحف المصرية، مراسلون، في أي من دول صراع البحيرات العظمى، أو القرن الأفريقي، أو حتى السودان، وهو أمر يعكس قصوراً في ترتيب أولويات التحرير الإخباري والتغطية الصحفية المباشرة للأحداث المهمة ذات الصلة أساساً بالأمن الوطني والقومي.

وعلى نفس المنوال، نلاحظ أنه حتى في ظل حرب الخليج الثانية، غزو العراق للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، ثم حرب عاصفة الصحراء ١٩٩١، ورغم كونها بورة اهتماماً المصري والعربي، فإن التغطية الإخبارية الرئيسية للصحف المصرية خصوصاً والعربية عموماً، كانت من مصادر أمريكية وأوروبية، أساساً، رغم قافلة المراسلين الذين ذهبوا إلى جبهات القتال، ووقعوا أسرى الرقابة العسكرية المفروضة يقسوا علينا، المتسامحة بكل مع الآخرين، فإذا بهم لا يعودون في نهاية المطاف، إلا بذكريات يروونها وانطباعات ينشرونها، ربما بعد قوات أوان الحدث الرئيسي ذاته!

المحطة الخامسة والأخيرة؛ وهي تتعلق أساساً بقضية الحرية، والمناخ الديموقратي السائد، ومدى اتساع أو ضيق هامش الساري، فهو وحده الذي يسمح أو لا يسمح بقدرة الصحفي على التحرير الدقيق والمتابعة المستمرة والنشر الصادق والتعبير عن الرأي بأمانه وموضوعية..

والأمر الواضح أن اتساع هامش الديموقراطية نسبياً، وانطلاق حرية الرأي والتعبير في مصر خلال السنوات الأخيرة، قد أدى أو لا إلى تطور رئيسي في اوضاع الصحافة المصرية من حيث تعاملها مع الآراء المختلفة والتحرر الإخباري الواسع، وأدى ثانياً إلى تقوّق صحف المعارضة، ليس فقط في مسجد نقد الدولة والهجوم على سياسات الحكومة، ولكن أيضاً في تجاوز سدود التردد والخوف، مما شجع الصحف القومية على مجاراتها في بعض الأحيان، فإذا بها تمتليء الآن، بما كان محظياً منذ سنوات.

وإذ ثالثاً إلى تشجيع الصحفيين على نشر آرائهم ومطاردة مصادر معلوماتهم والتحرر بتوسيع عن الأخبار والمعلومات في كل اتجاه.

وقد انعكس ذلك بوضوح على المعلومات والأخبار التي تنشرها الأن الصحف القومية والحزبية والمستقلة على السواء، حول موضوعات مهمة لم تكن تجرؤ على التطرق لها من قبل، حين كانت من المتنوعات والمحضرات، مثل فتح ملفات الفساد واستغلال النفوذ والثراء غير المشروع، وهيمنة الحزب الحاكم، ورئيسة الدولة، ودور المؤسسة العسكرية، وحقيقة السلام مع إسرائيل وطبيعة العلاقات المعقّدة مع أمريكا ورفض هيمنتها بسبب استغلال المعونات، وصولاً لطرح ومناقشة قضايا دينية شائكة.

الامر المؤكّد أن الهامش الديموقراطي المحدود، وحرية الرأي والتعبير المتاحة الأن في مصر، قد وفرت للصحافة والصحفيين قدرًا معقولاً من حرية الحركة، سواء في نشر الآراء المتعارضة، أو في التحرر عن الأخبار ومتابعة الأحداث، بدرجة لم تكن قائمة من قبل، وبشكل غير قائم في العديد من الدول الأخرى المحافظة، وإن كنا نؤمن أن مصر جديرة بديمقراطية أعمق، وأن صحفتها مؤهلة لدور أكبر وحرية أشمل، ستاتي غداً بلا شك حتى لا تفقد مصداقيتها أمام التاريخ والشعب^(٩).

* * *

حين نحاول متابعة التحرير والتغطية الإخبارية لعدد من القضايا الرئيسية، التي نشرتها الصحف المصرية في الفترة الأخيرة، سوف نلاحظ أو لا التركيز على قضايا خلافية، وثانياً التنوع الشديد بين ما تنشره الصحف القومية وصحف المعارضة، ثالثاً الاسراف إلى حد الإفراط في الهجوم على الحكومة.

لنقرأ على سبيل المثال نماذج عن قضايا ساخنة وشائكة، مثل السلام والتعاون الاقتصادي مع إسرائيل، والفساد في قضايا الإسكان والمعمار المتهارة، وشبكات التجسس الإسرائيلي على مصر،



والتزوير في قوانين الانتخابات والانفاق العسكري، واحتمالات قطع المعرفة الأمريكية العسكرية عن مصر.. إلى غير ذلك (١٠).
النموذج الأول: قصاصات لتفطية صحفية من الأهرام والعالم اليوم حول كواليس مؤتمر القاهرة الاقتصادي، والبيزنس المصري الإسرائيلي يدخل النفق المظلم.
النموذج الثاني: قصاصات لتفطية صحفية من صحيفتي الوفد والحرار، عن فساد المسؤولين ومسؤوليتهم عن العمارات المنهارة والمعرضة للانهيار.
النموذج الثالث: عن تفطية صحفية لشبكة التجسس الإسرائيلي على مصر، من جريدة الأهرام.
النموذج الرابع: قصة خبرية من جريدة الأحرار عن الفساد السياسي بعنوان مشروع قانون يسمح للموتى بالادلاء بأصواتهم في الانتخابات!
النموذج الخامس: قصاصات من جريدة الوفد عن الصراع النووي بين العرب وإسرائيل، بعنوان هروب ١٠٨٥ عالم ذرة من الدول العربية إلى أمريكا وأوروبا.
النموذج السادس: تفطية خبرية جريئة، من روزاليوسف بعنوان: الدخول في المنوع - أمريكا والجيش المصري.

هوامش البحث

- ١ - صلاح الدين حافظ - أحزان حرية الصحافة - الطبعة الأولى ١٩٩٢.
- ٢ - د. حسن أبو طالب، عرض كتاب الاستراتيجيون والشبكة العنکبوتية تأليف جيمس كيفيث وستيفن ميتز - ١٩٩٦.
- ٣ - المادة ١٩ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.
- ٤ - وثائق الجامعة العربية - مضابط اجتماع وزراء الاعلام العرب الدورة رقم ٣٩ القاهرة في ٢٦-٢٧ يونيو ١٩٩٦.
- ٥ - المصدر السابق.
- ٦ - قانون الأحزاب السياسية.
- ٧ - طبقاً للقانون هناك تسع مؤسسات صحفية قومية هي: الأهرام، الأخبار، دار التحرير، الهلال، المعارف، روزاليوسف، التعاون، الشعب، وكالة أنباء الشرق الأوسط، تمتلكها الدولة ويمارس مجلس الشورى حق الملكية عليها نيابة عن الدولة، وكان قد جرى تأميمها وفقاً لقانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠.
- ٨ - انظر نوعية الأحاديث التي يدللي بها كبار المسؤولين، للصحف الأمريكية والأوروبية، أو لجريدة الحياة التي تصدر من لندن، وكلها تمثل عادة بالأخبار المهمة والتوجهات السياسية الرئيسية.
- ٩ - صلاح الدين حافظ - الصحافة والرأي العام.. عتاب وجواب - مقال بالأهرام ٤/١٢/١٩٩٦.
- ١٠ - نماذج تطبيقية من الصحف المصرية حول صحفة التحرير.



ثانياً: التحري الصحفي في لبنان والعالم

بقلم: راجح الخوري
رئيس تحرير جريدة النهار اللبنانية

يعتبر «التحقيق الصحفي» أو «التحري الصحفي» واحداً من أسمى وظائف السلطة الرابعة وأكثرها أهمية وفائدة وجدوى.

وقياساً بما تنقله وسائل الاعلام الى الجمهور من معلومات واخبار، فإن التحقيق الصحفي هو في الواقع محاولة القاء النظر الى ما وراء المساحة المتأحة او المسموح بها، ولهذا فإنه يحمل او يفترض ان يحمل دائماً مقداراً من الافادة او المعلومات المفيدة التي تسهم في النهاية في توسيع المجتمع.

نحن نعرف تماماً ان وسائل الاعلام تنقل الى الرأي العام كل ما يتعلق بالاخبار والاحاديث والمناسبات، وان وكالات الاخبار المحلية والعالمية والمنتشرة على نطاق واسع - وقد باتت في متناول الأفراد في بيوتهم ويميل عن وسائل الاعلام حتى، عبر الانترنيت - تؤمن أساساً المعلومات والاخبار عينها لكل الوسائل الاعلامية، ومن هنا يبرز دور «التحقيق الصحفي» كمساهمة اضافية ممتعة ومفيدة تقدمها الوسيلة الاعلامية للناس.

في كلام أوضح، ان الوسيلة الاعلامية تنقل لجمهورها عادة الاخبار المعلنة طبعاً او المتفوقة، لكنها في التحقيق الصحفي تذهب الى المساحات الخافية او الممنوعة عن المعرفة عند المجتمع، لتزيد من هذه المعرفة.

ان هذا الامر يكتسب اهمية اعمق وفقاً لمطبيعة الانظمة، فبمقدار ما يفتقر الوضع الى شفافية في سلوكيات المسؤول وتصرفات السلطة بمقدار ما تتعاظم الحاجة الى التحقيق الصحفي، الذي يلقي الضوء دائماً على المساحات التي يحاول المسؤول وتسعي السلطة الى ابقاءها في الظلام.

وكمما في السياسة والشؤون الوطنية العامة، كذلك في مختلف شؤون الحياة الإنسانية المتصلة طبعاً بأمور الاقتصاد والبيئة والطب والفن والثقافة والرياضة حتى في الاخبار الرياضية والاحاديث الثقافية، ثمة مساحات دائماً في حاجة الى اضاءة المحقق او التحري الصحفي.

نحن لا نتحدث هنا عن ميل قطري عند كثير من الانظمة الى ابقاء بعض الامور في العتمة، والعتمة فيolibالىيات والديموقراطيات البرلمانية في المناسبة قد تكون احياناً اوسع منها في الانظمة الأكثر تضييقاً، ولكننا نتحدث في الواقع عن ميل قطري اينما كان الى ابقاء المثالب والاخطر مثلاً في العتمة، او الى ابقاء الحقائق مطوية ربما لأن عدم نشرها يوفر سهولة الامور على المسؤولين عنها. ووظيفة المحقق الصحفي هي الاضاءة على هذه الجوانب.

ان الحقائق ليست سارة دائماً وبعضها على الأغلب ليس ساراً على الاطلاق ولهذا فإن هناك رغبة رسمية دائماً في اخفائها وابقاءها بعيدة عن المعرفة عند الجماهير، ومن هنا فإن التحقيق الصحفي هو الذي يسهم في قلب هذه المعادلة. ان انكباب المحققين على البحث عن الحقائق وكشفها وتقديمها للناس سواء كانت تتعلق بالسياسة او بالاقتصاد او بمختلف شؤون الحياة يسهم الى حد بعيد في تحسين ظروف المجتمع والحياة نفسها.

ولقد بات واضحًا منذ عقدين من الزمن في لبنان مثلاً، ان التحقيق الصحفي من خلال مضمونه المفترض ان يقدم شيئاً إضافياً، من عناصر الحقيقة للناس. فالامور الواضحة والمعلومة قد لا تحتاج الى التحقيق الا إذا كان التقين الرسمي هو الذي يبرك هذه الامور وصنع هذه الواقع المعلومة وهذا يصبح التحقيق في ما وراء المزاعم اكثر الحاجاً وفائدة وأهمية.

اما الامور المجهولة والقضايا المخفية والحقائق التي يتم التعتمد عليها وطمسها فهي الحقول التي يخرج اليها الصحافيون لاصطياد المعرفة اذا صع التعبير.

وكما حصل في العالم حصل في لبنان في الاعوام الماضية فلقد اسهم انتشار وسائل الاتصال والتلقي في اسقاط الجغرافيا الكونية. كان الحديث قبل عشرة اعوام عن ان العالم قرية كونية، لقد بات العالم الآن بعد انتشار الصحفون اللاقطة والانترنت غرفة صغيرة او حتى مجرد مساحة زجاجية مسطحة هي شاشة الكمبيوتر، ولنقل زجاجية سحرية فقط للمحافظة على بقية من المخيلة الانسانية، تستطيع هذه المساحة ان تضع العالم وحقائقه في متناول الجماهير.

إذن ماذا تقدم وسائل الاعلام للناس في ظل هذه الحقيقة المذهلة؟

الأخبار؟ انها موجودة اصلاً في متناول ايديهم. الاحداث والمؤتمرات والابتكارات والمبادرات ونشاطات البورصات والاسهم؟ هذه متوافرة ايضاً. وفي وسع اي مواطن مجتهداً ان يخلد الى النوم منتصف الليل وهو يعرف تماماً ما حدث في العالم كما يعرف ما حدث في منزله... ماذا نقدم لهذا المواطن في صحيفة الصباح مثلاً؟

ان التحقيق الصحفي هو الوحيد الذي يؤمن اجابة عن هذا السؤال، من خلال البحث عن جوانب خافية وراء بعض المعلومات المتوافرة.

ففي لبنان ايضاً، اسهم انتشار وسائل الاتصال وتبادل المعلومات في دفع القيمة الاخبارية الى الصحف الخالية. وقد ساهمت وسائل الاعلام المرئي والمسموع مثلاً في تهميش القيمة الاخبارية عند وسائل الاعلام المكتوب. وقد لا يجد قارئه صحيفة «النهار» مثلاً فاما ملحة اضافية في جريدة اليوم التالي اذا لم يخرج المحققون في هذه الصحيفة الى البحث عن خلفيات الاخبار والى التحقيق في ابعادها وجوانبها والى الاضاءة على القضايا والامور المتعلقة بحياة اللبنانيين.

ان الصحيفة اليومية قد تجد نفسها نسخة مكررة عن غيرها من الصحف، فهي تتلقى الاخبار عينها والصور ايامها وتخطي المناسبات والمؤتمرات وتنقصى القرارات والبيانات من المصادر نفسها، وما لم يخرج صبياناً هذه الصحيفة الى اقتناص المعلومات الخاصة والتحقيق في جوانب القرارات وابعاد البيانات فلا نظن ان القارئ سيجد مبرراً كافياً للاستمرار في شراء هذه الصحيفة.

في السنتينيات كان التحقيق مجرد مساحة اضافية يمكن الاستغناء عنها لمصلحة الاخبار في الصحافة اللبنانية، لم تكن وسائل الاتصال والمعرفة والاعلام المرئي والمسموع قد انتسبت في الساحة بعد... وفي ذلك الوقت قامت المجلات الاسبوعية الدورية والملحق في الصحف اليومية على التحقيقات والتحرر كات في ما وراء الاخبار.

منذ ذلك الحين بدأت القيمة الخبرية في التراجع بسبب الشيوع والانتشار وبدأت الصحف في الاتجاه الى التحقيقات والتحرر لضمان التمييز والتفرد والخصوصية.

لكن الأمر ليس متوقفاً عند هذا الحد، فحتى محطات التلفزة تطرح على نفسها سؤالاً يومياً: ماذا نقدم للناس غير هذه المحمصة من الاخبار والتصريحات التي يجدها المشاهد في كل الشاشات؟

الجواب: تذهب الى التحقيقات والتحرر.

وإذا كان القطاع الاعلامي في لبنان وعدد غير قليل من الدول العربية يقف الان على عتبة تنويع التحقيق الصحفي كأحد أهم ما تقدمه وسائل الاعلام الى القراء والمشاهدين، فإن كبريات الصحف الاوروبية والاميركية باتت تتوج صفحاتها الاولى بالتحقيقات وليس من الضروري ان تكون سياسية دائمًا.

وعلى سبيل المثال ان التغطية المدهشة التي قدمتها شبكة C.N.N للحرب في الخليج، لم تقم على عناصر الاخبار التي حصلتها الوكالات بل على التحقيقات الميدانية التي اجرتها مندوبي الشبكة المذكورة.

وان الاحداث والاسطلاعات التي اجريناها في صحيفة «النهار» في العام الماضي، اثبتت بالارقام ان ما اعجب القراء في «النهار» هو المادة التي قدمها المحققون والتي توافرت من التحريات التي اجرتها المندوبيون في معظم الاحداث والتطورات.

ان مسائل البيئة والتلوث وقضايا الآثار والامور المتصلة بالانتخابات النابية الاخيرة والجوانب المحيطة بتطورات الجنوب وحرب عناقيد الغضب، كانت من اهم المحطات التي قدمتها «النهار» الى قرائها (تقديم نماذج)... وانني رغم عملي في المهنة سأظل اذكر ذلك التحري اليومي المثير والمؤثر والرائع الذي قدمته مثلاً جريدة «السفير» بتوجيه طبعاً من الصديق والاخ طلال سلمان عن الملفة إسراء.

ختاماً ليس هناك نهاية للحقائق، يمكن دائماً ان تبحث اكثر وان توسع اكثر في استكشاف الجوانب المحيطة بمواضيع التحقيقات التي نجريها، وبقدر ما نقدم للقراء مزيداً من المعرفة والحقائق بمقدار ما نصنع نجاحين: نجاح مهمتنا ووسيلتنا الصحافية وهو امر مهم في عالم المنافسة. ونجاح المجتمع الذي نخاطبه من خلال اتساع اطلاعه على الحقائق.

هذا النجاح المزدوج يمكن ان يفضي الى نجاح انماط الحياة البشرية نفسها، فالصحافة ليست في النهاية وسائل لنقل الواقع بل وسائل لجلاء الحقائق.

ان انتصار المعرفة وقيام مجتمع الحقيقة اذا صرَّ التعبير يشكلان الطريق الى مزيد من التعميم الانساني والتقدم.

لقد علمتني المهنة ان الحقيقة هي دائمة مثل المقوفة. هناك دائماً ورقة تختبئ تحتها ورقة اخرى، وما قد يبدو الا ان حدًّا من حدود الحقيقة لن يبقى كذلك متى ذهبنا الى الورقة الثانية اي الى المبررات والدوافع والظروف التي امللت الواقع الذي يكتسي بالحقيقة الراهنة.

من هنا فانني اجد ان التحقيق او التحري الصحفي هو مستقبل وسائل الاعلام في لبنان كما هي أي بلد آخر.

أكثر من هذا انتي اتمسك بالقول ان هذا النوع من اعمال الاعلام هو من اسمى الوظائف الاعلامية على الاقل لانه يسهم في بناء المعرفة الانسانية من خلال الحقائق.

واذا كان التحقيق هو العمل المتصل بالبحث عن الحقيقة فان التحري هو تحرر عن هذه الحقيقة التي تشكل واحداً من اهم مركبات الحياة الانسانية.

المصوّقات التي تواجه التحريري الصحفى

بقلم: طلال سلمان
رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية

لا بد أو لا، من كلمة شكر اتوجه بها إلى كل من مركز الأفق الثقافي ومؤسسة كونراد آدينauer لاتاحتها فرصة هذا اللقاء، ولا بد ثانياً، من الاشارة إلى ان المصادفة باختيار هذا المكان بالذات تضفي على المقابلة موضوعة نكهة خاصة اذ يجيء التداخل بين ما هو صحافي - مهني وبين ما هو سياسي طبيعياً غير مفتعل ومحققاً للقصد الاخير بينما هو غير مقصود بذلك.

أيها الزملاء،

يقدر ما أسعدتني الدعوة إلى الحديث معكم حول العقبات التي تعرّض التحقيق الصحفي - قانونياً واجتماعياً ومهنياً - فقد أحزنني الواقع الذي تعيشه الصحافة العربية وعنوانه القيود التي تشن حركته وتمنعها من أن تقوم بخدمة الحقيقة في مجتمعاتها وبنصرة الحرية وبالاسهام الجدي في معركة التقدم وفي تحقيق كرامة الإنسان العربي.

انتنا - كصحافيين، وبالتالي كمواطنين - ممنوعون من أن نعرف الحقيقة غالباً - فإذا ما تسللنا إلى حرمتها، بهذه الطريقة أو تلك، تمنعنا من أن نعلنها، فإذا ما أعلناها لم نجد من يحمينا بآياتها واتهمنا في شرفنا المهني أو هي صدق وطنيتنا أو بالأمررين معاً.

فلا صحافة مع غياب الديمقراطية،

ولا حقيقة مع غياب الحرية المحسنة بالمؤسسات والأخطرها واعظمها شأنها القضاء. إن الانظمة القائمة كثيراً ما تخدع شعوبها وتتناقض الصحافة بان تطلق عليها لقب «السلطة الرابعة»، وليس الصحافة العربية سلطة بـاي حال من الاحوال، وإنما هي - عملياً - حلبة تتزين بها السلطة وهي مفردة دائماً يحتكرها «الاول» بـلا شريك، وهو لا يقيم «المؤسسات» - إذا ما ألقاها - كالبرلمان أو مجلس الشورى أو مجلس الوزراء الا استيفاء لشكل جاءه من الغرب ويشترطه الغرب كبطاقة لاعتماد الدكتاتور العربي.

إليها الزملاء:

نادر ما عرفت الصحافة العربية «التحقيق» بالمعنى الذي تقصد هذه الندوة فتتّخذه عنواناً لها، كيف تحقق مع «المقصوم»؟

ومن أنت، كمواطن ثم كصحافي، لست طالب بحقك في أن تعرف، والمعرفة كنز مرصود يتصرف به الحكم وحده، فلا يطلعك إلا على ما يفترض اذك تقبل أو تتحمل أو تعني منه.

ومن دون غرق أو اغراق في التاريخ فاننا لا نعرف، كصحافيين أو كمواطنين، الا أقل القليل من وقائع حياةنا السياسية المعاصرة، غالباً ما يتوجب علينا أن ننتظر ما تنشره وزارات خارجية الدول الأجنبية من وثائق قديمة، او ما يتوصّل إلى معرفته الصحافيون الغربيون من وقائع او اعترافات

جديدة أو إعادة تركيب للحدث لكي نفهم بعض ما جرى ويجري لنا في بلادنا. تجيئنا «الحقيقة» في العادة، معلبة ومستوردة، فنبني عليها وننطلق منها لكي نفهم واقعنا، ونادرًا ما تساعدنا مثل هذه الحقيقة المصنعة وفق مصالح الآخرين في تحديد مسارنا إلى مصالحتنا. علينا أن نتحلى بالشجاعة الكافية للاعتراف بأننا كصحافيين ما زلنا بعيدين عن ممارسة الصحافة وعن إشارة بنائنا المكنى كقلعة من قلائع الحرية والديمقراطية والمعرفة والعدالة. لا الدولة في بلادنا استكمالت ببنائها، ولا تحدد العلاقة بين السلطة والشعب، إذ غالباً ما تنوب السلطة عنا في كل أمرورنا، ولا حظيت المؤسسات بمشروعية تمدها بالحسانة الضرورية لثباتها ولتمكينها من أداء دورها في حماية الناس وحقوقهم وقيمهم.

والصحافة العربية ما تزال جنيناً أو طموحاً شخصياً، فالاكتئارية الساحقة من الصحف العربية، والمؤسسات الإعلامية أجمالاً، حكومية أو شبه حكومية، تدجن الحقيقة وتسرّع المعلومات لمصلحة الحاكم: تطمئن ما يزعمه، وتخفى ما قد يعرف الناس على نوایاه، وتحرف الواقع بما يذكر انحرافه أو يخدم مصالحه، ولا تقدم لهم عنه إلا ما يكرس موقعه كخليفة أو ولی أمر أو اب مصالح أو منتقم جبار لا يغفر لمن عصا.

تحقق في ماذ؟!

تحقق مع من؟!

لتدخل في التفاصيل..

حتى في بلد يعتمد، رسمياً، النظام البرلماني الديمقراطي، مثل لبنان، تبرز مجموعة من المشكلات القانونية معتبرضة طريق العمل المهني عموماً والتحقيق الصحفي خصوصاً، من تلك العقبات، وعلى سبيل المثال وليس الحصر:

١ - بعض القوانين الاستثنائية التي استصدرت في ظروف استثنائية لتحقير المحاكم ومنع الصحافة من نشر ما يسيء إليه أو إلى ذهجه السياسي وبذريعة الحرص على عدم تعكير علاقة لبنان مع شقيقاته العربيات أو على علاقاته مع الدول الأجنبية الصديقة.

أشهر تلك القوانين ما عرف بالمرسوم الاشتراكي الرقم واحد خارضاً الرقابة على الصحافة المكتوبة، مع مطلع عام ١٩٧٧، وانطلاقاً من تقدير سازج مفاده أن الحرب الأهلية في لبنان قد انتهت، وأن الصحفيين هم وحدهم المتسببون فيها والمنتفعون بها فانا سكتوا انتقت اسبابها فتوقفت كما سحر ساحراً

ولقد تم تعديل هذا المرسوم الهمسيوني من دون تبديل جوهره فصدر المرسوم الاشتراكي ١٠٤ ليعطي السلطة حق تعطيل الصحيفة وتوقيف الصحفي قبل المحاكمة، ودائماً بذريعة حماية الوحدة الوطنية ومنع تجدد الحرب.

ثم هناك، على المستوى القانوني أيضاً، قانون حظر التعرض للملوك والرؤساء العرب، وأيضاً لرؤساء الدول الصديقة (وهي غير محددة تماماً). و«التعرض» كلمة مطاطة ومبهمة ويمكن توسيع مداها إلى أقصى حد وفقاً لطبيعة العلاقة وتوازن القوة أو المصلحة بينه وبين المحاكم في لبنان.

وهناك أيضاً تلك القوانين أو مذكرات الخدمة التي تمنع موظفي الدول والإدارات العامة من الإدلاء بأية معلومات أو كتابة مقالات أو إلقاء بتصريحات للصحف إلا باذن خطوي من المدير العام أو من الوزير المعنى!

هذا المتن يؤدي إلى عرقلة تحقيق الصحفي في أي معلومات ترده لمعرفة مدى الخطأ أو الصحة فيها، وقد يؤدي إلى ضياع الحقيقة بشكل مقصود عن طريق حجب المعلومات بقرار معتمد. ثم هناك تلك النصوص القانونية أو المذكرات الإدارية الملتبسة التي تعتبر أن ما لا ينشر أو يوزع بصورة رسمية من نوع الوثائق السرية التي يحظر على الصحافة تداولها.

على سبيل المثال لا الحصر، مرة أخرى، يمكن الاستشهاد بحادث خطير شهدته لبنان قبل بضعة



اسابيع ولما تزال تداعياته مستمرة، لتوضيح خطورة الحظر الرسمي على المعلومات: قبل أقل من شهرين تكشفت في وزارة المالية، بلبنان، ثانياً فضيحة خطيرة حملت اسم موظف بسيط فيها يدعى رافت سليمان.

فجأة، اخترى هذا الموظف المؤمن، في قلب مبنى الوزارة ببيروت، على الطوابع المالية، وفجأة، ظهرت سيارته الخاصة بعد يومين من اختفائه في منطقة جونية، شرق بيروت، وعلى بعد أكثر من عشرة كيلو مترات عن مكتبه.. وبقية!

وفجأة، تبين أن رافت سليمان يستقر في صندوق سيارته (تصوروا!!) بدقائق توقيف أحدهما باسمه والأخر باسم زوجته، يبلغ إجمالي قيمة حسابيهما معاً حوالي ثلاثة مليارات ليرة لبنانية (نحو مليوني دولار..) لم يكن يعرف أحد حجم المال المختلس، بالضبط، وبعد جلسة لمجلس الوزراء، أعلى سلطة في البلاد، قيل للناس أن المبلغ المختلس يصل إلى حوالي ٤٢ مليون ليرة لبنانية (٤٢ مليون دولار).

اعتنقت زوجة رافت سليمان، وكانت الصحافة قد سمعت إليها فاستجوبتها قبل النيابة العامة، ثم أطلقت من دون تهمة، اعتقل واستجوب بضعة عشر موظفاً في المالية أو من معارف المتهم الأول، ثم أطلقوا لعدم ثبوت علاقتهم بالمتهم، سواء بواقعة الاختلاس أم باختفائه.

تدريجياً هدأت الضجة، وترك الجميع الأمر كله للقضاء الذي لم يكن يملك آية معلومات جدية، وكان ينتظر تحريات قوى الأمن لكي ينطلق منها.

لم يتجدد الحديث حول الموضوع إلا بعد أكثر من شهر على اختفاء المتهم «الوحده» رافت سليمان، إذ عقد وزير الدولة لشؤون المالية مؤتمراً صحيفياً مفاجئاً ليبلغ الناس بمعلومات مناقضة تماماً لذلك التي كانت عممت عليهم:

صار المبلغ المختلس، والآن بشهادة التفتيش المالي وبعض الخبراء الأجانب، حوالي خمسة مليارات ليرة لبنانية لا غير (ولم يعدد حوالي ٤٢ مليار)، ثم تبين أن لraft سليمان حسابين، أحدهما له بشخصه الثاني حساب مشترك مع رجل آخر، وقد امكن لوزير الدولة خرق السرية المصرفية - قدس الأقداس في لبنان - ومعرفة رصيد هذين الحسابين فإذا هو يزيد عن المبلغ المختلس الذي تناقض الآن إلى خمسة مليارات، وبنتيجة الأمر ثبت ان اموال الخزينة قد زادت بعد الاختلاس ولم تنقص !!

لكن رافت سليمان ما يزال مختفي، ويروج كبار المسؤولين روایات عن احتمال انه قد صفي، على ان المفاجأة الادهی جاءت بعد ثلاثة ايام من ظهور حقيقة ان الاختلاس قد زاد اموال الخزينة، اذ روجت اخبار عن كشف احد رؤوس عصابة تزوير الطوابع، وعن تمكן العين الساهرة من تحديد مخبئه! وذات صباح، فوجيء اللبنانيون بواقعة بوليسية لم يروا مثلها الا في روایات المافيا وافلام الكاوبوی:

فقد قاتلت قوة امنية من زحلة، عاصمة البقاع بشرق لبنان، بمداهمة فندق ريفي صغير، في بلدة عشقوت، في أعلى كسروان بجبل لبنان، لاعتقال رأس العصابة ذاته، لكنه قاوم فاضطررت الى اطلاق النار عليه مما ادى الى قتله!

ولم يكن امام النيابة العامة غير توقيف العقيد قائد القوة الامنية ورجاله السبعة لتجاوزهم رؤسائهم، ولتجاوزهم النيابة العامة التمييزية، ولتجاوزهم منطقة عملهم الجغرافي، لكي يصلوا الى ذلك المشبوه فيقتلوا به بحجة انه قاومهم.

وثبتت ان قائد القوة المهاجمة كان يعرف المكان جيداً، وأن «جهازه» كان قد «اشترى» صاحب البيت - الفندق، و«اشترى» صديق المطلوب فريد موصلي، وأنه حصل منه على مفتاح الغرفة التي يقيم فيها، وأن هذا المطلوب لم يكن يحمل الا مسدساً، وأنه كان في ثياب النوم عند قتله، وكان بالامكان - طبعاً - محاصرته والقاء القبض عليه وسوقه الى النيابة العامة لكي يسلمها مفتاح السر.



ومع اغتيال ميشيل سليمان انقطع الخيط وسللت ما فيها الطوابع المالية، أسوق هذه الحكاية لكي ادل على بؤس الواقع الصحافي:

بحجة التضامن الحكومي التزم الوزراء جميعاً بالصمت تاركين لوزير الدولة للشؤون المالية تقييم الواقع وفق ما يريد، لم يسأل الوزير ولم تسقط الحكومة ولم تستغل ولا يمكن خرق الدائرة المغلقة ولأن القوانين تمنع الموظفين من التصريح للصحافة فقد ظلت الحقيقة غائبة ولأن القوانين تفرض سرية التحقيق الذي لم يتم، فقد تعذر سماع النيابة العامة، التي يقول ممثلاً إنها لا يملك حتى الساعة آية عناصر المدعوى، اللهم إلا إهادة رجال الأمن الذين قتلوا أو تسببوا في قتل الرئيس المدبر أو الرجل الثاني أو حامل سر عصابة تزوير الطوابع المالية، وما زال رافت سليمان مختفيًا لا تعرف أسرته فهو ميت فيعطي أم حي فيرجى.

هذه الحكاية الطريفة تطرح، في جانب منها، قضية النقص الفادح في الثقافة الجماهيرية فلا تملك الصحافة في النظر، جمهورنا تلك القاعدة الجماهيرية التي تتمتع بها المغرب مثلاً.

ومع أن المواطن يطالب الصحافة العربية عادة، بأكثر مما تستطيع أو تتحقق، ويفضل أن يرى الصحافيين شهداء، فإنه لا يساعدها بالقدر الكافي، لأنه يخاف من حاكمه ومن سلطته، ولأنه تربى وأفهم وهو طفل أن الحقيقة سلاح مدمّر.

إنه يطالبها ولا يساعدها لخوفه، في كشف الحقائق وفي مراقبة السلطات التنفيذية منها والتشريعية.

وكلنا يعرف كم يخاف المواطن حين تسأله عن واقعة معينة أو حين تطلب إليه أن ينشر له صورة في موضوع تحقق فيه.

إنه يفضل الاعتصام بالصمت وقد يبين ما يعرف ولكنه يترك لك أن تحمل المسئولية فلا يشهد لك إذا ما طلبت، ودائماً بسبب الخوف من السلطة الذي أوصله إلى الخوف من الحقيقة أو بالأحرى من إعلان الحقيقة وتحمل مثل تلك المسئولية الخطيرة.

ومثل هذا النقص في الثقافة الجماهيرية يجعل من مهمة الصحافي خارج الدوائر الرسمية مهمة شبه مستحيلة خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بتحقيق حول قضية مالية أو أخلاقية أو اتصال شخصية رسمية.

قضية «السفير»

قليلة هي التحقيقات الصحافية المميزة التي اجرتها أو نشرتها الصحافة العربية ويمكن اعتمادها كنموذج.

والسبب أن الصحافة قليلة في الصحافة العربية إلى حد الندرة، وإن الصحافة العربية تكاد تعد على أصابع يد واحدة.

وأستاذن في أن اتخذ من تحقيق نشرته «السفير» قبل ثلاث سنوات نموذجاً، خصوصاً وأن ذلك التحقيق قد تحول إلى قضية سياسية من الدرجة الأولى، تخطت بتأثيرها حدود لبنان ليشكل أحد عنوانين قضائيين الحرية وحق المواطن في أن يعرف وديمقراطية الإعلام في الوطن العربي. بدأت الحكاية - القضية - التحقيق في ١١ أيار ١٩٩٢.

فقد ظهرت «السفير» يومها وعلى صدر صفحتها الأولى ما اعتبرته نصاً لورقة عمل إسرائيلية بعنوان «الأطراف السياسي لمجموعة العمل العسكرية المشتركة» كانت قد سمعت إلى الوفد اللبناني في المفاوضات الثانية اللبنانية - الإسرائيلية في واشنطن.

طبعاً، كانت «السفير» قد سمعت ومنذ حصولها على طرف الخيط، ثم على النص، إلى تدقيق الأمر مع مراجع لبنانية رسمية، ومراجع سياسية واسعة الإطلاع، عادة، ومع مراسلتها في الخارج، لا سيما مراسلتها في واشنطن، للتدقيق مع أوساط أميركية وسورية مطلعة على مجرى المفاوضات.



وقد أرفقت «السفير» نشر الورقة بوقائع امكـن التـدقيق في صحتها - ولم يـنـفـها أحد لاحقاً - عن نقاشات جـرـت بين رئيسين الـلـبـانـيـ وـالـاـسـرـائـيلـيـ حول مـضـمـونـ الـورـقـةـ، وـانتـظـارـ الرـدـ الرـسـميـ الـلـبـانـيـ منـ بـيـرـوـتـ عـلـيـهـاـ بـعـدـ أـنـ كـانـتـ اـرـسـلـتـ الـورـقـةـ إـلـىـ الـعـاصـمـةـ لـاطـلاـعـ المسـؤـولـيـنـ عـلـيـهـاـ وـاتـخـاذـ المـوقـفـ الرـسـميـ مـنـهـاـ.

يوم ١٢ أيار ١٩٩٣ تبلغت «السفير» بواسطة الامن اللبناني قراراً من النائب العام الاستئنافي يتعطيلها لمدة أسبوع عن الصدور يدعوي لنشر وثيقة سورية؛ من ناحية، ويدعوى أن النشر «يعترض سلامة الدولة أو سيادتها أو حدودها أو سلامتها المغارجية للمخاطر».

كان واضحاً لاي معنى او مقابع ان الامر يتصل بالملوقة السياسي المعارضة التي تتخذه «السفير» من الحكومة ومشروعياتها، لا سيما الاقتصادية منها، اكثر منه بالمفاهيم وهذه المسودة غير الرسمية لورقة عمل اسرائيلية يفترض ان تستفز كرامة اللبنانيين جميعاً، بمن فيهم حكومتهم. ولقد تجلى ذلك في قلب مجلس الوزراء عند اتخاذ القرار بالتعطيل، بل عند ابلاغ الوزراء بالقرار الذي كان قد اتى فعلياً قبل انعقاد المجلس... فقد انقسم مجلس الوزراء، وجهر العديد من الوزراء باعتراضهم وحدروا رئيس الحكومة من مغبة قمع المحرriات والتصادم مع الصحافة، لا سيما حول مثل هذا الموضوع الذي يفترض انه يوجد ولا يقسم. لكنه اصر على رأيه، مما حمل بعض الوزراء على الخروج من مجلس الوزراء رأساً الى مكاتب «السفير» لاعلان التضامن معها، جنباً الى جنب مع كثير من القوى السياسية والحزبية والنقابية والشعبية المعارضة التي كانت تغض بها مكاتب «السفير».

وبلغ الانقسام ذروته حين أعلن وزير الاعلام في الحكومة انداره (ميشال سماحة)، عدم علمه بقرار التعطيل، و ذلك اضافة الى الوزراء وليد جنبلاط، ميشال اده، بشاره منهج، مخايلي الضاهر، نقولا فتوش، سليمان فرنجية وحسن عن الدين وغيرهم.

اما ان تتحدى القرار بتعطيلها فتتصدر باسمها مستندة الى موجة التأييد الشعبي الواسع والتعاطف الذي كان عبر عن نفسه ببيانات تأييد وافتتاحيات تضامن جاءت وكتبت من مؤسسات نقابية عربية او صدرت في العديد من الصحف العربية، واما ان تلتزم بمنطق القانون، ولو جائراً، في انتظار الكلمة النهائية للقضاء.

وفضلت «السفير» الالتزام، مبدئياً، والصدر عملياً ولو باسم آخر (وهذا تحايل مشروع على القانون يعرفه قسمامي الزملاء بالتأكيد).. وهكذا صدرت «السفير» طيلة مدة التعطيل تحت اسم «بيروت المساء».

تركزت مناقشة «السفير» لقرار التعطيل حول النقاط الآتية:

- ١ - أن الوثيقة ليست سرية، بدليل أنها لم تحمل كلمة «سرية» كما هي العادة، ولم توضع بختم «سري»، وبأنها لا تنسى إلى علاقات لبنان الخارجية، باعتبار أن إسرائيل مما تزال تعتبر حسب الدستور اللبناني دولة معادية، وإن المفاوضات معها تدرج تحت سياق أنها مفاوضات مع دولة معادية، فضلاً عن أن الورقة ذاتها تكشف ذياب إسرائيل العدوانية المجددة والدائمة تجاه لبنان.
 - ٢ - بالإضافة إلى المواقف السياسية المساندة، فقد اعتمدت «السفير» في تحقيقاتها حول هاتين النقطتين على عدد كبير من المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنها، وعلى دراسات حقوقية وقانونية في القانون الدولي.
 - ٣ - يوم ١٤ أيار ١٩٩٣ مثلت «السفير» بشخص مديرها المسؤول وكاتب الخبر أمام قاضي التحقيق، ونفت التهمتين الموجهتين إليها، وأعطت أدلة قانونية على أن ما نشرته يدعم الوفد اللبناني المفاوض.
 - ٤ - رفضت «السفير» في أثناء التحقيق الكشف عن مصدر الخبر، عملاً بالمبدأ الصحافي المعروف دولياً (حق الصحافي في عدم الكشف عن مصدره) وفي هذا الوقت كان يعقد لقاء تضامني حاشد في



مبني «نقابة الصحافة» تضامناً مع «السفير» بحضور عدد من رؤساء الحكومة السابقين والوزراء والنواب وقادة الأحزاب وال نقابات.

٥ - يوم ١٦ أيار صدر القرار الظني باحالة الملف بكامله الى محكمة المطبوعات وقد أصدر قاضي التحقيق سعيد بوزا هذا القرار وفيه الظن «بنشر معلومات سرية» و«تهديد أمن الدولة وسيادتها ووحدتها وحدودها وتعريف علاقاتها الخارجية الخطيرة».

٦ - يوم ١٧ أيار، نُشرت صحيفة «لوريان - لو جور» LE JOUR لـ^١اللبنانية الصادرة بالفرنسية ما وصفته بأنه نص الرد اللبناني على الورقة الاسرائيلية، كما نشرت صحف أخرى معلومات على لسان رئيس الحكومة رفيق الحريري يقول فيها «انتا سربنا الرد اللبناني مع الورقة الاسرائيلية وما نعتقد انه يفيد لبنان».

وكان منطقياً ان تتلقف «السفير» هذه الوقائع لترد - ولو تحت اسمها المستعار «بيروت المساء» - ما يفيد ان الورقة والرد اللبناني عليهما ليسا اذن من الامور السرية.

٧ - يوم ٢٠ أيار ١٩٩٢ التأمت محكمة المطبوعات لتبدأ محاكمة «السفير» التي كان قد انتهت مدة التعطيل وعادت الى الصدور.

٨ - يوم ١ تموز، النيابة العامة الاستئنافية بشخص ميشال طرزى تراجع عن اعتبار الوثيقة سرية. وكان واضحاً ان التراجع سببه الحجج التي قدمتها «السفير» ومتانة الدفوع القانونية التي تقدم بها المحامون الذين يدافعون عنها.

٩ - في ٢٦ آب ١٩٩٢ وجهت محكمة المطبوعات مذكرة الى وزارة الخارجية تسأل فيها مما اذا كانت الورقة الاسرائيلية «سرية»، مع تحديد ٣٠ آب موعداً للجلسة التالية.

احتوت المذكرة الاسئلة التالية:

* هل الورقة موسومة بكلمة «سري»؟

* هل قامت وزارة الخارجية بترجمة الورقة من الانكليزية الى العربية؟!

* هل مضمون ما نشرته «السفير» يتطابق مع الورقة؟

* هل ما نشرته «السفير» هو الترجمة الرسمية للورقة؟

* هل عرض ذلك سيادة الدولة او سلامتها الخطير؟

* هل عرض ذلك علاقات لبنان الخارجية الخطيرة؟

- وفي التاسع والعشرين من ايلول ١٩٩٢، رد وزير الخارجية على الاسئلة كما يلي:

١ - الورقة غير موسومة بكلمة «سري»، وهي ورقة من اوراق التفاوض.

ب - ما نشر هو تعريف غير دقيق للنص الانكليزي.

ج - نشر الورقة اثر سلباً على صدقية الورقة اللبناني.

د - نشر الورقة عكر لبعض الوقت علاقات لبنان الخارجية، ولكن مع راعيي المؤتمر.

في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٤ تمثل النيابة العامة (سعير حمود) يتراجع عن تراجع سلفه القاضي ميشال طرزى ويعتبر الورقة سرية. وليس الا في ١٧ أيار ١٩٩٤ حتى حكمت محكمة المطبوعات ببراءة «السفير» من التهمتين معاً، اي بعد عشرة شهور من الاتهام.

واستاذن هنا في ان اورد نص المطالعة الأساسية لمحامي الدفاع عن «السفير» كما في نشر النص الحرفي للحكم بوصفه وثيقة او سابقة او سيسند اليها الزملاء الصحافيون في معركة المواجهة المباشرة او غير المباشرة مع العدو في الخارج او مع الحاكم الظالم في الداخل.



«السفير ايام ١٩٩٣» نشر النص الحرفي لاقتراح الاسرائيلي. لجنة عسكرية لموجب لمعاهدة سلام!

كتب ابراهيم الأمين

حصلت «السفير» ومن مراجع واسعة الاطلاع على النص الحرفي للترجمة العربية لاقتراح الاسرائيلي الذي قدم الى الوفد اللبناني المشارك في المفاوضات الثنائية في الاسبوع الماضي، وكان الاقتراح المذكور الذي حمل عنوان «الاطار السياسي لمجموعة العمل العسكرية المشتركة» مثار مشاورات مكثفة لبنانية ولبنانية سورية انتهت الى وضع رد مناسب قالت مصادر رسمية انه اكمل تمسك لبنان بالثوابت الأساسية وأهمها:

ضرورة القزام اسرائيل بتنفيذ القرار ٤٢٥ وجدولة انسحاب قواتها من جميع الاراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان والبقاع الغربي وراشيا.

وقد حمل الوفد اللبناني الى واشنطن يوم أمس الاول، نائب رئيس الوفد السفير خليل مكاوي بعدما كانت نسخة منه قد ارسلت بواسطة «الفاكس» الى رئيس الوفد السفير سهيل شمامس الذي سيسلمه الى الوفد الاسرائيلي خلال جلسة اليوم.

واذ يعرض الاقتراح للمطالب اللبنانية بشأن تنفيذ القرار ٤٢٥ وتحقيق الانسحاب من «الاراضي اللبنانية» وليس من «اراضي لبنانية» يشير الى هذه المسألة وكأنها مطلب لبناني غير ملزم لاسرائيل، فيما يعرض وبالتحديد للمطلب الاسرائيلي بضممان الامن «المحدود الشمالية» من خلال «ترتيبات لمنطقة» وصولاً الى «معاهدة سلام مع لبنان من خلال مؤتمر مدريد».

ويطرح الاقتراح الاسرائيلي اطار العمل للجنة المقترحة «تحت اشراف راعي مؤتمر السلام» ومن دون مشاركة من الامم المتحدة متناisiaً اتفاقية الهدنة ومستبعداً أي دور للقوات الدولية. والاهم في بنود الاقتراح اغفاله الحديث عن اي انسحاب وحصر الموضوع بحلول لـ «المشاكل الأمنية» في اطار لجنة عسكرية مشتركة مشابهة لتلك التي عملت في عام ١٩٨٢، وتوصلت الى اتفاق ١٧ ايار بشقه الامني... وفي ما ياتي النص الحرفي لاقتراح:

نص الاقتراح:

آخذين في الاعتبار الرغبة اللبنانية بانسحاب القوات الاسرائيلية من ارض لبنان وعودة السلطة الفعلية للبنان في البقعة كما هو مبين في قرار مجلس الامن الدولي رقمي ٤٢٥ و٤٦١، وانذا في الاعتبار رغبة اسرائيل بعقد معاهدة سلام مع لبنان في اطار مؤتمر مدريد هذه المعاهدة التي تتضمن في جملة ما تتم بذريعاً تهدف الى تأمين امن اسرائيل على طول حدودها الشمالية بوسائل غير تواجد القوات الاسرائيلية على اراضي لبنانية.

واباعتبار ان رغبة كل من البلدين لبنان واسرائيل على التوالي تحقيق الاهداف المذكورة اعلاه من دون الضرر بالطرف الأساسي لكل منهما، وبشكل يمكن كلا الجانبيين من تحمله سياسياً وكذلك باعتراف كل منهما بان الامن المتبادل و بما في ذلك الوضع الهدئ والسلمية على طول الحدود اللبنانية - الاسرائيلية يشكل الاهتمام المركزي لكل من الجانبيين. ولهذه الغاية فان مجموعة عمل عسكرية مشتركة مؤلفة حصراً من ضباط عسكريين من رتب عالية وخبراء مختصين، سوف تجتمع لكي تدرس المشاكل الأمنية، وتقتصر عن حلول مقبولة من الفريقين، وتقدم اقتراحات عملية تعكس موقف كل من الجانبيين لكي تناقش في الجلسة العامة.



ويمكن ان تعقد مجموعة العمل هذه اجتماعاتها في منطقة الحدود اللبنانية - الاسرائيلية في طريقة مشابهة لمحادثات الناقورة عام ١٩٨٣، او في واشنطن بالقرب من قاعة المفاوضات الثنائية كما يتفق عليه الجانبان.

وتكون مجموعة العمل متبعة عن الجلسات العامة، وتعقد اجتماعاتها، وتقدم تقاريرها الى الجلسات العامة، وتعمل وفقاً لتعليمات وتجهيزات الجلسات العامة وهكذا فانها ستعمل تحت اشراف راعي المؤتمر، المستندة على اسس وقواعد هذا المؤتمر.

٤ آب ١٩٩٢

تعطيل السفير اخرج لبنان وسبب هزة سياسية - وستبقى نطالب بقيام الدولة العادلة، دولة القانون والحرية والمساواة.

١٧ شباط ١٩٩٤

انتصرت الحرية، الحكم ببراءة....
محكمة المطبوعات تصدر الحكم بعد...



رأيها

صحافة الأحرى بين الواقع والطموح

بقلم: د. نبيل الشريف
رئيس تحرير جريدة الدستور الأردنية

عند الحديث عن مصطلح صحافة التحري، ينبغي التأكيد على أن هذا النوع من الصحافة ليس نبتاً شيطانياً مستقلاً عن النشاط الصحفي العادي الذي يقوم به الصحفيون، بل هو جزءٌ مكمّلٌ لهذا النشاط وهو يستند إلى نفس الأرضية المهنية التي يقف عليها الصحفيون في أدائهم واجباتهم الصحفية.

وقد حاول كثيرون تقديم تعريفات مختلفة لمصطلح صحافة التحري، ولكن معظم هذه التعريفات تتفق عند القول أن هذا النوع من الصحافة لا يعود كونه تطويراً لنفس الأدوات والمهارات التي يستعملها الصحفي في أداء عمله اليومي. ولكن الفرق الأساس بين صحافة التحري والنشاط الصحفي اليومي يمكن في أن صحافة التحري تحتاج إلى وقت أطول واستقصاءً أوسع وأستعراض أشمل للقصة الاخبارية مدار البحث. كما أن هذا النوع من النشاط الصحفي يحتاج إلى خيال أوسع وإلى مقدرة أكبر على معرفة الجوانب المستترة من موضوع ما. كما تحتاج صحافة التحري إلى مهارة خاصة في تخطي العقبات التي تعرّض طريق الصحفي أثناء محاولته الكشف عن أبعاد القصة الاخبارية. وتحتاج إلى صبر وجلد على تحمل المشاق والصعوبات التي قد تنشأ أثناء البحث عن جوانب القصة الاخبارية وبعد نشرها على الملأ.

ولما كان النشاط الصحفي اليومي يتسم في العادة بأنه عبارة عن رد فعل سريع للاحاديث وأنه لهاث مستمر وراء القصص الاخبارية الآتية السريعة، فإن كاتب قصة التحري الصحفية يجب أن تتوفر له القدرة على التأمل والإبداع والعمل الهادئ الصامت والخفى بعيداً عن ضغط مواعيد الإغلاق اليومية للصحفات التي تجبر الصحفي أحياناً على تقديم القصة الاخبارية بشكل مسطح، سريع، وربما لو اتبع لبعض هذه القصص الاخبارية السريعة اليومية وقت أطول وتحليل أشمل واستقصاءً أدق لانطبق عليها مسمى صحافة التحري.

ومن السمات المميزة لصحافة التحري أنها تكشف ما يحاول المعنيون أو المتورطون إخفاءه. وفي هذا الصدد، فإن منظمة «صحافيي ومحرري صحافة التحري» الأمريكية تحدد الأساس الثلاثة التي تقوم عليها صحافة التحري بقولها إن أول هذه الأساس هو أن تكون قصة التحري الاخبارية مستندة إلى جهد الصحفي وأن تكون محصلة لعمله في البحث والاستقصاء (ويمعنى آخر، فإن قيام مصدر ما بتسليم صحفي ملفاً جاهزاً حول قضية فساد لا يدخل ضمن تعريف قصة التحري الصحفية إذ قد يكون لهذا المصدر مصلحة ما في تسريب ذلك الملف). أما الأساس الثاني الذي تقوم عليه صحافة التحري فهو أن يكون الموضوع مدار البحث متعلقاً باهتمام القراء أو المشاهدين. وأخر هذه الأساس التي يشترط توفرها لكي ينطبق على الموضوع الصحفي مسمى قصة التحري هو وجود شخص ما



أو جهة ما تناول أخفاء الموضوع بكل الوسائل.

ومن أهم ما يلفت النظر في هذه الأساس هو التأكيد على استقلالية جهد الصحفي في الحصول على المعلومة، وان تلقي المعلومات الجاهزة والملفات المعدة سلفاً لا يدخل ضمن إطار التحريري الصحفي، وإن على الصحفي أن يبذل جهداً خاصاً في الاستقصاء والتحري وتحديد إطار الموضوع دون الوقوع تحت أي تأثير.

ولا يكتمل تحديد مصطلح صناعة التحرير دون الحديث عن الهدف أو الغاية التي يسعى الصحفي إلى تحقيقها من وراء نشر هذا النوع من النشاط الصحفي. فالصحافي الذي يجمع المعلومات بدقة وصبر وانساة ويتوثق من هذه المعلومات بجهد لا يكل، ثم يقوم بنشرها بشكل دراماتيكي يقع وقوع الصاعقة، فإنه يهدف من هذا إلى خلقوعي في مجتمعه لوضع حد لخلل ما أو انتهاء نوع من أنواع التطاول على حقوق الناس. وبمعنى آخر، الصحفي الذي يخرج على الناس بقصة أخبارية تكشف - مثلاً - بالأسماء وبالأرقام حالة من حالات الفساد في مؤسسة حكومية، فإنه يهدف إلى انتهاء هذه الحالة فوراً وذلك عن طريق خلق رأي عام ضاغط يدفع بكل الوسائل المشروعة لوضع حد لتلك الحالة من حالات الفساد.

وقد يتتحقق هدف آخر غير مباشر من خلال الكشف الدرامي الذي المدوى لهذا الفساد وهو إدخال الرعب إلى قلوب فاسدين آخرين لم تزل أفعالهم طي الكتمان.

وعندما يقوم صحافي ب تقديم الدليل القاطع من خلال قصة تحرير أخبارية عمل على إعدادها أسابيع طويلة على أن مصدر المياه الذي تشرب منه المدينة ملوث وأن الجهات الحكومية تعرف ذلك ولكنها تتستر عليه، فإنه يهدف من وراء ذلك إلى احداث تغيير في الواقع من خلال تأليب الرأي العام، ودفع الناس للضغط على ممثليهم في السلطة التشريعية لاتارة الأمر مع المعنيين في السلطة التنفيذية وأيقاف ذلك العبث بصحة الناس.

ولا يضير الصحفي الذي يتخصص في صناعة التحرير أن يقول إن لا هم له سوى الكشف عن الأخطاء وجوائب القصور وتسلیط الضوء المبهر على مواطن الخلل بهدف الإصلاح والتغيير وانهاء الاعتداء والتطاول على حقوق الناس. ولعل هذا هو ما يميز المتخصص في صناعة التحرير عن غيره من الصحفيين. فالصحافي غير المتخصص بالتحرر يستجيب عادة للأحداث اليومية، بل إن هذه الأحداث هي التي تحدد له برنامجه وجدوله الزمني، أما العاملون في صناعة التحرير فإنهم هم الذين يحددون جدولهم الزمني ويرنامج عملهم وينشرون قصتهم الأخبارية عندما يقررون هم أن وقتها قد حان وان عناصرها قد اكتملت.

وقد أكدت المعطيات التي نشرتها قبل أيام مؤسسة الشفافية العالمية التي تتخذ من برلين مقراً لها أهمية صناعة التحرير في صيانة حقوق المواطنين. فقد نشرت هذه المؤسسة قائمة باسماء أكثر عشرة بلدان تنتشر فيها ظاهرة الفساد، وقائمة أخرى بعشرة بلدان تقسم باقل انتشار لظاهرة الفساد.

وقد تبين أن هناك علاقة مباشرة بين وجود الصحافة الحرة وصناعة التحرير من جهة وبين انعدام ظاهرة الفساد أو محدودية انتشارها. فالبلدان العشرة التي تستشرى فيها أكبر معدلات الفساد هي بلدان لا حرية للصحافة فيها. أما البلدان التي انعدمت أو قلت فيها ظاهرة الفساد فهي بلدان تزدهر فيها حرية الصحافة ويقوم فيها صحفيون تحريريون بواجباتهم على أكمل وجه.

إن صناعة التحرير تطلق من قناعة الصحفي بيان الصحافة سلطة رابعة بالفعل وأن لها مسؤولية اجتماعية في الدفاع عن حقوق الناس وكشف التجاوزات والتعديات على هذه الحقوق. فالصحافة الحرة المؤمنة بدورها المهني والاجتماعي لا تستطيع أن تبقى سلبية أزاء حالات الاعتداء على المال العام أو على حقوق المواطنين بأي شكل من الاشكال. وهي تقوم بدورها في الكشف عن الخلل وتسلط الضوء على التجاوزات بتقويض متعارف عليه ولكنها غير مكتوب بينها وبين الناس.

وكلما أحسن الناس أن الصحافة سلاحهم لكشف الفساد ومواطن الخلل كلما زاد ايمانهم فيها وأدراكم لأهميةها وكلما منحوها المزيد من الدعم لمواصلة دورها الرقابي بعين يقظة تحرس مصالح الجمهور، وكلما تخلت الصحافة عن هذا الدور الرقابي وقنعت بالتفيو في ظلال الحكومات او امعنت في القيام بوظيفة البوق الذي يسرر ويزين القرارات الرسمية، كلما انصرف عنها الناس وضفت ايمانهم بأهميتها بل وكلما تخلوا عنها لتناقل معاركها مع الحكومات وحدوها دون ان يهبو لنصرتها والدفاع عنها.

وفي الوقت الذي ينبعي التأكيد فيه على ان الصحافة والحكومات ليسوا اعداء طبيعيين بالضرورة (كالقط والفار مثلاً) اذ ان لكل منها - من الناحية النظرية على الأقل - دوراً يقوم به لخدمة المجتمع ومصالح الناس، فان من الضروري القول ايضاً ان على الصحافة الحرة ان تحافظ على مسافة بينها وبين الحكومات والا تقترب من الحكومة بالقدر الذي يتراك الانطباع بأنها جهاز من الاجهزة الحكومية.

وإذا ما سمحت الصحافة لنفسها بان تقترب من اية حكومة بالقدر الذي تتشكل لدى الناس القناعة بأنها مجرد جهاز من اجهزة الحكومة، فإنها تكون بذلك قد فقدت القدرة على ممارسة اهم دور من ادوارها الا وهو الدور الرقابي على اداء الاجهزة الرسمية. وهي تفقد وبالتالي ثقة القاريء وتضيئ عليها فرصة القيام بوظائف الكشف والمساءلة. ولا يمكن لصحافة تابعة او صحفة ينظر لها الجمهور على انها تابعة ان تقوم بالدور الرقابي الذي يدخل في صلب صحافة التحرى.

ومن الاقوال السائدة التي يطلقها المسؤولون عند حديثهم عن الصحافة هو ان الصحافة والحكومة في خندق واحد. وهذا كلام جميل الواقع ولكن يراد به باطل. فالصحافة الحرة والحكومة لا يمكن ان يكونا في نفس الخندق. فدور الصحافة ان تكون رقيباً على اداء الحكومة نيابة عن الناس. وحتى تفعل ذلك فانها مطالبة بالبقاء على مسافة مقبولة بينها وبين الحكومة لا ان تتم واياها في مخدع واحد، فان واحداً منهما يرقد في الخندق الخطأ. وعلى الارجح ان الصحافة هي التي تكون قد فعلت ذلك وتخلت عن دورها الرقابي وخلدت الى الراحة في دفة الخندق الحكومي.

ويجب على صحفيي التحرى ان يتوقعوا انهم سيتعرضون نتيجة لجهودهم في كشف التجاوزات والاخطاء لحملات من التشهير والتشكيك وتشويه السمعة المهنية. ولا ابالغ اذا قلت ان هذا هو الثمن الذي دفعه صحفيو التحرى حتى في المجتمعات الديموقراطية والحرية.

وتبقى علاقة صحفيي التحرى بالحكومة - مع ذلك - علاقة معقدة، ومن غير السهل تلخيصها في صفحة جاهزة مبتسرة. فصحيح ان الصحفي مطالب بالبقاء على مسافة معقولة بينه وبين التأثيري الحكومي حتى لا يفقد استقلاله ويكتفي به الأمر الى مجرد بوق للسلطة التنفيذية، ولكن طبيعة مهنة صحفي التحرى تتطلب الاقتراب من المصادر الحكومية بل وعقد صداقات مع هذه المصادر. اذ بدون هذا الاقتراب، فلنصحفي التحرى لن يستطيع الحصول على المعلومات والوثائق والأرقام المطلوبة لقصته الاخبارية.

ويدون الصداقة الحميمة التي تنشأ بين صحفي التحرى ومصادره الحكومية، فإنه لن يتمكن من الامساك بطرف الخيط لموضوع مدو قد يذكره المصدر الحكومي عن طريق السهو. ولكن هذا الاقتراب الذي تتطلبه الدواعي المهنية يجب الا يصل الى حد التبعية والالحادق. وهذا هو التوازن الذي يجب ان يترك للصحفي نفسه كي يحدده. فهو يقترب من مصادره الرسمية ويختال لهم ويجالسهم ويمارحهم دون ان يغيب عن باله انه انما يفعل ذلك كله خدمة لرسالته الصحفية وانسجاماً مع ولائه لنقارئه ومصلحة مجتمعه.

ومن الضروري التأكيد ان التحرى الصحفي هو احد جوانب نشاط الصحافة الحرة. فاذا كانت الصحافة مقيدة او تابعة او فاقدة حريتها، فمن الطبيعي ان تكون غير مؤهلة وعاجزة عن نشر اية نماذج من قصص التحرى الصحفية. فالحرية هي احد اهم الضمانات الواجب توفرها لازدهار

وانتشار صحفة التحرري، ومن غير المعقول أن تقوم صحفة أو محطة تلفاز تابعة للحكومة بكشف جانب من الممارسات الخاطئة التي تستشرى داخل الجهاز الحكومي.

ومن هنا، فإن المطالبة بتحرير الصحافة العربية من القبود الرسمية ومن التبعية للحكومات تدخل في صميم الدعوة لازدهار صحافة التحرري. ومن الضروري بمكان تحرير الصحافة من الملكية الحكومية بالكامل حتى تقوم الصحافة بدورها الذي يتوقعه منها المجتمع في فضح الفساد والمفسدين وتسليط الضوء على التجاوزات التي تلحقضرر بالمصالح العام.

وإذا كنا في الأردن قد قطعنا شوطاً لا يأس به على طريق تحرير الصحافة من الملكية الحكومية، فإنه من الضروري التأكيد على أن الوضع الأمثل للصحافة الأردنية يكمن في تخليصها من الملكية الحكومية للاسم وتعديل قانون المطبوعات والنشر الذي ينص على حق الحكومة في الاحتفاظ بـ٣٠٪ من أسهمها في المؤسسات الصحفية. فإنبقاء هذه النسبة العالية من الملكية الحكومية للاسم يشكل كابحاً أمام انطلاق الصحافة الأردنية نحو آفاق أرحب من الحرية. كما ان حدث الحكومة عن إعادة هيكلة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون يعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

والأمل كبير في الا تكتفي الحكومة بهذه الخطوة بل تتبعها بخطوات أخرى. فثمة من يقول إن خطوة الحكومة في إعادة هيكلة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ليست إلا خطوة شكيلية، فبدلًا من إدارة هذه المؤسسة من قبل مدراء معينين من الحكومة، فإن الصيغة الرسمية المطروحة ستؤدي إلى تشكيل لجان إدارة لهذه المؤسسات معظم أعضائها سيعينون من قبل الحكومة. ويقول البعض ان الصيغة الحكومية نوع من التحايل على الواقع او استبدال نمط من الهيمنة الحكومية المباشرة بنمط آخر من الهيمنة الحكومية عن بعد على هذه الأجهزة.

وقد نجحت بعض الدول مثل المانيا في إيجاد صيغة موفقة لضمان الاشراف المستقل على مؤسسات الإذاعة والتلفزة العامة بما يعكس التعديلية السياسية في المجتمع ويعيد شبهة الهيمنة الحكومية. فصحيح ان هذه المؤسسات تدار ايضاً من قبل لجان، ولكن الاطار العام لعضوية هذه اللجان محدد من السلطة التشريعية. فلو افترضنا ان لجنة إدارة التلفزيون مكونة من عشرين شخصاً، فإن البرلماان يحد الجهات الشعبية والحكومية والحزبية والنقابية التي يحق لها المشاركة في هذه اللجان. فهو يقول ان من بين العشرين مقعداً في عضوية لجنة إدارة التلفاز مثلًا يجب ان تذهب خمسة منها للاحزاب (حسب حجمها التمثيلي) وخمسة للنقابات (يختارها اتحاد النقابات) وخمسة مقاعد للحكومة.. وهكذا. ثم يختار العشرون عضواً من بينهم رئيساً لهذه اللجنة. وقد تكون هذه صورة مثالية في نظر البعض، ولكن الثابت ان الحرية اهم مقومات ازدهار التحرري الصحفي في اي مجتمع.

وفي اطار هذه الحرية، فإن الضمانة الرئيسية لازدهار التحرري الصحفي تكمن في المظلة القانونية المتوفرة للعمل الصحفي. وكلما انطلقت القوانين على اظهار روح التسامح نحو الصحافة، كلما انتعشت الحرية الصحفية وازدهرت انماط التحرري الصحفي. وكما نعلم، فإنه لا وجود لقوانين الصحافة او المطبوعات في بعض الدول حيث يوجد في قوانين العقوبات ما يكفي لرد الضرر عن الافراد او الجهات الذين تلحق الصحافة بهم ضرراً عن قصد وسبق اصرار.

ولا بد ان يكون المشرعون في هذه الدول قد ادركوا ان الثمن الذي يدفعه المجتمع بالتضحيق على حرية الصحافة من خلال قوانين قد يتم التعسف في تطبيقها افধ من الغاء هذه القوانين بالكامل واطلاق العنان للصحافة للعمل بحرية وكشف التجاوزات والفساد من خلال اشكال التحرري الصحفي.

اما في عالمنا العربي، فلا يمكن ان تنتشر صحفة التحرري ويتجذر حضورها في واقعنا الصحفي دون ان يحدث تغيير جذري في قوانين الصحافة والمطبوعات بحيث تصبح الاولوية في هذه القوانين لحماية حق الصحفي في الحصول على المعلومة وتأكيد دوره الرقابي بدلاً مما هو سائد حالياً من كثرة الموارد الزجرية والردعية في قوانين المطبوعات والصحافة التي تكبل حرية الصحفي وتجعله

يفكر الف مرة قبل تناول موضوع قد يضنه في مواجهة مسؤولين متغذين. فقوانين المطبوعات والنشر الحالية تضع في رأس سلم الأولويات حماية المسؤولين من الصحافة. والمطلوب أن تتطور هذه القوانين بحيث تصبح نقطة ارتكازها حماية الصحفيين وتمكينهم من أداء واجبهم خدمة للمجتمع. ويجب أن يتزوج من هذه القوانين كل ما يمكن الحكومات أو المسؤولين من الاحترام وراء مواد القدح والتشهير المطاطة، فاعمال المرضف العام وتصرفاته وسلوكه لا تدخل ضمن إطار الحماية القانونية تحت بند مواد القدح والذم والتشهير، ويجب أن يكون للصحافي كامل الحق في المسائلة عن هذه التصرفات وللاحقتها دون هواة دون مخافاة من لي اعتاق بعض مواد القوانين للاحقة مكافحة الفاسدين المحتملين أو المفترضين.

كما أن المجتمع نفسه مطالب باظهار قدر أكبر من التسامح مع حرية الصحافة، وعدم اظهار الضيق والتبرم من قيام الصحافة بتسليط الضوء على التجاوزات. بل يجب أن تشكل هيئات وجمعيات لمناصرة حق الصحافة في ملاحقة الفساد والترهل. ولا شك أن بعض العقبات التي توضع في طريق حرية الصحافة يكون مصدرها في بعض الأحيان السلوك الاجتماعي. مما يزال البعض في عالمها عاجزين عن التفريق بين المسؤول والموقع الذي يشغل.

فإذا ما قامت صحيفة بكشف فساد مسؤول ما، فإن أول من يغضب هو بعض أفراد عشيرته هذا المسؤول ويقومون في بعض الأحيان بعمارة الضغوط لمعاقبة الصحفي والصحيفة على ذلك العمل. والمطلوب رفع مستوى الوعي الاجتماعي لدور الصحافة في حماية المواطنين من خلال مواضيع التحري الصحفي، وإن نجاح الصحافة في هذا الدور ينطوي على خدمة للمجتمع باسره.

وأخيراً، فإن مما يمكن الصحافة من توسيع دائرة التفهم القانوني والاجتماعي لأهمية صحافة التحري هو التأكيد على الضوابط والمعايير المهنية. فنشر قصة إخبارية مفبركة أو غير دقيقة المعلومات يسيء إلى حرية الصحافة أكثر من أي شيء آخر ويجعل مهمتها صعبة في نشر المزيد من قصص التحري الإخباري التي تؤدي إلى تغيير في الواقع.

ويجب على الصحفي إلا يشرع في تقصي موضوع ما للخروج بقصة تحرر إخبارية قبل التأكد أو لا من صدق المعلومات الأولية ومن أن الطرف الذي زوده بهذه المعلومات لا مصلحة له في الالساس للجهة أو الشخص اللذين سيكونان محوراً لقصة التحري الصحفي، كما يتبعي عليه ان يحرص على التوازن في عرض كل وجهات النظر، وإن يتتأكد من ان لتلك القصة الإخبارية صلاحة بمصالح الناس وإن هدفه من كشفها هو خدمة الصالح العام بكل تجرد. وإذا ما توفرت هذه الضوابط المهنية، فإن الصحفي لا يكون قد قدم قصة تحرر إخبارية متوازنة فقط، ولكنه يكون قد وسع أيضاً من دائرة القبول والتسامح لهذا النمط من العمل الصحفي على المستويات السياسية والاجتماعية والقانونية.



خامساً

التحقّق الصحفى (شروطه العلمية للنجاح والتأثير)

الأستاذ الدكتور نبيل حداد
جامعة الزرموك
إربد - الأردن

محاولة لتحديد المفهوم:

على الرغم من أن هذه الورقة لا تتلوّن التصدي لمناقشة مفاهيم أكاديمية هي أقرب أن تكون إلى الجانب التنظيري من موضوعنا.. فإننا لا نستطيع أن نتجاهل تقليداً علمياً راسخاً درجت عليه معظم الابحاث والدراسات الا وهو تحديد المفهوم، ذلك أن محاولة كهذه من شأنها أن تساعد في تحقيق احترام وحدات هذا المفهوم، وإذا ما تحقق هذا الاحترام، انطلاقاً من المفهوم المحدد، فإن هذا من شأنه أن يهيئ الدراسة - أي دراسة - انضباطاً منهجاً يقود بدوره إلى التناول الأعمق، والنتائج المتوازنة.

ولقد بات من المسلم به الآن أننا ما زلنا نعيش فوضى اصطلاحية ولعل هذه الفوضى تأخذ أوسع تجلياتها في العلوم الحديثة نسبياً أو تلك الوافدة مع منجزات العصر، ونشير بالتحديد هنا إلى علم الاتصال ووسائله المختلفة، فلقد ارتبطت بهذا العلم عشرات الاصطلاحات التي ما زالت في حاجة إلى التعريف الدقيق والتحديد الوافي، ويكتفي أن نشير هنا إلى أن اصطلاحي الكتابة والتحرير لا يزالان في تداخل وغموض، فتارة نجد بعض المراجع لا يفرق بين عملية الكتابة التقريرية Reporting وعملية الكتابة الاحترافية Writing، وتارة أخرى نجد أن هذه المراجع تتحدث بخلط واضح بين هذين الخبرتين من الكتابة وبين عملية التحرير Editing.

ومن الممكن القول أن الموضوع الذي بين أيدينا الآن لم يسلم من تناول كهذا، إذ نلاحظ أن عبد الطيف حمزة، وهو من رواد علم الصحافة يعرف التحقيق بأنه عملية تسليط الأضواء على فكرة أو مشكلة أو ظاهرة آنية، إيجابية أو سلبية من خلال تناولها بالشرح والتحليل، بالاستعانة بالأشخاص الذين يقعون في دائرة لها (المدخل إلى فن التحرير الصحفي، ط١٩٥٦، ص٤٢٦) وواضح أن مثل هذا التعريف ينطبق على الاستطلاع أو الرپورتاج الشائع في صحفتنا العربية، وقد ينطوي هذا التعريف على مفهوم التحقيق الاستقصائي Investigative Report ولكن المشكلة أنه يمتد ليشمل غيره من المعالجات الصحفية، بل قد يمتد ليشمل الخبر الموسع أو التقرير الإخباري.

ويحشد الدكتور محمود أدهم عشرات التعريفات للتحقيق الصحفي، ومعظم هذه التعريفات صادر عن تجارب شخصية أو ذات طبيعة مهنية؛ فتارة يكون التحقيق الخبر المهم والطريق الذي لا ينبغي أن يمر عليه الناس مرور الكرام، وتارة أخرى هو تقرير بالصور يقوم بإجرائه صحفي محترف بهدف كشف جوانب إحدى المشكلات وإثارة انتباه الرأي العام من حولها. ومن الملاحظ هنا أنه في هذين



التعريفين يكمن خلط بين الخبر والتقرير من جهة والتحقيق من جهة أخرى، فالأهمية والطرافة عنصراً جداراً في أي جهد إعلامي خبراً كان أم تحقيقاً أم غير ذلك، كما أنتي لا أرى وجهاً لازباً لاشتراط كون التحقيق (بمعنىه العلمي) مصوّراً إلا من حيث إن الصورة دليل دامغ على صحة القصة أو الواقع، إما أن الصورة لازمة كعنصر تبيّنغرافي فهذا عنصر تتطلبه كل أشكال الكتابة الإعلامية، على أن الإشارة إلى الاحتراف المشترط قد تثير مفارقة عجيبة؛ فقد يكون التحقيق الكامل ثمرة عمل أحد الهواة ولا علاقة بالعمل الصحفي، ومثال ذلك البقال الفلسطيني الذي أثارته معارضات جنود الاحتلال الإسرائيلي بحق العمال الفلسطينيين على أحد المعابر، فما كان منه إلا أن تردد بكاميرته (الفيديو) لهذه المعارضات وصورها (في أوائل الشهر الماضي)، ثم وزع الفيلم على محطّات التلفزة الإسرائيليّة والعاليّة، وبذلك حقق هذا المواطن الفلسطيني وبجهود عفوي تحقيقاً إعلامياً مصوّراً مسقفاً للشروط العلمية الأساسية للتحقيق الإعلامي الصحيح، وهذه الشروط هي الواقعه غير القانونية والجهة التي تحاول إخفاءها ثم الجهد الصحفي المقصود، على أن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة لتصوير حادث اغتيال أسيح رabin رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل ذلك بذاته عام، إذ تم تصوير ذلك الحدث بمحضر الصدفة ومن جانب هاوي تصوير أتى ليصور تجمعاً احتفالياً ولم يأت ليوثق حادث اغتيال سياسي، وقد تكررت هذه الصدفة خلال الشهر الماضي، وعلى نحو مشير كذلك حين كان اثنان من المستجممين على شاطئ المحيط الهندي يصوران المنطقة فكان أن اصطاداً كاميرتهما للفيديو طائرة أثيوبيّة منكوبة وهي تهوي إلى مياه المحيط بعد نفاد الوقود منها، وأنباء عملية اختطافها، وكان ثمن هذا الحميد خمسة وستين ألف دولار دفعته إحدى محطّات التلفزة العالميّة، وللثلاثان الآخرين ليسا بالتأكيد جهداً تحقيقياً لأنقاء الغاية الصحفية أصلًا.

ويحشد الدكتور محمود أدهم في كتابه «التحقيق الصحفي» عشرات التعريفات للتحقيق الصحفي ويلاحظ الدكتور أدهم - بحق - أنها كلها لا تقي بالمطلوب ولكنه يقدم في النهاية «تعريف» الخاص الذي يقول فيحرف:

«التحقيق الصحفي المصور هو تغطية تحريرية مصوّرة تضيف مزيداً إلى خبر جديد، أو يتناول موضوعاً قدّيماً أو مشكلة هامة وتكون أكثر من مجرد قصة أو تقرير عنه، مقدمة لظواهره. رابطة بين أسبابه القريبة والبعيدة ونتائجها الحالية المتوقعة. مقدمة كذلك لأراء من يتصلون به عن قرب أو يشق القراء في درايتم بجوهره مع جواز تقديمها لرأي المحرر نفسه أو وجهة نظر وسيلة النشر. ضاربة المثل بواقع مشابهة في الداخل أو الخارج حديثة أو قدّيمة. يقوم بها محرر يجمع بين صفات المخبر الصحفي والباحث، وله دراية باللغة العربية وقدر من الذوق الأدبي ومعرفة بلغة أجنبية أو أكثر ومعرفة بالتصوير وبالإخراج ويقدم لقارئه بهذه التغطية مادة مفيدة ومشوقة وقد يوجههم بعدها إلى وجهة معينة كما يقدم لصحيفته أو مجلته زيادة في عدد النسخ المبيعية (التحقيق الصحفي، ص ٢٤).

إن التعريف السابق ينم ولا شك عن خبرة وتمرّس في العمل الصحفي النظري والميداني، ولكن المشكلة تكمن في ناحيتين:

أولاً: طول هذا التعريف؛ فعلى الرغم من أن المؤلف يسرّ هذا الطول بأنه إنما يهدف إلى تقديم تعريف شامل محدد ومفصل ما دام محققاً لفائدة البحث العلمي ومن يقومون بدراسة هذا الفن (ص ٢٥) فإن هذا يتعارض بدوره مع ما اتفق عليه أسس تحرير التعريف من ضرورة كونه مجرد تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة (المعجم الوسيط، ج ٢، ط ١٩٨٠، ص ١٠٦) ومن ثم فإن هناك فرقاً بين التعريف وشرح التعريف، لقد أكتفى الدكتور أدهم بتقديم شرح التعريف دون أن يقدم التعريف نفسه.

ثـم إن هذا الشرح ثانياً؛ بعناصره المتعددة يمكن أن ينطبق على أي شكل من أشكال الكتابة الصحفية ولا سيما الخبر، بمفهومه العام والتقرير.



الشروط الثلاثة:

تنطوي كلمة تحقيق في اللغتين العربية والإنجليزية (على الأقل) على مستويين، مستوى يتعلق بالمعنى المجرد، أو المعنى المعجمي أن شئت، ومستوى آخر اصطلاحي ارتبط بالصحافة المعاصرة، واتخذ شكلاً بارزاً من أشكال المادة التحريرية.

ولعل هذا ناجم عن أن الكلمة العربية ترجمة حرفية للكلمة الإنجليزية (Investigation) التي تعني «التحقيق».

ومما لا شك فيه أن البون بين مستوى الكلمة ليس شاسعاً، إذ إن حقق الأمر: أثبته وصدقه، وتحقق من الأمر: تأكيد لديه، والحقيقة: الشيء الثابت يقيناً. وكل هذه المعاني شروط بدائية في التحقيق الصحفي، الذي يسعى إلى الحقيقة، وينشد الثابت واليقيني تجاه مسألة من المسائل التي تهم الرأي العام.

وفي عالم الصحافة نوعان رئيسيان من التحقيق، أولهما ما يسمى بالتحقيق أو الريبورتاج (Re-portage)، وهو الضرب الشائع في صحفتنا العربية والأخر ما يعرف بالتقرير الاستقصائي - In-vestigative Report وهو نوع عزيز في صحفتنا، وقلما ظفر قارئها بقصة من هذا الضرب مكتملة الشروط، وأضحة الأسس. ويمكن تعريف هذا الضرب من «التحقيق» بأنه جهد إعلامي مقصود، بالكلمة أو الصورة، أو كليهما معًا، يتوجّي الكشف عن واقعة أو نشاط غير قانوني، ثمة مصلحة لجهة ما في محاولة طمسه، أو إخفائه.

أما المفهوم الأول، وهو المفهوم الشائع في صحفتنا العربية فهو مفهوم «الريبورتاج» ويطلق عليه عندنا أيضاً «التحقيق»، على أن هذا يظل أقرب إلى مفهوم التقرير منه إلى التحقيق، وسنحاول فيما يلى أن نتلمّس بعض جوانب المفهوم المجرد للتحقيق الصحفي، ثم المفهوم الشائع للتحقيق الصحفي في صحفتنا العربية، ونعرض بعض ذلك لمفهوم الجملة الصحفية وللفرق بينهما الأجناس الصحفية الأخرى وبخاصة التحقيق.

إن أول ما يفترضه التحقيق الصحفي (الاستقصائي) هو وجود واقعة، ممارسة، أو عمل غير شرعي من كثير من الوجوه، عمل يتعارض مع مصلحة المجتمع، أو، في الأقل، لا تقبله أغلبية الناس على أنه ممارسة مسموحة بها. من ثم ينبغي الكشف عنه من جانب الصحافة لأن ذلك واجبه، إذ إن إحدى وظائف الصحافة المحافظة على حقوق المواطنين، والدفاع عن مصالحهم وحمايتها. ومن ثم ثمن الكشف عن أي ممارسات منحرفة مسؤولة وطنية على الصحافة.

وثاني شروط التحقيق الاستقصائي: وجود جهة مالها مصلحة فيبقاء هذه الممارسة المحرفة طي الكتمان، بل تقاوم أي محاولة في سبيل الكشف عنها لأن الكشف عن الواقع سيؤدي ولا شك إلى تقديم المسؤولين عن الانحراف إلى العدالة، وبذل تكرس الصحافة نفسها سلطة رابعة حفاظاً في المجتمع، من خلال حراستها لصالح أبنائها وفضح كل من يهدد حقوقهم. فعلى سبيل المثال وفي قصة إخبارية في إحدى الصحف العربية يمكن أن تكون نهاية التحقيق صحفياً متكملاً نجد أن هناك جهة ما قد أنشأت أربعة مصانع لنسج الملابس الجاهزة في إحدى المحافظات، وبعد إنشاء المصانع واستيراد معداتها من الخارج صدر قرار آخر من الجهة نفسها بإلغاء المشروع ونقله إلى محافظة أخرى، مما تسبب في تبذيد الملايين على الدولة وضياع أربع سنوات من الجهد. وتطرح الصحيفة (في العنوان) هذا السؤال الذي يشير بطرف خفي إلى جهة ما - لا يفصح تماماً عنها - لها مصلحة في عملية نقل المشروع، ولها، وبالتالي، مصلحة فيبقاء الدوافع الحقيقة لنقل المشروع طي الكتمان وذلك حين تقول: «من المسؤول عن؟».

كما أن القصة نفسها تصرّفة جهد صحافي و«التحقيق» ميداني قام به مندوب، وهذا هو الشرط الثالث والأخير الذي يكتمل به التحقيق الصحفي وهو بعبارة أخرى: عمل صحافي منظم، بمعنى أنه لا بد من



توافرقصد والمجهود الصحفي وراء ما ينشر، إضافة إلى الشرطين المشار إليهما، حتى يصبح تحقيقاً بالمعنى العلمي.

وان أسطع مثال للتحقيق الصحفي بهذا المفهوم في صحافتنا العربية يتجلّى بما قام به إحسان عبد القدوس في مطلع الخمسينات من جهد صحفي مستميز أسفر عن الكشف عما عرف بقضية الأسلحة الفاسدة التي زود بها الجيش المصري إبان الحرب العربية الإسرائلية الأولى سنة ١٩٤٨.

ووتر غيت:

ولعل المثال الكلاسيكي المتكامل والناصع للتحقيق الصحفي هو ما قام به بوب ودوارد وكارل بيرنشتاين في جريدة واشنطن بوست من جهد صحفي أدى إلى كشف عن ممارسات الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون مما أدى إلى استقالته سنة ١٩٧٤ بسبب ما عرف بـ«فضيحة ووتر غيت».

ففي هذا الجهد الصحفي اجتمعت وتضافرت، العناصر الثلاثة المشار إليها آنفاً للتحقيق الصحفي، وفي المقابل، اشتهر في وقت ما في السبعينات، قضية «أوراق البنتاباغون»، إذ نشرت صحف紐约时报 تايمز، واشنطن بوست، وبوسطن غالوب، بعض الوثائق التي عدتها الحكومة الأمريكية في غاية السرية، ما حدا بها إلى التوجّه إلى المحكمة لمقاضاة تلك الصحف. هنا يتوافر شرطان للتحقيق: الممارسة أو الواقعية التي يهم الرأي العام معرفتها، إذ إن شخصاً ما «سرّب» وثائق معنية وهو موظف حكومي سابق، اعتقاد حقاً أن «أوراق البنتاباغون» هذه أمر ينبغي أن ينشر وأن يطلع عليه الناس، ثم هناك، كشرط ثان جهة ما، تحاول إخفاء الواقعية، أو ترى أن من مصلحتها بقاءها طي الكتمان. لكن الجهد الصحفي وهو الشرط الأساسي الثالث لا يتوافر هنا، إذ قدم الأوراق جاهزة إلى الصحف الثلاث - موظف حكومي كما سلف لم يكن في ذلك أي جهد صحفي مخطط أو مدروس. وقد سبقت الإشارة إلى أن توافر الشروط الثلاثة في التحقيق الصحفي أمر عزيز المثال في صحافتنا العربية، وأن دأبت بعض صحف المعارضة في عدد قليل من الدول العربية على تقديم بعض الموضوعات الصحفية بطريقة تقترب من طريقة التحقيق الصحفي بمعناه السابق.

وهكذا فإن التطبيق السادس للتحقيق في صحافتنا العربية لا يلتزم بدقة بالشروط الثلاثة، بمعنى آخر، فإن صحافتنا تطلق كلمة تحقّقات على جهود قد لا تكشف بالضرورة عن ممارسة غير مشروعة، كان يكون «التحقيق» حول إنجاز ما، أو - ربما - لم يكن «التحقيق» ثمرة جهد صحفي منظم ومقصود وإنما مجرد تلخيص وتحليل لتقرير يتم حول تزايد حوادث الطرق مثلاً أو حول خطر العمالة الواقفة أو غير ذلك.

مما سبق نفهم أن ما تنظر إليه صحافتنا العربية، وكذلك كثير من المراجع التي تناولت الموضوع، على أنه «تحقيق صحفي» قد لا يلبي الشروط جميعها، ربما كان أقرب إلى التقرير الصحفي. من هذا المنطلق تتحدث المراجع العربية (كتب الحمامصي بالذات) عن شروط نجاح التحقيق، واعتقد أن لا مناص أمامنا من الأخذ ببعض هذه المفاهيم ما دامت تدور حول فمادج تطبيقية سائدة (ولا تتعامل مع مجرد فرضيات نظرية) تتبع قوتها و تستمد استقرارها من واقع موضوعي وتطبيقي بنجاح تحقيق - بناء على ذلك - ومن شروط نجاحه اختيار فكرة مما يشغل أذهان الجمهور لأن نجاح التحقيق الصحفي يتوقف على مدى تجاوب الرأي مع موضوع التحقيق، ومعنى هذا أن فكرة التحقيق يجب أن تتبّع من أعمدة الأخبار أو من أخبار لم تنشر بعد، ويعلم الصحفي أن نشرها يثير القراء.

وهكذا فإن عنصر التقويم عامل أساسي في اختيار فكرة أو موضوع التحقيق، فالتحقيق عن نظم الامتحانات أو أوضاعها يكون ناجحاً لو نشر قبل أو في أثناء الامتحانات. ولكن ليس بعد انتهاء الامتحانات بفترة طويلة. والتحقيق الذي يتناول موضوع تسويق سلعة زراعية يحكم عليه بالإخفاق



لو أن موسم السلعة في انتهي، وكذلك فإن التحقيق السياسي الصحفي الحي هو الذي يكتب خلال الفقرة السياسية المتعلقة به والتي يعيش فيها الناس ولا حدث لهم إلا هذا الموضوع السياسي. وثمة عامل آخر مهم (كما يرى الحمامصي) هو أن يصل كاتب التحقيق، أو «التحقيق»، إلى حلول عملية في نهاية تحقيقه يعرضها كعلاج لما تناوله بالبحث في تحقيقه الصحفي. ذلك لأن هذه الحلول سترفع المقال من مجرد سرد البيانات إلى مستوى البحث الذي ينتهي إلى حلول مدرورة ومستفادة من الذين يعرفون. ولكن ليس تحت يدهم سلطان التنفيذ. فالمحقق الصحفي هنا يساعد المسؤول ويوجهي إلى القارئ أنه أمام وضع معين حلوله ممكنة وعملية.

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق، كعامل من عوامل نجاح التحقيق، شرط التوازن، وهو شرط عام يشمل جميع أجناس المادة الإخبارية، ولا ينفصل عن شرط الموضوعية الذي به تتميز مادة الخبر عن مادة الرأي.

والتوازن في معناه الأولي يفترض إتاحة المجال أمام أكثر من وجهة نظر متعارضة لكي تعرّض نفسها أو تعرّض الموقف الذي تستند إليه. ومعنى متعارضة يختلف بالتأكيد عن معنى متعددة بمعنى أن التعارض يعني الاختلاف، في حين لا ينطوي معنى التعدد – بالضرورة – على عنصر الاختلاف.

ولتوسيع معنى التوازن نسوق المثال الآتي: (س) صافي يقوم بإعداد تحقيق حول قصور خدمات البلدية في منطقة ما، وبالتحديد خدمات النظافة (س)أخذ وجهة نظر المواطن (ص) المتذمرة من سوء مستوى هذه الخدمات، ثم أخذ وجهة نظر (ع)، وهي مماثلة لوجهة نظر (ص)، إنهمما وجهتا نظر متعددان لكنهما ليستا متعارضتين. لتحقيق مبدأ التوازن على (ص) (المحرر) أن يتذكر أن مجرد نشر آراء (ص) و (ع) يسيء إلى وجهة نظر أخرى، إلى طرف آخر وهو المسؤول عن أداء خدمات النظافة في البلدية، إذ ربما لدى هذا المسئول ما يوضع المسألة. وما يبرئ البلدية من تهمة الأهمال، كان تكون المنطقة مثلاً خارج حدود تنظيم المدينة، وما أكثر التداخل في مناطق حدود البلديات، بحيث لا يقع اللوم على المسئولين عن أداء خدمات النظافة في البلدية وإنما على جهة أخرى، لكن القارئ قد لا يدرك ذلك إلا إذا تم ليصاحه له بصورة مباشرة وفورية، وإلا فسيقع ضرر على مسئول النظافة، مما يمكنه من مقاضاة الجريدة بتهمة القذف أو التشهير أو الاتهام غير الصحيح بعدم قيامه بمسؤولياته.

وثمة مقوم آخر من مقومات التحقيق الناجح وهو «التناسب»، ويعني به تقديم الحجم المناسب لكل جزء من الأجزاء الثلاثة التي يتالف منها التحقيق وهي المفتتح وعرض الموضوع والقفلة، إذ إن المفتتح كالمقدمة لا ينبغي أن يتجاوز طوله طول مقدمة الموضوع أو التصدير العام للموضوع، أو أن شئت – مدخله.

والمفتتح عادة زاوية يليج من خلالها كاتب التحقيق إلى عرض جزئيات موضوعه، ولشن اتفقت نسبة حجم مفتتح التحقيق مع نسبة حجم مقدمة الخبر العادي، فقد لا تتفق بالضرورة وخليفة المفتتح ووخليفة المقدمة الإخبارية. إن المقدمة – في الخبر العادي القائم على طريقة الهرم المقلوب – وظيفتين رئيسيتين: تقديم جوهر الخبر، ودفع القارئ إلى مواصلة قراءة ما بعد المقدمة. لكن مقدمة التحقيق تتضمن – في معظم الأحيان – بالوظيفة الثانية. والمسألة ببساطة، أن التحقيق لا يتعامل دائمًا مع حالات ساخنة (زمبيا) ومن ثم ثم فقد لا تكون الضرورة ماسة لوضع «أحدث» أو «أهم» ما في القضية في المقدمة، وإنما المهم أن يقود المفتتح القارئ إلى أجزاء التحقيق الأخرى. وغالباً ما يتم ذلك من خلال زاوية معينة في الموضوع.

ومن المنطقي، بناء على ما سبق، أن يحتل حجم الجزء التالي للمفتتح، أي من التحقيق، القسم الأكبر من الموضوع كاملاً. إذ بعد أن يتأكد الكاتب أن المفتتح من شأنه أن يدفع القارئ إلى مواصلة القراءة يبدأ بعرض جزئيات الموضوع، من لقاءات أو دعاوى، أو شروحات أو غير ذلك، وهذه الأمور تحتل حجماً أكبر بكثير من المفتتح الذي قد لا يتعدي أن يكون زاوية تقود إلى أحد تلك الأمور.



وهكذا الشأن في القفلة، أو الخاتمة كما يسميها البعض، إلا من غير المعقول ولا المقبول أن يكون حجمها مساوياً لحجم متن الموضوع، بل إن حجم القفلة ينبغي إلا يجاوز حجم المفتتح، وأحياناً تكون فقرة صغيرة وربما جملة واحدة إن اتسعت بشروط القفلة الناجحة من قوة التأثير.

ومقوم آخر للتحقيق الصحفي هو «كفاية المادة»، أو وفرتها مما يتبع للكاتب حرية كبيرة في العزل والاختيار، عزل ما لا يراه ضرورياً للتضمين، واختيار ما يرى أنه ضروري للتحقيق.

إن تعامل الصحفي مع الحقائق الناقصة قد يؤدي إلى تحقيق شيء يفتقر إلى الدقة والموضوعية والتوازن معاً، ولعل المثال الذي أوردناه عن أوضاع خدمات النظافة يوضح المسالة هنا كذلك، إذ إن إسقاط وجهة نظر الجهة المسؤولة من التحقيق يعني – بالإضافة إلى فقدان التوازن – أن التحقيق متحيز ضد مسؤولي النظافة، لأنه تعامل مع وجهة نظر واحدة، وهو ما يفقد التحقيق موضوعيته، ولقد ذكرنا آنفًا أن تحقيقاً ما حول هذا التحقيق المستند إلى وجهة نظر أحادية قد يسفر عن تكشف حقائق مغایرة لما ورد، مما ينفي عن هذا التحقيق سمة الدقة، وهي السمة الأساسية في كل كتابة إعلامية.

أضف إلى ما سبق أن قارئ التحقيق في أيامنا هذه ليس قارئاً جاهلاً، لا سيما ونحن نعيش عصر ثورة المعلومات من تنافس رهيب بين وسائل الإعلام على تقديم المعلومات، وعلى «أولى» صورة ممكنة للحدث والقضية وأكثرها إقناعاً للقراء.

كما أن المعلومات الكافية ينبغي أن تكون أيضاً جديدة بحيث يشعر القارئ أنها تضيف شيئاً ما إلى معلوماته وتجعله قادرًا على تصور المشكلة أو الحدث، بل قادرًا أيضاً على تكوين فكرة جلية عن الموضوع، مما يمكنه في النهاية من اتخاذ موقف يطمئن إليه، موقف قائم على معلومات كافية، وعلى أساس موضوعية وتشوييق وما إلى ذلك. لكن أسلوب التحقيق يتطلب – إضافة إلى ما سبق – أموراً أخرى تشير فيما يلي إلى أهمها:

أول هذه الأمور ما ينبغي أن تلفت إليه النظر من أن اللغة المضغوفة لا تعني الحجم الصغير للموضوع، بل حذف ما ليس ضرورياً من العبارات مما يعني بعبارة أخرى تجنب الحشو والتكرار، هذا مع العلم بأن التحقيق يستقصي ويتناقض ويفسر، كل ذلك بأداء لغوي مضغوط دون امتناب لا معنى له، ولكن دون اختصار مخل كذلك.

ويمان أسلوب التحقيق هو أسلوب صافي، فلا بد أن تقسم اللغة التحقيق بالوضوح، وهذا تكمن المعادلة التي تحتل فيها اللغة الصحافية موضعها بين أساليب التعبير المألوفة، إن اللغة الصحافية، كما هو معروف، لغة وسط بين أساليب التعبير الأخرى، إنها اللغة التي يفهمها كل من يقرأون ولا نقول غالبية كل الناس بحسب، وجمهور الصحيفة اليومية العادي جمهور متتنوع الثقافة، ومتتنوع درجة التحصيل العلمي، من هناحرص على اللغة الوسط – إن صع القول – تلك اللغة التي تبتعد عن لغة الاختصاص العلمي، هنا أيضاً فإن التحقيق يتعامل مع موضوع علمي، ترد فيه المصطلحات واضحة أو مشروحة، إذ لستنا كلنا أطباء حتى نفهم المصطلحات الطبية، وهكذا، ومن ناحية أخرى فإن لغة التحقيق تتبع على الإسفاف، وتتجنب التعبيرات السوقية، إنها – كما ذكرنا آنفًا – لغة وسط.

ولغة الصحافية تتسم بالتشويق، ومن هنا لا بد أن يحشد الكاتب كل ما يمكن له أن يحشد من العناصر التي تجعل القارئ يقبل على موضوعه، فيقراءه من بدايته إلى نهايته، ولعل الوضوح عنصر مهم من هذه العناصر، وكذا العبارات الموجزة أو ما يمكن أن يعبر عنه بالأسلوب التليفراقي، كذلك

تماسك الموضوع وتضاده جزئياته بحيث تفضي الأفكار إلى بعضها البعض لا يشوبها التفكك، كل هذا من شأنه أن يزيد من قابلية القارئ على «التهام» الموضوع.

ويتطلب التحقيق أسلوباً في المعالجة يختلف عن أسلوب الخبر والتقرير ذلك الأسلوب الذي يقوم على اللفاظ البسيطة والتعبيرات السهلة، في حين ترقى لغة التحقيق – في كثير من النماذج – إلى مستوى لغة البحوث والدراسات مما يتطلب معه الرجوع إلى الدراسات المساعدة.

ويقوم التحقيق أيضاً على المتابعة، فربما لا يكفي موضوع واحد لاستكمال أي عادة مشكلة ما بشكل جلي، بل يحتاج احتفاء السلعة إلى عدة تحقيقات من عدد كبير من الزوایا، ويفترض هذا بطبيعة الحال مجاهداً غير فردي.

وفي اعتقادي أنه لا توجد طريقة ثابتة لكتابه التحقيق الصحفي، إذ ليس كافياً أن نقول أن كتابة التحقيق تستند إلى أسلوب الهرم القائم، على العكس من كتابة الخبر المستندة إلى الهرم المقلوب. لكننا نستطيع القول باطمئنان إن التحقيق يتألف من ثلاثة أقسام هي المقدمة والجسم والخاتمة.

فالمقدمة قد تتطلّق من بداية الحديث، وتسمى حينئذ بالمقدمة الواقعية و مهمتها أن تقود القارئ إلى وقائع الموضوع.

أما الجسم فيقوم على العرض، والأفضل أن يكون العرض متسلسلاً يستكمل فيه بسط وقائع الموضوع.

أما الخاتمة فقد لا يقل أهمية عن المقدمة، ويكون عادة فكرة عامة شاملة بما أراده كاتب التحقيق.

مصادر التحقيق:

تكاد جميع المراجع التي تناولت هذه الناحية تجمع على أن فكرة التحقيق الناجح لا بد أن تكون مستوفاة مما له اتصال بحياة الناس وياهتمماتهم، والأفضل بهمومهم ومعاناتهم اليومية. إن أفضل التحقيقات في أيامنا هذه وأكثرها نيلاً لعنية القراء وإقبالهم عليها هي تلك التي تدور حول الخدمات مثل المياه والكهرباء والمغاربي والمواصلات والاتصالات والإسكان والتمويل، أو تلك التي تتناول جوانب إنسانية مؤثرة.

ويورد جلال الحمامصي ثلاثة مسارب أساسية يستطيع الصحفي المبتدئ ولو جها لاختيار فكرة يبني عليها تحقيقاً ناجحاً، هذه المسارب هي:

- ١ - الملاحظة والمشاهدة.
- ٢ - الخبرة والتجربة.
- ٣ - المواد المكتوبة والمطبوعة، وربما أضفتنا إليها المواد المذاعة كذلك، فبالنسبة للمسرب الأول هناك - على سبيل المثال - المصادر المحلية، كأن يهتم صحفي ما بلعبة أو أي تقليد شعبي في طريقة إلى الاندثار، فيبني عليه تحقيقه. وهناك أيضاً الشخصيات الهمة أو التي توشك أن تكون مهمة، إذ يمكن أن تكون مصدراً غنياً لما يسمى «تحقيق الشخصية».

والجديد والغريب مصدران مهمان في اختيار الأنباء، لكنهما أيضاً مصدراً رئيسيان في اختيار فكرة التحقيق، كذلك المؤتمرات العلمية، ونشاط المؤسسات والمهن التجارية، كذلك الحياة في الريف، والإسكان والمرافق العامة، وهناك المشكلات العائلية، والرحلات وأنشطة الترويج، كل هذه الجوانب - كما أشرنا - يمكن أن تعدّ الصحفي بمعنون لا يناسب من الأفكار التي تبني عليها التحقيقات الصحفية.

والمسرب الأساسي الثاني هو المصادر القائمة على الخبرة والتجربة، ويحددها الحمامصي بثلاثة هي: خبرات الكاتب الشخصية وأحساسه، وهناك أصحاب الخبرات الذين على الصحفي أن يسعى إليهم ليعيش تجاربهم ويستمد منها ما يمكن أن يفيد به ويدعم موضوعه. أما المصدر الثالث فهو حركة الكاتب واتصالاته بالناس العاديين، أحاديث الكاتب معهم تعدد بالأفكار، وتفتح أمامه آفاقاً واتجاهات جديدة في موضوعات قد تصلح مستقبلاً لـتحقيقات.



والمسرب الثالث هو الم موضوعات القائمة على التقارير، لا سيما تلك التي تعدّها الوزارات المختلفة وتنضمّن أثياءً مهمة، بل قل نتائج لها دلالتها وتأثيراتها على المجتمع بعامة. مثال ذلك تقرير عن ازدياد حالات الوفاة الناجمة عن حوادث الطرق، أو تقرير عن تراجع أسعار سلعة ما، أو تقرير عن تفشي الرشوة في بعض الأجهزة، إن مثل هذه التقارير يمكن أن تتصل إلى تحقيقات صحافية ناجحة إن وجدت المحرر الجيد صاحب الأسلوب المتميز.

ولا نخفي أن ايراد المزيد من الأمثلة يفتح الموضوع باكثر مما ورد، فحسبنا القول إن أي قضية يمكن أن تتحول إلى تحقيق ما دامت ذات علاقة بالناس، وحياتهم، لا سيما همومهم.

* * *

بقى أن نشير إلى مفهوم الحملة الصحفية والفرق بينها وبين التحقيق، إذ كلّيماً ما يختلط المفهومان وينظر إلى التحقيقات الساخنة على أنها حملات صحافية في حين أن الأمر قد يكون على خلاف ذلك وفيما يلي بيان ذلك:

ليست الحملة الصحفية جنساً قائماً في ذاته شأنها شأن التحقيق أو الحديث أو إلى ذلك، بل هي فن استخدام الأجناس الصحفية من أجل إنجاز هدف ما. فالحملة إذن تستخدم الخبر، والمقال، والتحقيق... الخ.

إنها (كما يرى فاروق أبو زيد) فن توظيفي إذن يقوم على عدد من العناصر: الموضوع، كأن يكون مشكلة تهم الرأي العام، أو هدفاً يتسم بالوضوح والتحديد من البداية حتى النهاية، ثم جمهور متفاعل متخصص للقضية وأهدافها. وللحملة عوامل نجاح أبرزها الإعداد الجيد المسبق، والمتابعة المستمرة لكل جزئيتها، ثم إقتسام الصدر للرأي الآخر وهو ما يكسب الصحيفة صاحبة الحملة احترام القراء وإقرارهم بموضوعيتها، وينبع على الصحيفة تجنيده إمكاناتها أو أبرز محرريها في سبيل إنجاح الحملة، ثم أخيراً عدم التسرع في إصدار الأحكام - لا سيما الإدانات - قبل الحصول على المعلومات الكافية، والأدلة القاطعة التي تبرر بصورة لا لبس فيها دور الصحيفة كحارس لمصالح المواطنين متربص لكل ما من شأنه النيل من حقوقهم.

وقد قدمت الصحف المحلية في الأردن نماذج جيدة للحملات الصحفية، لكن الملاحظ أن هذه الحملات لم تكن نتاج مجهد صافي جمعي، بل كانت - في أكثرها - جهوداً فردية اعتمدت جنساً يكاد يكون واحداً من أجناس الكتابة الصحفية وهو المقال العمودي، وحسبنا أن نشير إلى الحملات الصحفية التي تسببت فيها أعمدة صحفية بحسب، ومن هذه الحملات خلال ١٩٨٦ فقط: ما عرف بقضية البيض الفاسد، وقضية المؤسسات التعليمية الخاصة، وقضية تعين المتزوجات في وزارة التربية ثم ما عرف بقضية «امتيازات المقربين»، وغير هذا مما أثاره بعض الكتاب النابهين في الصحف المحلية في الأردن، وكان حقاً، في حينه، حدث المجتمعات في كل ركن في البلاد. وفي مطلع التسعينيات فجر وزير الصحة الأردني الدكتور عبدالرحيم ملحس من خلال تصريحات أدلى بها لإحدى الصحف الأردنية الأسبوعية قضية كبيرة كبرى حول واقع الغذاء والدواء المستورد في الأردن، مما أثار حملات صحافية متتابعة كانت نتائجها إيجابية على سلامة المجتمع الأردني، إذ فتحت هذه الحملات الأذهان إلى الواقع كان في حاجة إلى معالجات جذرية مما أدى إلى وضع كثير من الضوابط الفنية والقانونية التي تحكم استيراد الأدوية والأطعمة.

ويجمل الخامس ثلثة فروق بين التحقيق والحملة الصحفية، يمكن إيجازها بما يلي:

الفرق الأول: أن التحقيق الصحفي يولد كاملاً، قد يتضمن المكي يتصل إلى حملة، لكنه قد يكتفى بذلك، وقد يظل مجاهداً مفرداً، في حين تتضاعف في الحملة الصحفية جهود متعددة تشترك فيها أقلام الكتاب الذين يحاولون أن يشركون الرأي العام في الموضوع بما يسدي أفراده من آراء في هذا الأمر.

والفرق الثاني: فرق أسلوبي، إن التحقيق الصحفي في كثير من الحالات يحتاج إلى استعمال



الأسلوب الذي يرتفع به إلى مرتبة البحث والدراسة، وقد يتطلب تسلسل التحقيق الرجوع إلى المراجع التي تساعد على نجاحه وإبراز جسامته الأخطاء موضوع (التحقيق)، أما أساليب الحملات الصحفية فإنها تعتمد على قوة النفاذ وحسن العبارة والحجج في إبراز نواحي الضعف، فالأمر يحتاج إلى براعة خاصة وقدرة على التعمق في فهم الأمر الذي تدور حوله الحملات الصحفية، وقوة الإقناع بوجاهة الحجج التي يقدمها الكاتب فيما يكتب.

أما الفرق الثالث: فيتعلق بالخطة التي يرسمها الكاتب لنفسه فالتحقيق يتطلب وضع خطة متكاملة مع ضمان توافق أكبر عدد ممكن من المصادر التي تسمح بأن يستوفي التحقيق جوانبه، والصحف هنا كمثل الأدلة لا يستطيع أن يقدم القضية إلى المحكمة قبل أن يستكمل كل النقاط ويجعلها «صالحة للنظر» والأمر نفسه - [إجمالاً] - يتعلق بالحملات، ولكن مع فوارق: إن صاحب الحملة عليه أن يتعمق في دراسة كل الاحتمالات التي قد تولد عن هذه الحملة، وقد يضطر في بعض الحالات إلى قطع السلسلة الكاملة ليورد على بعض البيانات أو يصحح بعض المعلومات، ثم يمضي بعد ذلك في حملته، على أن التحقيق والحملة الصحفية يشتراكان في سمة مهمة وهي أن كليهما يتطلب قدرًا متفاوتاً من المتابعة، والكتابة فيها تفتح أبواباً واسعة للنقاش والأخذ والرد.

ولا نستطيع أن نختتم هذه المقدمة في التحقيق الصحفي دون أن نشير إلى أهمية العناصر الإيضاحية المصاحبة له، إذ إن التحقيق يتطلب أكثر من غيره صوراً مصاحبة على قدر كبير من الوضوح والدلالة، كما يتطلب - أحياناً - رسومات وخرائط تفسيرية، كما تتيهي العناية بعنوانات التحقيق الرئيسية والفرعية بحيث تشده انتباه القارئ وتدفعه إلى مواصلة قراءة الموضوع حتى نهايته، ولا بد أن نشير أيضاً إلى أن أسلوب إخراج التحقيق يساعد في إنجاحه وربما كان للتغير في استخدام الوان وأحجام الحروف والعنوانات الفرعية دور مهم في الصورة العامة التي يتخذها شكل التحقيق.

مراجع البحث

أولاً: مراجع بالعربية:

- ١ - د. عبد اللطيف حمزه، المدخل إلى فن التحرير الصحفي، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٥٦.
- ٢ - د. محمود أدهم: التحقيق الصحفي، (د.ن) القاهرة، ١٩٨٠.
- ٣ - د. محمود أدهم: فن تحرير التحقيق الصحفي، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٩.
- ٤ - جلال الدين الحمامصي: من الخبر إلى الموضوع الصحفي، دار المعارف بمصر ١٩٦٥.
- ٥ - د. فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، بيروت، ١٩٨٢.
- ٦ - عبدالمهدي غوانمة: التحقيق الصحفي في الصحافة الأردنية (دراسة في صحيفتي الدستور والرأي) ١٩٨٩-١٩٩٤، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية الآداب، بغداد، ١٩٩٦.

ثانياً: مراجع بالإنجليزية:

- Agree Warren et. al. Reporting and Writing the News. New York, - 1
Harper and Row Publishers, 1983.
- 2 - Hough, Goerge A. News Writing, Boston, Houghton Mifflin Company, 1975.
- 3 - Basket, Floyed et. al. The Art of Editing (Third Edition) New York, Macmillan Publishing Co. 1982.
- 4 - The Reporter's Hand book / An Investigators Guide and Documents Techniques, St. Martin's Press - New York, 1983.



أسماء الصحفيين المشاركين في الندوة

- ١ - حمدان الحاج - جريدة الدستور.
- ٢ - رمضان رواشدة - جريدة الرأي.
- ٣ - مأمون الروسان - جريدة الأسواق.
- ٤ - رنا الحسيني - جريدة الجورдан تايمز.
- ٥ - رائد العابد - جريدة «ستار».
- ٦ - رakan السعمايدية - جريدة «البلاد».
- ٧ - عبدالرحمن الخطيب - جريدة «الحدث».
- ٨ - عريب الرنتاوي - جريدة «القدس».
- ٩ - وفاء العقايلية - وكالة الأنباء الأردنية «بترا».
- ١٠ - ريماء المعايطية - جريدة شيشان.
- ١١ - أيمن رمانة - جريدة الحياة.
- ١٢ - وليد حسني - جريدة المجد.
- ١٣ - منير الطيراوي - جريدة اللواء.
- ١٤ - أنور الخطيب - جريدة الحدث.
- ١٥ - مرزوق العويمريين - الإذاعة الأردنية.
- ١٦ - هاشم الخالدي - جريدة شيشان.

المحاضرون

- صلاح الدين حافظ - مصر
- راجح خوري - لبنان
- طلال سليمان - لبنان
- د. نبيل الشريف - الأردن
- د. نبيل حداد - الأردن
- محمد المحتسبي - الأردن

Table of Contents

* Forward	
- By : Mr. Olaf Koendgen - Konrad Adenauer Foundation	
- Ms. Manal El-Sharif - Horizon Cultural Center.....	P (4)
* Introduction : Dr. Nabil El-Sharif.....	P (5)
* Proceedings of Workshop on Investigative Reporting.....	P (6)
* Samples on Investigative Reporting.....	P (44)
In the Arabic Press	
* First Example : Al-Nahar Daily Newspaper ~ Lebanon.....	P (44)
* Second Example : Rose Al-Yousef Magazine - Egypt.....	P (48)
* Third Example : Al-Ahram Newspaper - Egypt.....	P (54)
* Fourth Example : Al-Wafd Newspaper - Egypt.....	P (56)
* Fifth Example : Al-Ahrar News paper - Egypt.....	P (60)
* Appendix.....	P (61)
Papers Presented at the Workshop	
* Investigative Reporting in Egypt.....	P (61)
Salah El-Din Hafez	
* Investigative Reporting in Lebanon.....	P (71)
Rajeh Khoury	
* Obstacles that face Investigative Reporters.....	P (47)
Talal Salman	
* Investigative Reporting-Its Reality and Ideal Situation.....	P (82)
Dr. Nabil El-Sharif	
* Investigative Reporting-Its Professional Requirements and Ability to Influence Change.....	P (87)
Dr. Nabil Haddad	



Investigative Reporting

**Dead Sea - Jordan
December - 1996**

**Editor : Dr. Nabil El - Sharif
Supervised By : Manal El - Sharif**



صدر عن الوراقون للنشر والتوزيع
الشميساني عصارة عمر الخيام / هاتف / ٦٨١٦٢٨

مطابع الدستور التجارية



الفنان يحيى الهاشمي يكتب لـ«الشرق الأوسط» حول تأثيره في الأدب

في العيادة التشكيلية الاستثنائية فهو الفنان الالتفاقي حول تأثيره في الأدب الكروبي

«موري عصره ٤٧ سنة يقوم ببذل معلومات سرية إلى صياغة أمر حل هوادة القطرين ليس الاستقال من طياباً المصري إلى طياباً الاسرائيلية بعيداً عن العيو



الفنان الهاشمي على خطبة احتفاله بـ ٤٧ عاماً من عمره



موري عصره ٤٧ سنة يقوم ببذل معلومات سرية إلى صياغة أمر حل هوادة القطرين ليس الاستقال من طياباً المصري إلى طياباً الاسرائيلية بعيداً عن العيو

الفنان يحيى الهاشمي أستاذ فن الخطابة والرسم والتلوين

الفنان يحيى الهاشمي
كتابات تحليلية

To: www.al-mostafa.com